التماس المراة المصرية المعلومات عن التحرش الإلكترونى وعلاقته بالوعى بأساليب مواجهته بالتطبيق على " الصفحة الرسمية للمجلس القومى للمرأة على الفيس بوك"

د. سارة نصر محمد عبد الباقى*

الملخص:
تناولت تلك الدراسة العلاقة بين التماس المرأة المصرية المعلومات عن التحرش الإلكترونى، ومستوى وعيها بأساليب مواجهته ، حيث طبقت صحيفة الاستبانة الإلكترونية على عينة قوامها 275 فتاة وسيدة مصرية كما تم عمل مقابلات متعمقة مع بعض العاملين فى المجلس القومى للمراة، وتم قياس متغيرات الدراسة مثل(حجم التعرض للتحرش الإلكترونى - درجة الثقة فى المجلس القومى للمرأة-التماس المعلومات من الصفحة الرسمية للمجلس القومى للمرأة- مستوى الوعى بأساليب مواجهة التحرش الإلكترونى- النوايا السلوكية ضد التحرش الإلكترونى) .
وتوصلت النتائج إلى أن النسبة الأكبر من عينة الدراسة تعرضت للتحرش الإلكترونى، وحصد موقع الفيس بوك المرتبة الأولى كوسيلة للتحرش الإلكترونى، وارتفعت مستويات الثقة فى المجلس القومى للمرأة، وكانت المعلومات القانونية واجراءات البلاغ عن التحرش الإلكترونى أكثر المعلومات التي تسعى لمعرفتها المبحوثات من الصفحة الرسمية للمجلس القومى للمرأة،
وفيما يخص نتائج الفروض،اتضح وجود علاقة ارتباط ضعيفة بين حجم التعرض للتحرش الإلكترونى والتماس المعلومات عنه، وثبت وجود علاقة إرتباطية ذات دلالة إحصائية بى التماس المعلومات من الصفحة الرسمية للمجلس القومى للمرأة على فيس بوك ووعى المبحوثات بأساليب مواجهة التحرش الإلكترونى، وتأثرت تلك العلاقة بمتغيرمضمون رسائل التحرش التى تعرضت لها ، ولم تتأثر بدرجة ثقة المرأة فى المجلس القومى للمرأة
وفيما يخص المقابلات المتعمقة، أكد العاملين فى المجلس القومى للمرأة بإختلاف مناصبهم ،على دوره فى دعم المرأة بشكل عام و دوره فى نشر الوعى بالتحرش الإلكترونى كأول مؤسسة تبنته، وجاءت التحديات الثقافية كأهم تحديات تواجه المجلس فى دوره تجاه المرأة ..

الكلمات المفتاحية:
الجرائم الإلكترونية- التحرش- التحرش الجنسى الإلكترونى- إلتماس المرأة للمعلومات- التماس المعلومات إلكترونيا- عقوبة التحرش الجنسى- الصفحة الرسمية للمجلس القومى للمراة على الفيس بوك- النوايا السلوكية للمرأة ضد التحرش- مستوى وعى المرأة بجريمة التحرش- الإبتزاز الإلكترونى.

* مدرس الإذاعة والتليفزيون بالمعهد العالى للإعلام وفنون الإتصال

Egyptian women's petition for information on cyber harassment and its relationship to awareness and methods of confronting it - Applying to the "official page of the National Council for Women on Facebook"

Abstract:

The study investigates information seeking about Cyber Harassment by Egyptian women and its' correlation to their Awareness about facing it , the study was conducted by an Electronic questionnaire (N= 275),and also a depth interview with participants –in different positions in the NCW, several topics were included in it to measure the number of respondents who experienced cyber harassment, their degree of Trust in the National council For women (NCW) ,the information they seek from NCW official page on Facebook, their Awareness about ways of confront Cyber Harassment and their behavioral intentions to deal with it.

The results concluded the following: firstly, most of respondents experienced Cyber Harassment (Facebook was the highest rated platform), the majority trust the NCW, moreover, Legal information and Reporting procedures about Cyber Harassment were the most sought information on its official page.

The results of the hypothesis concluded that there is a weak positive correlation between experiencing cyber harassment and information seeking to face it, there was also positive correlation between seeking information from the official page of the NCW on Facebook and the Awareness about ways of confronting Cyber Harassment, this correlation was affected by the content of harassment message but level of women' trust in the NCW didn't affect this relation

Most of the participants –in different positions in the NCW- answered that the council play an important role in women support and protection, they stated it was the first institution that adopted Cyber Harassment case, but there are still challenges that delay the effect of effort directed toward women mainly culture

Key words:

Cybercrimes – Harassment - Cyber Harassment-Women information seeking- On Line information seeking- Sexual Harassment demotion- NCW official page on Facebook- their behavioral intentions against Cyber Harassment- Women awareness level against Cyber Harassment- cyber Exotration .

المقدمة:

إن العنف ضد المرأة ليس قضية نسائية ولا تخص طبقة أو ثقافة أو بلد، بل هو إمتهان لكرامة الإنسان وحقوقه، والتى أقرتها الأديان السماوية وأعترفت بها المواثيق الدولية والقوانين الداخلية لبعض الدول، وعلى الرغم أن العالم على مستوى تشريعاته وتوجهاته التنموية قد قطع شوطا كبيرا نحو تمكين المرأة وتأكيد مساواتها وحمايتها ، إلا أن العنف ضدها بكافة أشكاله مازال ظاهرة عالمية.

وقد أشارت منظمة العمل الدولية، أنه وفق الإحصاءات المتوفرة من الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي واتحاد النقابات العمالية الدولي، تتعرض للتحرش أو عنف 77% من الإناث في إفريقيا ومن 45%-55% في أوروبا ومن30%-50% في أميركا اللاتينية ومن 30%-40% في آسيا ومنطقة المحيط الهادي، كما أوضحت دراسة أجرتها اللجنة الوطنية الأردنية لشئون المرأة شملت 1366 مفردة غالبيتهم من الإناث عام 2018، أن نسبة التحرش الجنسي بأنواعه المختلفة حققت 75.9%[1].

وعلى قدر ما تولى الدولة المصرية بكافة أركانها من قيادة السياسية ومؤسسات رسمية ومجتمع مدنى، اهتمام ورعاية لحقوق المرأة ودعمها، متمثلة فى المادة رقم 11 من دستور 2014 والهدف الخامس فى رؤية مصر للتنمية المستدامة 2030، والمحور الرابع للحماية الاجتماعية وإستراتيجية مواجهة العنف ضد المرأة، فى إستراتيجية تمكين المرأة التى أعدها المجلس القومى للمرأة ، مما جعل مصر رائدة فى مجال تمكين المرأة.

إلا أن معدلات العنف وخاصة التحرش مازالت مرتفعة، فوفق مسح التكلفة الاقتصادية للعنف الصادر عن المجلس القومى للمراة عام 2015 -2020،وعينته على النساء من سن (18-64) عام، عانت نحو 7 مليون و888 ألف إمراة من العنف بجميع أشكاله، وقد تعرضت نحو 2 ونصف إمرأة للتحرش الجنسى فى الشارع، ومليون 700 ألف فى المواصلات، و16 ألف فتاة من عمر 18 عام فى المؤسسة التعليمية، في حين لم يتعدى عدد النساء المبلغات للشرطة بحوادث العنف 75 ألف إمرأة.

ولا تظهر الإحصاءات الحقيقة كاملة، فقد تطور العنف وتنوع فى وسائله ومسمايته، حيث اتجهت أعين المنحرفين نحو استحداث " التحرش الإلكترونى" والذى يلازمه مؤخرا التهديد والتشهير والإبتزاز، ولا تختلف تلك الجرائم عن مثيلاتها التقليدية لكنها أكثر تكرارا وإستمرارية والأكثرفى عدد الضحايا، معتمدين على انتشار تلك الوسائل ومستغلين سماتها فى إخفاء الهوية وضعف الرقابة والاعتقاد بإمكانية الفرار من العقاب وتحقيق العدالة، إلى جانب الضغط المجتمعى والحكم على الضحية وتوجيه اللوم لها .

وقد جاء فى تقرير "حقائق ومؤشرات حول الإنترنت فى مصر" فبراير 2022، الصادر عن مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، أن عدد مستخدمى الانترنت فى مصر قد بلغ 75.66 مليون، وبلغ معدل انتشار الإنترنت فى مصر نحو 71.9%[2] .

كما كشف تقرير "النظرة العامة العالمية" الرقمي الجديد لعام 2022، الصادر عن مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، نمو عدد مستخدمي وسائل التواصل الاجتماعى ليصل إلى نحو

51.45 مليون، وجاء فى المركز الأول اليوتيوب 46.3 مليون وتلاه فيس بوك 44.7 مليون ثم ماسنجر 34,6 مليون، وفى المراتب الأخيرة تيك توك 20.3 مليون و إنستجرام 16 مليون[3].

ولأن الدولة المصرية تسعى جاهدة لإنهاء كافة أشكال العنف ضد المرأة مهما كانت وسائلها، فقد واكب تلك الجرائم الإلكترونية اهتمام جاد بمكافحتها، حيث تم تعديل كثير من القوانين سواء العقوبات أو مكافحة جرائم الإنترنت أو سرية بيانات المبلغ عن التحرش، كما تم تفعيل كثير من الإتفاقيات الدولية.

مشكلة الدراسة:

إن التحرش أى ماكانت وسيلته وكيفية ممارسته، يظهر وكإنه جريمة فردية ولكنه له بعد مجتمعى، حيث يقوم على الصورة الذهنية الخاطئة عن المرأة، التى تكرس تبعيتها وتحرمها من حقوقها وتهدر طاقتها، كما إنه يؤثر سلبا على مجتمع يسعى بخطى ثابته وواضحة نحو تمكينها، بداية بإنقطاعها عن العمل وعدم الانتظام فيه وصولا لإحجامها عنه، مما يؤثر على تكافؤ الفرص بين النساء والذكور ويزيد الفجوة بينهما فى سوق العمل، كما يكلف الدولة الكثير جراء هذا العنف ضدها سنويا.

وعلى الرغم من منافع التطور التكنولوجى التى لايمكن إنكارها، إلا إنه ساعد على تطور الجرائم وسرعة إنتشارها، ولإن السيدات بمختلف أعمارهن يمثلن ما يقرب من ثلث مستخدمى وسائل التواصل الاجتماعى لأغراض متعددة وفق أحدث تقارير مركز معلومات ودعم اتخاذ القرار لمجلس الوزراء، فقد سهل ذلك الوصول وإستهدافهن والتعامل معهن بشكل غير لائق ، كما أقترن بالإبتزازوالتهديد والذى يتسبب أحيانا فى الإنتحار.

لذا كان من الهام رفع وعى المرأة بكيفية التعامل السليم مع مواقع التواصل الاجتماعى لحماية خصوصيتها بشكل عام من جانب، ونشر المعلومات القانونية والإجرائية التى توضح لها حقوقها وكيفية التعامل مع المتحرش لحمايتها هى وغيرها من جانب اخر.

ونظرا لأن المجلس القومى للمرأة، هو المؤسسة الموكلة رسميا بالتخطيط وتنفيذ ومراقبة كل ما يخص المرأة منذ عام 2000 ووفق دستور 2014، وبالتوافق مع ما بذله من جهود دائمة لدعم وحماية المرأة، واهتمامه بتوعية المرأة بشتى الطرق، ومنها صفحته الرسمية على موقع التواصل الاجتماعى (فيس بوك).

لذا تتناول هذه الدراسة التماس المرأة المصرية المعلومات عن التحرش الإلكترونى من الصفحة الرسمية للمجلس القومى للمرأة على موقع الفيس بوك، ودورها فى الوعي بأساليب مواجهته، مع الأخذ فى الاعتبار مدى تعرضها للتحرش الإلكترونى وتأثير هذا الوعى على نواياها السلوكية نحوه.

أهمية الدراسة:

أهمية تطبيقية:

1- أهمية دراسة التحرش الإلكترونى بالتوافق مع ارتفاع نسبته، وفى ظل تلازمه مع باقى الجرائم الإلكترونى كالأبتزاز والتهديد وصولا للإنتحار.

2- أهمية مواجهة كافة أساليب العنف ضد المرأة وتطوراتها المختلفة، كأحد محاور التنمية المستدامة ورؤية مصر 2030 واستراتيجية تمكين المرأة.

3-أهمية دراسة وعى المرأة بكيفية مواجهة التحرش الإلكترونى، فى ظل أحدث تقرير للأمم المتحدة عن أهم أسباب عدم الإبلاغ عن التحرش، كعدم الوعى وعدم الثقة فى التأثير والخوف من الإنتقام من المتحرش واللوم المستمر من المجتمع.

4- تقييم الصفحة الرسمية للمجلس القومى للمرأة على الفيس بوك من وجهة نظر المرأة المصرية، بما يسمح بإمكانية تطويرها ويدعم تأثيرها.

أهمية نظرية:

1- قلة الدراسات الإعلامية العربية التى تتناول التحرش الإلكترونى منفردة دونما العنف أو الجريمة الإلكترونية.

2- تطبيق نظرية التماس المعلومات على بحث المرأة عن المعلومات عن التحرش الإلكترونى، وذلك بالتوافق مع إنتشاره وتعديل بعض القوانين الخاصة بمواجهته.

3- التكامل فى الدراسة المسحية من خلال الأسلوب الكمى فى دراسة اتجاهات النساء والفتيات نحو التحرش الإلكترونى، والأسلوب الكيفى متمثل فى اتجاهات العاملين فى المجلس القومى للمرأة وخاصة وحدة الشكاوى، مما يعطى رؤية كاملة عن واقع تلك الظاهرة وتحدياتها.

أهداف الدراسة:

1- رصد حجم تعرض المرأة المصرية للتحرش الإلكترونى.
2- التعرف على أهم مواقع التواصل الاجتماعى التى تعرضن فيها للتحرش الإلكترونى.
3- تفسير أسباب تعرض المرأة للتحرش الإلكترونى.
4- تحليل محتوى رسائل التحرش التى تعرضن لها وتدرج خطورتها.
5- قياس درجة الصلة بين المتحرش والمبحوثات ضحايا التحرش الإلكترونى.
5- التعرف على مدى التماس المبحوثات للمعلومات حول التحرش الإلكترونى من الصفحة الرسمية للمجلس القومى للمرأة على الفيس بوك.
6- تقييم المبحوثات للصفحة الرسمية للمجلس القومى للمرأة على الفيس بوك.
7- تحليل المعلومات القانونية والإجرائية وحملات التوعية التى تبحث عنها المبحوثات.
8- قياس وعى المرأة بأساليب مواجهة التحرش الإلكترونى .
9- قياس تأثير الوعى على النوايا السلوكية للمبحوثات نحو مواجهة التحرش الإلكترونى.
10- التعرف على حجم اهتمام المجلس القومى للمرأة فى التوعية بالتحرش الإلكترونى، وأهم المعوقات التى قد تؤثر على دوره فى التوعية، من وجهة نظر العاملين به.
11-التعرف على أهم مقترحات العاملين بالمجلس القومى للمرأة ،لتفعيل دور المجلس القومى للمرأة والصفحة الرسمية على الفيس بوك للتوعية بالتحرش الإلكترونى.

فروض الدراسة:

الفرض الأول: توجد علاقة ارتباطية دالة إحصائياً بين التعرض للتحرش الإلكترونى والتماس المرأة للمعلومات حوله من الصفحة الرسمية للمجلس القومى للمرأة على الفيس بوك.

الفرض الثاني: توجد علاقة إرتباطية دالة إحصائياً بين التماس المرأة للمعلومات عن التحرش الإلكترونى من الصفحة الرسمية للمجلس القومى للمرأة على الفيس بوك ومستوى الوعى بأساليب مواجهته

الفرض الثالث: تتأثر العلاقة الإرتباطية بين التماس المرأة للمعلومات عن التحرش الإلكترونى من الصفحة الرسمية للمجلس القومى للمرأة على الفيس بوك ومستوى الوعى بأساليب مواجهة التحرش الإلكترونى ، بالمتغيرات التالية:

أ-تقييم صفحة المجلس القومى للمرأة على الفيس بوك.

ب- محتوى رسائل التحرش الذى تعرضت له المبحوثات.

الفرض الرابع: توجد علاقة ارتباطية دالة إحصائياً بين مستوى وعى المرأة بأساليب مواجهة التحرش الإلكترونى والنوايا السلوكية نحوه.

الفرض الخامس: توجد فروق دالة إحصائياً بين مستوى وعى المرأة بأساليب مواجهة التحرش الإلكترونى من حيث:

أ - الفئة العمرية.

ب- المستوى التعليمي.

ج- الحالة الوظيفية

د-المستوى الاجتماعى الاقتصادي

متغيرات الدراسة المسحية على الجمهور:

الفرض	المتغير المستقل	المتغيرات الوسيطة	المتغير التابع
الأول	التعرض للتحرش الإلكترونى	----------	التماس المرأة للمعلومات حول التحرش الإلكترونى من الصفحة الرسمية للمجلس القومى للمرأة على الفيس بوك.
الثانى	التماس المرأة للمعلومات عن التحرش الإلكترونى من صفحة المجلس القومى للمرأة على الفيس بوك	----------	مستوى الوعى بأساليب مواجهة التحرش الإلكترونى.
الثالث	التماس المرأة للمعلومات حول التحرش الإلكترونى من الصفحة الرسمية للمجلس القومى للمرأة على الفيس بوك.	1- تقييم صفحة المجلس القومى للمرأة على الفيس بوك. 2-محتوى رسائل التحرش التى تعرضت لها المبحوثات.	مستوى الوعى بأساليب مواجهة التحرش الإلكترونى.

الرابع	مستوى وعى المرأة بأساليب مواجهة التحرش الإلكترونى	----------	النوايا السلوكية نحوالتحرش الإلكترونى.
الخامس	الخصائص الديموجرافية للمبحوثات (االفئة العمرية – المستوى التعليمى – الحالة الوظيفية – المستوى الاجتماعى الاقتصادى).	----------	مستوى وعى المرأة بأساليب مواجهة التحرش الإلكترونى.

الدراسات السابقة:

أولاً: الدراسات التى تناولت التماس المعلومات الكترونيا.

ثانياً: الدراسات التى تناولت التحرش التقليدى.

ثالثاً: الدراسات التى تناولت التحرش الإلكترونى.

أولاً: الدراسات التى تناولت التماس المعلومات إلكترونيا:

خلُصت الدراسات التى اندرجت تحت المحور إلي:

- فيما يخص **تأثير مصداقية المصدر** فى التماس المعلومات الإلكترونية، توصلت دراسة (نشوى عقل 2021) [4] أن اكثر المصادر الإلكترونية مصداقية لالتماس المبحوثات المعلومات حول فيروس كورونا، هما الصفحة الرسمية لمنظمة الصحة العالمية و الصفحة الرسمية لمجلس الوزراء المصرى على الفيس بوك.
- واتفقت معها دراسة (نورة عبد الله 2014)[5] حيث جاءت الثقة المتوسطة فى المعلومات عن القضايا والأحداث الجارية على مواقع التواصل الاجتماعى فى المرتبة الأولى بنسبة 74.7%، وجاء فى المرتبة الأولى من أسباب عدم الثقة، أن معلوماتها مجهولة المصدر بنسبة 52%.
- واختلفت معها دراسة (على محمد فاخر 2019)[6] حيث جاءت الصفحات الشخصية فى المرتبة الأولى، كأهم الصفحات التي تابع عبرها المبحوثون الفعاليات السياسية فى العراق.
- وأضافت دراسة (Grace Young & Soo Young 2014)[7] أن التماس المعلومات من الصفحات الشخصية عبر مواقع التواصل، يتحكم فيه الإتجاه نحوهم ومدى خبرتهم والثقة فيهم.
- أوضحت دراسة (Marton Bene 2017)[8] أن نشر المعلومات والأراء على مواقع التواصل يكون من قبل عدد محدود من المهتمين بمجال ما، بينما الاعتماد عليها والتماسها يكون للأغلبية الأقل اهتماما .
- أما عن **دوافع التماس المعلومات**، اتفقت دراسة (So Jiyeon& Kai Kuang 2017)[9] ودراسة (Janet Yang & Lee Ann kahlor 2017)[10] على تأثير الشعور بالخطر، حيث ارتبط التماس المعلومات عن مرض الالتهاب السحائى إيجابيا

بشعور المبحوثين بالقلق منه فى (الدراسة الأولى)، وأثرت المشاعر السلبية نحو تغير المناخ على التماس الطلبة للمعلومات عنه، فى (الدراسة الثانية).

- و اتفقت معهما دراسة (سمر صبرى 2015) [11]، حيث زاد استخدام العينة من الشباب للفيس بوك وقت وقوع أزمة فى المجتمع مقارنة بالأوقات العادية بنسبة 53.5 %.
- وظهر تأثير تفسير الأحداث فى دراسة (مى مصطفى 2016)[12] ودراسة (على محمد فاخر 2019)[13] على التماس المعلومات، فجاء فى المرتبة الأولى من التماس المبحوثين المعلومات من حسابات وكالات الأنباء على مواقع التواصل الاجتماعى، هو القدرة على فهم وتحليل وتفسير الأحداث فى (الدراسة الأولى)، وجاء الشرح والتفسير في مقدمة الأغراض السياسية لعينة الجمهور العراقى من منصات التواصل الاجتماعي فى (الدراسة الثانية).
- وحول المقارنة بين كلا من **وسائل الإعلام التقليدى والتواصل الاجتماعى فى التماس المعلومات**، أظهرت دراسة (مى حمزة 2018) [14] أن التماس المبحوثين للمعلومات عن مرشحى الانتخابات الرياضية بوسائل التواصل الاجتماعى، قد جاء فى المرتبة الأولى بنسبة 80.37% متفوقا على وسائل الإعلام التقليدية.
- واتفقت معها دراسة (Noran Aref 2013)[15] ، حيث تفوق الفيس بوك بنسبة 74.3% فى الحصول على المعلومات والتماس المعلومات العاجلة، كما توصلت أن مواقع التواصل يمكن أن تحل فى المستقبل محل محركات البحث، كمصدر أساسى للبحث عن المعلومات.
- وأختلفت معهم دراسة (ماجدة عبد المرضى 2014)[16] حيث جاء الإنترنت فى المرتبة الرابعة بنسبة 10.7% بعد القنوات الفضائية والصحف فى التماس المرأة المصرية المعلومات عن الإستفتاء على دستور 2014 ، وجاءت نسبة الثقة فيه بدرجة كبيرة 21% ومتوسطة 31%.
- وعن أكثر مواقع التواصل التماس للمعلومات، توصلت دراسة (محمد الدهراوى 2018)[17] ارتفاع معدل التماس الشباب العربى للمعلومات الدينية من اليوتيوب تلاه الفيس بوك ثم تويتر، ويتفق ذلك مع طبيعة القالب والمحتوى المقدم والذى كثيرا ما يكون مادة مصورة.
- أما عن **تأثير التماس المعلومات من المنصات الاجتماعية**، اتفقت دراسة (نشوى عقل 2021)[18] ودراسة (على محمد فاخر 2019)[19] ودراسة (سمر صبرى 2015)[20]، على تأثيرات التماس المعلومات المختلفة، حيث إتضح أن 47% من السيدات عينة الدراسة يخططون بشكل كبير لمواجهة مرض كورونا فى (الدراسة الأولى)، وجاء فى المرتبة الثانية من تأثير التماس المعلومات "جعلتني اغير مواقف سياسية معينة"، فى (الدراسة الثانية)، أثر كثافة استخدام الشباب للشبكات الاجتماعية على إدراكهم لأزمة استاد بورسعيد فى (الدراسة الثالثة).

ثانيا: الدراسات التى تناولت التحرش الجنسى صد المرأة:

توصلت الدراسات التى تناولت هذا المحور إلى:

- فيما يخص أسباب التحرش الجنسى، جاءت الأسباب الأخلاقية بنسبة 23% تلاها ضعف الوازع الدينى بنسبة 17,3%، وذلك فى دراسة لحجم التحرش الجنسى فى مصر وأثاره على المرأة بالتطبيق على 500 مبحوثة ممن تعرضن للتحرش، فى دراسة (رانيا محمود كيلانى 2018)[21].
- وأوضحت دراسة (غادة محيى الدين 2016) [22] فى دراستها عن انتهاكات حقوق المرأة فى المجتمع، تأثير غياب دور الأسرة فى التوجيه السليم للأولاد، كأهم أسباب التحرش الجنسى من وجهة نظر جمهور المواقع الإخبارية على شبكة الإنترنت.
- أضافت دراسة (دينا فرحان 2012)[23] تأثير استخدام الإنترنت على معدل التحرش، حيث جاءت زيادة معدل التحرش الجنسى فى مقدمة المخاطر المترتبة على التعرض للمحتويات الإباحية من وجهة نظر المراهقين ممن يتعرضن لمواقع التسلية والترفيه على الإنترنت
- على حين ثبت فى دراسة (غادة محيى الدين 2016) [24] وجود علاقة بين كثيفى التعرض للمواقع الإخبارية الإلكترونية وبين تبنى أطرعرضها للتحرش الجنسى، وهى "التحرش الجنسى غير مقيد بمكان ووقت"، "لا تنجو أى أنثى من التحرش أيا كان عمرها وهيئتها".

- أضافت دراسة (نرمين عجوة 2016) [25]، تأثير المعالجة الإعلامية فى برامج المراة (الستات ما يعرفوش يكدبوا) على الإتجاه نحو قضاياها، حيث تشابه ترتيب الحقوق التى يتم معالجتها فى البرنامج، فجاء العنف ضد المرأة فى المرتبة الأولى تلاه الحقوق الزوجية ثم حق التعليم ثم عمل المراة ثم الحقوق السياسية، مع ترتيبها كأهم قضايا لدى الجمهور، مما يعكس وجود علاقة تأثير متبادلة بين وسائل الإعلام وترتيب أولويات الجمهور.

- وأضافت دراسة (مصطفى صابر 2011) [26] دور الدراما وتأثيرها على التحرش فى إطار نظرية تأثير الشخص الثالث، حيث أعتقد أفراد العينة من المراهقين تأثر سلوكهم الشخصى بدرجة ضعيفة بمشاهدة الإثارة الجنسية والعنف فى الدراما الأجنبية، وتأثر الاخرين بدرجة كبيرة بمشاهدة نفس المحتوى.
- أما عن **ردود فعل الضحية نحو التحرش،** توصلت دراسة (جاسم إبراهيم وأخرون 2016) [27] أن ردود فعل المرأة الكويتية العاملة نحو التحرش، قد أنقسمت إلى 35.3% يواجهن التحرش و31% يتقدمن بشكوى لرؤسائهم و20% ينتقلن لمكان اخر و6% تسكت خوفا من الفضيحة.
- واتفقت معها دراسة (رانيا كيلانى 2018) [28] حيث شعرت 64,48% من النساء عينة البحث ممن تم التحرش بهن ، بالراحة بعد بلاغها عن واقعة التحرش.

- على حين أكد ما يقرب من سدس العينة من النساء ممن تعرضن للتحرش، أن عملية الإبلاغ الرسمية قد تؤتى بنتائج عكسية ضارة، وأوضحن مخاوفهن من نتائج وتداعيات البلاغ، فى دراسة (Ritu Gill 2013)[29].
- وأتفقت معها دراسة (داليا قاسم قاسم 2016) [30] ودراسة (منى محمود عبد الله 2012)[31] ودراسة (نجوى حافظ 2010)[32] فجاءت أسباب عدم الإبلاغ، أنه من الصعب إثبات القضية 29.5% فى (الدراسة الأولى) ، وأقر حوالى نصف العينة ممن تعرضوا للتحرش، إلتزام الصمت وعدم لجوئهم للتبليغ فى (الدراسة الثانية) ، وأجابت الغالبية العظمى ممن تعرضن للتحرش أنهن يلجان للصمت فى (الدراسة الثانية).

ثالثا: الدراسات التى تناولت التحرش الإلكترونى:

توصلت الدراسات التى تناولت هذا المحور إلى:

- حول إهتمام **الصفحات الرسمية بالعنف ضد المراة**، أكدت دراسة (سمر عبد الحليم 2022) [33]، حيث اتضح اهتمام موقعى المجلس القومى للمراة والمركز المصرى لحقوق المراة بعرض التحرش الجنسى بنسبة 18,5%، كما ثبت وجود علاقة إرتباطية دالة إحصائيا بين تعرض العينة (المراة المصرية من 18إلى 45 سنة) للمواقع الإلكترونية النسائية والتأثر المعرفى والوجدانى والسلوكى نحو الموضوعات التى تعالج العنف الجنسى.
- واتفقت معها دراسة (ست البنات حسن 2019) [34] أن العنف ضد المرأة جاء فى المرتبة الثالثة بنسبة 16% ، وتلاه الحماية من التحرش بنسبة 15.9%، كأهم القضايا الحقوقية الخاصة بالمرأة على موقع المجلس القومى للمرأة، وجاءت أهم أطر معالجة قضايا المراة هو الإطار القانونى والحقوقى فى المرتبة الثانية بعد إطار الضحية، وأكد 80% من الخبراء بالمجلس القومى للمرأة، أن موقع وصفحة المجلس يشمل جميع متطلبات المرأة المصرية والعربية.

- حول مدى **إنتشار التحرش الإلكترونى**، اتفقت دراسة (عصام على عبد السلام 2022)[35] ودراسة (داليا قاسم قاسم 2016)[36]، حول ارتفاع معدل التحرش الإلكترونى، حيث جاءت المضايقات الإلكترونية فى المرتبة الثانية والمطاردة الإلكترونية فى المرتبة الثالثة والتخفى الإلكترونى فى المرتبة الرابعة كأحد اهم أساليب التنمر الإلكترونى بين الشباب الجامعى فى (الدراسة الأولى)، وجاء التحرش الإلكترونى فى المرتبة الثالثة بعد التحرش اللفظى والتحرش بالعين كأكثر أشكال التحرش، وكانت أهم الحملات التى تعرض لها المبحوثين هى (ضد التحرش 22.07% يليها أمسك متحرش 14.8% يليها شفت تحرش 4%) فى (الدراسة الثانية)
- و أتفقت دراسة (رانيا كيلانى 2018)[37] ودراسة (هدير أحمد 2022) [38]، على ظهور التحرش بنسبة كبيرة عبر الفيس بوك بشكل خاص، فأجابت 73% من المبحوثات بوجود تحرش جنسى إلكترونى على الفيس بوك، وتعرضت 93% للتحرش الجنسى من خلاله

فى (الدراسة الأولى)، و تعرضت 42.8% من المبحوثات لموقف إنتهاك خصوصية عبر الفيس بوك فى (الدراسة الثانية).

- وعن **أسباب التحرش الإلكترونى**، ثبت وجود علاقة إيجابية دالة إحصائيا بين سوء استخدام المراهقين من طلاب المدارس الثانوى للإنترنت، والوقت المستغرق يوميا عليه والاتجاه نحو التنمر الإلكترونى، كما زادت نسبة تخوف الفتيات من التنمر الأكترونى عن الذكور، فى دراسة (Ibrahim Bastug&Kagan Kircaburun 2016) **(39)**.
- واتفقت معهم دراسة (أسماء أحمد 2013)**(40)** ودراسة (غادة محيى الدين 2016)[41] فثبت تأثير التعرض للمواد الإباحية عبر شبكة الإنترنت على سلوك المتساهل جنسيا، فى إطار نظرية الشخص الثالث، وكان المبحوثون الذكور أكثر تعرضا لتلك المواد الإباحية عن الإناث فى (الدراسة الأولى)، وجاء تعرض المراهقين للمحتويات الإباحية على الأنترنت أهم الأسباب إنتشار التحرش الإلكترونى فى (الدراسة الثانية)
- وجاءت أهم سلبيات الإنترنت فى الإستخدام السيء للصور الشخصية بنسبة 70.6% من وجهة نظر شباب الجامعة فى إطار وعيهم بمخاطر استخدام الإنترنت فى دراسة (عبد الفتاح تركى 2016)[42]
- على حين جاءت مقاطعة الشباب الجامعى لمواقع التواصل الاجتماعى التى تنشر التحرش الجنسى فى المرتبة الأخيرة، من اتجاهاتهم نحو التحرش الجنسى فى دراسة (زينهم حسن على واخرون 2016)[43].
- أما عن **إدراك المرأة لخصوصيتها على مواقع التواصل ودوره فى التحرش الإلكترونى ،** أتفقت دراسة (هدير أحمد 2022)**(44)** ودراسة (رانيا كيلانى 2018)[45] أن مستوى إفصاح المرأة المصرية عن ذاتها على الفيس بوك جاء متوسط بنسبة 53%، وجاء مدى إدراكها لمخاطر إنتهاك الخصوصية فى المرتبة الثانية "أخشى أن يتم إستغلال المعلومات الخاصة بى على الفيس بوك بطريقة لا أتوقعها" وتلاها "أصبح لدى خوف من جرائم الإبتزاز الألكترونى التى حدثت للفتيات مؤخرا" فى (الدراسة الأولى)، ولم توافق 55% من المبحوثات على طلبات الصداقة من الغرباء فى (الدراسة الثانية).
- على حين أخفت 80% من عينة الدراسة من طالبات جامعة الملك عبد العزيز بالسعودية صورهن لسبب خاص بالعادات، فى حين نشروا حقيقة المعلومات عن أنفسهن، فى دراسة (حسناء منصور 2017)**(46)**.

وأضافت دراسة (Ann Schlosser 2020)**(47)** أن المراهقين أكثر فئات عينة الدراسة الكشف عن خصوصيتهم على مواقع التواصل الاجتماعى دون أى قيود.

- وأتفقت دراسة (رانيا كيلانى 2018)**(48)** ودراسة (شيماء أحمد 2015)**(49)** على **الصلة بين المتحرش والضحية**، فجاءت الصلة بالمتحرش بنسبة 68.9% لا توجد صلة و 31% أحد الأقرباء، فى (الدراسة الأولى)، و أن 67% من المراهقين ممن تعرضوا لعنف إلكترونى لا يعرفوا الجانى، وتوزعت 33 % ما بين (صديق سابق 52.3%) و(شريك سابق فى

علاقة عاطفية 31.8%) وفى المراتب الأخيرة (أحد أقاربى 10.6% أو أحد جيرانى 9% أو أحد معارفى6.8%)، فى (الدراسة الثانية)

التعليق على الدراسات السابقة:

يمكن التعليق على محاور الدراسات الثلاث السابقة كالتالى:

1- أتضح الاهتمام بالأسلوب الكمي فى عرض التحرش الإلكترونى عن مثيله الكيفي أو الجمع بينهما.

2- فيما يخص مناهج الدراسات السابقة، اهتمت كثير من الدراسات بالمنهج الوصفى، واستخدمت بعض الدراسات العربية المنهج شبه تجريبي لقياس مدى قبول المجتمع للتحرش.

3- فيما يخص الإطار النظري، تعددت النظريات المستخدمة ما بين الاعتماد على وسائل الإعلام والاستخدمات والإشباعات ونظرية الشخص الثالث، ولم تلقى نظرية التماس المعلومات القدر الكافى فيما يخص دراسات المرأة وخاصة التحرش، حيث زاد الاعتماد عليها فى القضايا السياسية والأزمات الطبية.

4- فيما يخص الدراسات الميدانية التى تناولت التحرش ، ظهر الاهتمام بالتحرش والعنف فى العمل.

5- تنوع الجمهور عينة الدراسات الميدانية السابقة عن التحرش ، وزاد الاهتمام بالمراهقين والشباب.

6- اهتم كثير من الدراسات السابقة بالمقارنة بين مواقع التواصل كوسيلة للتحرش الإلكترونى ، وقد ثبت تفوق الفيس بوك.

7- اهتمت كثير من الدراسات بالبحث عن أسباب انتشار التحرش العادى أو الإلكترونى و أسباب عدم التبليغ النساء ، ولم يحظى وعى المرأة بحقها بالقدر الكاف من البحث.

8- ظهر الاهتمام بالمؤسسات الرسمية وغير الرسمية المصرية المعنية بالمرأة (المجلس القومى للمرأة) و(المركز المصرى لحقوق المراة)، وبخاصة تحليل الصفحات الرسمية واللقاء المتعمق مع العاملين بها.

9- اهتم عدد من الدراسات المسحية بتناول الوعى بالخصوصية على مواقع التواصل الاجتماعى، وربطها بالجرائم الإلكترونية ومنها التحرش الإلكترونى.

الإطار النظرى

نظرية التماس المعلومات information seeking :

تستهدف تلك النظرية متلقى الاتصال، حيث تفترض وجود محفزات تؤدى إلى سعى الفرد للحصول على معلومات لمواجهة مشكلة ما أو مقارنتها بما لديه من معارف سابقة للتعامل مع الموقف الجديد، كما تهتم بدراسة سلوكه خلال عملية البحث عن المعلومات من مصادرها المختلفة، ويكتمل ذلك بتحليل أسباب هذا البحث والعوامل المؤثرة عليه، ومدى الرضا أو عدم الرضا عنه [(50)].

أسباب التماس الفرد للمعلومات[51]:

التماس المعلومات المتعلقة بالمخاطر ومعالجتها

1- غموض القضية أو تضارب المعلومات: فكلاهما يؤدى لإثارة القلق ومن ثم تنشيط البحث عن المعلومات.

كما يمكن الأخذ فى الاعتبار جدة الأحداث، فالحدث الجديد لقضية قديمة، يدفع الشخص للبحث عن المعلومات التى تشعره بالطمأنينه.

2- الخوف والقلق: الغموض أو ظهور قضية ما دون معلومات كافية عنها يثير كلا من القلق والخوف، إلا أن تأثيرالقلق أكبر من الخوف، فالأول مرتبط بعدم اليقين والشعور بالتهديد، والثانى يرتبط بإدراك شدة القضية.

3- التهديد المدرك: هناك تفاعل بين التهديد المدرك بظهور تلك القضية وسلوك الفرد فى التماس المعلومات.

إلا أن هناك عوائق مادية أو غير مادية سواء خارجية أو داخلية قد تعيق الفرد فى بحثه عن المعلومات، كالحواجز العاطفية (الخوف الزائد) فالفرد قد يتجنب الرسائل التى تزيد لديه الخوف والقلق أو تلك التى تشعره إن ليس لديه ما يفعله تجاه القضية، أو الحواجز المعرفية (عدم معرفة المصدر المناسب).

وقد يرتبط التماس المعلومات بأسباب أخرى مثل [52]:

- الرغبة فى جمع المعلومات لمناقشة موضوع ما مع الاخرين، أو لتأييد وجهة نظرهم واقناعهم.
- البحث عن المعلومات المتوقع معرفة الفرد بها، أو التى يعلمها أفراد مجتمعه .

خطوت التماس المعلومات[53]:

1- الاحتياجات المعلوماتيه: هى الحافز للبحث عن المعلومة، سواء (نقصها - عدم التأكد منها- الغموض -الجده) أو أن الفرد يواجه مشكلة تتطلب موقف محدد أو معلومات متخصصة.

2- التماس المعلومات: يلى الحاجة للمعلومة اتخاذ القرار بالبحث عنها، بداية باختيار المصدر ثم الوصول للمعلومة ثم تقييم النتائج وتقرير مدى الاحتياج لمصدر أخر أو لا، وصولا لمرحلة الاكتفاء.

3- استخدام المعلومات: يستخدم الفرد المعلومات التى حصل عليها، والتى بدورها تؤثر معرفيا ووجدانيا وسلوكيا عليه.

ويتضح أن عملية البحث عن المعلومات ديناميكية وفردية تختلف من شخص لأخر، ومن ثم يصعب التنبوء بها، حيث ترتبط بكثيرمن العمليات العقلية الفردية (القدرة على تمثيل المعلومات) [54]، والقرارت الشخصية كاختيار المصادر والاستراتيجيات التى سيتبعها فى بحثه (مصادر رسمية أو الخدمات المتاحة)، والبدء بالبحث عن المعلومات (رصدها والوصول لها) ثم تصنيفها وتنقيتها إلى أن يصل للإشباع، وهو ما يميز الالتماس النشط عن البحث العرضى[55]، ويفترض أن يؤدى هذا البحث إلى زيادة قدرة الفرد على التكيف مع المشكلة سبب البحث، كما يحفزه على أن يصبح أكثر نشاطا فى تبنى سلوكيات إيجابية [56].

العوامل المؤثرة على اختيار الوسيلة الإعلامية:

يرجع اختيار الفرد للوسيلة الإعلامية التى يلتمس منها المعلومة، لسببين رئيسيين (درجة تلبية الوسيلة لاحتياجاته المعلوماتيه - تكلفة استخدامها) ولا يقصد هنا التكلفة المادية فقط ولكن أيضا الوقت والجهد المبذول للحصول على المعلومة، وقد يتفوق الجهد فى الأهمية عن مدى ملائمة وارتباط المعلومات باحتياجاته، فى ظل محدودية الوقت الذى يفرضه القلق أو الخوف أو لضرورة الحصول على المعلومات لمواجهة موقف ما، كما تؤثر توقعات الفرد عن الوسيلة فى التماسه للمعلومات منها واختياره لها، لذا قد نجده يعلى من قيمة بعض الوسائل عن غيرها [57].

ويميل الأفراد لصنع نوعين من الأحكام:

- الحكم التنبؤى: وهوحكم سابق، ويعنى توقع الفرد لجودة المعلومات التى يطرحها المصدر.
- الحكم التقييمى: وهو حكم لاحق، ويتم إصداره بعد التعرض للمعلومات من المصدر.

وقد ساهم تغيير البيئة الاتصالية وظهور وسائل التواصل الاجتماعى، إلى تغيير مصادر التماس المعلومات فساعد انخفاض تكلفة النشر وإتاحة كم كبير من المعلومات وسرعتها إلى تفوقها على غيرها من الوسائل[58]، إلا ان المنافسة بين تلك الوسائل الحديثة أصبحت شرسة، فالمحتوى المعروض من تلك المواقع كبير والقدرة على الجذب والإقناع والإشباع صعب.

أسباب إختيار نظرية التماس المعلومات وتطبيقها كإطار نظرى للدراسة:

تُعد نظرية التماس المعلومات مدخلاً ملائماً لتلك الدراسة، حيث يمكن تطبيق مبادئها فى بحث المراة بشكل عام عن المعلومات الخاصة بالتحرش الإلكترونى، وذلك نظرا لحداثتة وإنتشاره وتضارب ونقص المعلومات القانونية عنه فى ظل تحديث بعض القوانين الخاصة به، إلى جانب الخوف والقلق المصاحب لتلك الظاهرة وصولا للتهديدات التى قد تصاحبه (الإبتزاز) والذى قد يدفع بالمرأة للإنتحار، كما يمكن الاستفادة منها فى دراسة البحث بشكل خاص عن المعلومات القانونية أو الإجرائية الخاصة بالبلاغ عن التحرش الإلكترونى.

كما تساعد فى الاستدلال على مدى تأثير هذا البحث عن المعلومات من خلال جهة رسمية ومتخصصة على مواجهة تلك الظاهرة، وذلك من خلال رفع وعى المراة والذى قد يؤثر بدوره على خلق نوايا سلوكية مضادة له، بما يساعد فى الكشف عن مرتكبيه والحد من تلك الظاهرة.

ويمكن الإستفادة من تلك النظرية فى التعامل مع الأزمات المختلفة وتلبيتها، وذلك بالاعتماد على ما تعرضه النظرية من دوافع البحث وتنوع مصادر المعلومات وأسباب تفضيلها، ومن ثم استخدامها فى تنوع وتكامل أساليب التوعية المستهدفة لإشباع الفئات المختلفة، ومساعدة المؤسسات على تحقيق أهدافها و إستقرار المجتمع .

تعريف العنف:

يرى علماء الاجتماع أن العنف "مجموعة من الأنماط السلوكية التى تصدرعن الفرد أو الجماعة تؤدى إلى تصرفات غير اجتماعية وغير تربوية تتعارض مع القوانين والمواثيق"[59]

ويعرف العنف قانونيا أنه "كل فعل ظاهر أو مستتر أو مباشر أو غير مباشر سواء كان مادى أو معنوى لإلحاق الأذى بالذات أو الاخر أو جماعة أو ملكية واحد منهم، وهذا الفعل مخالف للقانون ويعرض مرتكبه للوقوع تحت طائلة القانون"[60]

ويعرف العنف ضد النساء وفق الإعلان العالمى للقضاء على العنف ضد المرأة 1993، "أى فعل عنيف قائم على أساس عصبية الجنس ينجم عنه أذى أو معاناة جسمية أو نفسية للمرأة، بما فى ذلك التهديد باقتراف مثل ها الفعل أو الإكراه أو الحرمان التعسفى من الحرية سواء أوقع ذلك فى الحياة العامة أو الخاصة" **(61)** ويجعل هذا التعريف، العنف ضد المرأة مظلة واسعة تضم تحتها أشكالاً مختلفة من الممارسات المستحدثة.

ويعرف العنف الالكترونى بإنه" كل سلوك غير مشروع او غير مسموح به يتعلق بالمعالجة الألية للبيانات أو نقل هذه البيانات"[62]

التحرش الجنسى:

ويرجع الأصل اللغوى لمفهوم التحرش إلى فعل "حرش" ويعنى خدش، والتحرش بالشىء معناه التعرض له بغرض تهيجه**(63)** وقد ظهر مصطلح التحرش الجنسى عام 1970، وتم اعتباره شكل من أشكال العنف ضد المرأة يستحق العقوبة فى فرنسا منذ 1993**(64)**

ويختلف التحرش عن التحرش الجنسى فالأول هو استفزاز شخص لاستدراجه إلى الشجار، أما الثانى هو أفعال وأقوال وإشارات وإيماءات ذات مضمون جنسى، ويحدث كثيراً بدافع المتعة، وهو مفهوم مركب لإنه يتضمن عدد من الأفعال المتداخلة التى تحدث فى نفس الوقت، منها الظاهر والخفى [65].

التحرش الإلكترونى:

ويعد التحرش الإلكترونى من الظواهر العالمية والتحديات التى برزت مؤخرا، والتى تحدث من خلال وسيلة إلكترونية ويعتمد على الخبرة التكنولوجية للمتحرش، والتى يستخدمها فى البداية للوصول للضحية ثم إخفاء أو تدمير المعلومات المرسلة لها (دليل الإثبات) فيما بعد، ويساعده فى ذلك عدم توافر الخبرة لدى الضحية للتعامل مع التحرش بشكل عام والمعرفة التكنولوجية بشكل خاص، إلى جانب إحجامها عن الإبلاغ خوفا من لوم المجتمع، ومن ثم يصعب الوصول له ومنعه من تكرار المحاولة معها او مع غيرها.

ويستخدم المتحرش كافة الأساليب للوصول لهدفه مهما كلف المرأة من خسارة حتى لوكانت حياتها، مستحدثا ما يسمى بالإبتزاز الإلكترونى، والذى يهدف إلى حمل الشخص على القيام بفعل أو الامتناع عنه باستخدام الوسائل التقنية الحديثة بطريقة متعمدة سواء كان الفعل مشروعا أو غير مشروعا، لتحقيق جريمته الأخلاقية أو المادية أو كلاهما**(66)**.

وتنبع خطورته من التحكم في الضحية والذى قد يحملها على الاستجابة، حيث يستخدم أسلوب الضغط المستمر فيسلبها حريتها وإرادتها لإيقاع الأذى الجسدى أو المعنوى بها، مستغلا خوفها من ملاحقته ورد فعل أهلها وفضيحتها، وهنا تقع المراة فريسة سهلة له، وتحجم كثير من العائلات عن رفع دعاوى قضائية ضد المبتزين، خشية ما لديهم من معلومات والتى تكون ذات طبيعة محرجة قد تدمر حياتهم الاجتماعية أو العملية.

ويكتمل كلا من التحرش والإبتزاز الإلكترونى بالتشهير، وهى تبادل ونشر معلومات وأسرار شخصية (صور أو نصوص مكتوبة أو فيديوهات) للضحية علانية عبر رسائل إلكترونية ، فى حين انها كانت مرسله له فقط وبشكل شخصى، وذلك دون معرفة أو إذن منها بنشرها [67].

ويمكن تفصيل أساليب التحرش الإلكترونى فى[68]:

- التحرش بالعبارات والإيحاءات: كأن يرسل عبارات غزل أو نكات أو إيحاءات جنسية صريحة.
- التحرش بالمكالمات: لكي يسمعها أهات وأصوات وإيحاءات جنسية لإغوائها.
- التحرش باستخدام الصور الجنسية: حيث يقوم المتحرش بإرسال صورله أو لغيره فى أوضاع مخلة ومثيرة .
- التحرش بالتصريح بالرغبة فى ممارسة الجنس: وذلك إما بطلب مباشر أو بالبدء فى الحديث عن خيالات جنسية ومن ثم التعمق شيئاً فشيئاً وصولا إلى التصريح.

وتتطلب التحرش الإلكترونى ثلاثة عناصر[69]:

1- وجود الدافع: سواء الرغبة فى الإنتقام أو جمع المال أوتحقيق متعة ما.

2- وجود ثغرة: وهى نقطة الضعف التى يستغلها المتحرش، من حساب المجنى عليه والخصوصية.

3- جمع المعلومات: وخاصة الصور وفيديوهات، التى تمكنه من تحقيق جريمته.

4- طريقة التنفيذ: الخطة التى سيتبعها وهى الخطوة التالية بعد تحديد الضحية وجمع معلومات عنها.

<u>أسباب التحرش الإلكترونى:</u>

يخطىء من يعتقد أن هناك صفات محددة للضحية، فالمتحرش لا يميز بين ضحاياه ولا تقتصر جريمته على عمر أو حالة، فكل النساء قد يكونا ضحايا، ويستثنى من ذلك التحرش المتعمد [70].

1- أسباب بيولوجية: وتشمل العوامل الجينية الموروثة، أو تغيير فى مستوى الهرمونات يجعل الإنسان أكثر ميلا للعنف كزيادة هرمون (تستوستيرون) أو نقص (السيرتونين)[71].

2- زيادة قاعدة مستخدمى الإنترنت**:** مع انتشار خدمات الإنترنت وانخفاض تكلفة الإشتراكات، بدأت قاعدة المستخدمين فى الزيادة ، وهو ما فتح أبواباً لإساءة الاستخدام بسبب عدم وجود برامج توعية.

3- ضعف القوانين الرادعة: فبعض البلاد لديها قوانين متخصصة فى الجريمة الإلكترونية، والبعض تحاول سن تشريعات إلا أنها مازلت فى مراحلها الأولى، ويعوض عنها بقوانين الطوارئ ، كأسلوب ردع لتلك الجرائم.

4ـ القصور فى برامج التوعية الأمنية: هناك نقص شديد جداً فى برامج التوعية بأمن المعلومات على مستوى الأفراد والمؤسسات والحكومات.

5-التصرفات الشخصية للضحية: من حيث الإفصاح عن المعلومات الشخصية أو تبادل كلمات المرور، والتأكد من ملائمة ما يقال ويعرض وما يقوله الطرف الاخر ومن يتم محادثته أو قبول صداقته.

6-ضعف الوعى القانونى : والذى يحصن المرأة ضد أى محاولة تعدى عليها، ويحجم من تلك الظاهرة.

أنواع المتحرش الجنسى[72]:

1- المتحرش السلطوى: الذى يملك سلطه على الضحية ويضغط بها لتمتثل لطلبه.

2- المتحرش لهدف جنسى: والذى يسعى لتحقيق رغبته لجنسية المحركة له دون تمييز بين ضحاياه.

3- المتحرش الذكورى: يعتمد على القيم الذكورية لأثبات هيمنته ورجولته والنظرة السلبية عن المرأة.

التكلفة الاقتصادية للعنف:

لا يؤثر العنف على المرأة المعتدى عليها وحدها، لكن يمتد أثره ليشمل أسرتها وغيرها من النساء بل ومجتمعها ، ويتعدى هذا التأثير حدود الأذى الجسدي والنفسي ويضع بصمته المادية على عاتق الدولة .

أولاً- أساليب تقدير تكلفة العنف ضد المرأة[73]

يمكن للنموذج الإقتصادي لتقدير التكاليف المتعددة للعنف ضد المرأة استخدام نهجين رئيسيين:

أ- يركز الأول على الأثر الإجتماعي- الإقتصادي للعنف ضد المرأة:

ويحاول تقدير تكلفة الصمت وعدم التحرك أي "تكلفة المشكلة"، ويقيس تكاليف العنف المباشرة وغير المباشرة ، التي تتحملها النساء الناجيات وأسرهن والمجتمع المحلي والمجتمع الأوسع.

ب- الأثر الإقتصادي السلبي للعنف ضد المرأة، ويتضح فى :

- النساء اللواتي يتعرضن للعنف أو الإساءة يصبحن أقل إنتاجية، ويزيد تعرضهن لقضاء وقت أطول دون عمل مما يؤدي إلى خسارة مادية للمرأة والقطاع الاقتصادي ككل.

وهناك الغياب الفعلي وغياب الذهن، فهي قد تتغيب عن العمل ويقوم زملائها بعملها بتكاليف إضافية، وقد تحضر ولكن بذهن غائب فتكون النتيجة إنتاجية أقل، وفي حالات أخرى قد تترك العمل مما يعني إيجاد بديل لها وإضافة تكلفة تدريبه، كما يجب ألا ننسى قيمة التأمينات إلى يتحملها العمل أيضاً.

- تكلفة تقديم الخدمات المتخصصة للنساء والفتيات الناجيات من العنف، ففى العديد من الحالات تتكبد الدولة إيضًا تكاليف عالية لتوفير الخدمات صحية ودعم قانوني لضحايا العنف ولعائلاتهن.
- يوجد للعنف أثر سلبي واضح على صحة النساء والفتيات الجسدية والنفسية والجنسية والإنجابية بشكل عام، ويظهر هذا الأثر السلبي بشكل مباشر (كالإصابات المباشرة ، الموت) أو غير مباشر (مثل ضغط دم مزمن، أمراض القلب) والذى قد يدوم وتستمر تكلفته حتى بعد توقف العنف، كما أنه يشكل ضغطًا إضافيًا على الخدمات الصحية.

ثانياً- إحصاءات تكلفة العنف ضد المراة:

- أصدر المجلس القومى للمرأة، "مشروع مسح قياس التكلفة الاقتصادية للعنف القائم على النوع الاجتماعي" 2015- 2020[74]، ويتوقع أن تتحمل الدولة 6 مليار و15 مليون جنيه لمعالجة العنف ضد المرأة كتكلفة إجمالية، حيث تتعدى تكلفة العنف ضد المراة فى الأماكن العامة 571 مليون، وتكلفة تغيير الطريق أو وسيلة المواصلات التى تسلكها 548 مليون، وتكلفة العنف على يد الزوج أو الخطيب على النساء وأسرهن مليار و49 مليون، وتكلفة السكن البديل أو الماوى عندما تترك المراة المعنفة منزلها 585 ألف، وتفقد الدولة نصف مليون يوم عمل للنساء المتزوجات الناجيات من العنف .

التصدى للعنف ضد المرأة فى مصر:

أولاً: الجانب القانونى (التشريعى) الدولى لمواجهة للعنف:

-تنص المادة (93) فى الدستور الباب الرابع سيادة القانون: تلتزم الدولة بالاتفاقيات والعهود والمواثيق الدولية لحقوق الإنسان التي تصدق عليها مصر، وتصبح لها قوة القانون بعد نشرها وفقاً للأوضاع المقررة.

أ - الإتفاقات الدولية للحد من العنف ضد المرأة:

- اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة (السيداو) عام 1979، والتى تنص على "اتخاذ الدول التدابير المناسبة لتقدم المرأة وضمان عدم التمييز ضدها"، وتلتزم الدول وفقا للمادة 18 والتوصية العامة رقم 19 بشأن تنفيذها، بأن تقدم تقارير دورية حول مدى التقدم الذى أحرزته نحو ذلك، وقد وقعت مصر وصدقت عليها ومازالت تتحفظ على أحكام المادتين 16،2 بما لا يتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية.
- الإعلان العالمى لمناهضة العنف ضد المرأة ديسمبر 1993، والذى يعد جزء لا يتجزأ من الإعلان العالمى لحقوق الإنسان، وتضمنت مادته الرابعة إلزاما على الدول بتطويرعقوبات جزائية ومدنية وإدارية للحد من العنف ضد المرأة، واستدماج الوقاية لحماية الضحايا المحتملين.
- المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة بيجين سبتمبر 1995، ويعنى بضمان تمتع المرأة والطفلة تمتعاً كاملاً بجميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية، واتخاذ تدابير فعالة ضد انتهاك هذه الحقوق والحريات واتخاذ جميع التدابير اللازمة للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة

والطفلة، وإزالة جميع العقبات التي تعترض تحقيق المساواة بين الجنسين والنهوض بالمرأة وتمكينها[75].

- وثيقة الأمم المتحدة الأهداف الإنمائية للألفية الثالثة سبتمبر عام 2000، لتحسين نوعية الحياة فى العالم وذلك بتخفيض معدلات الفقر وتقليل الفجوة بين الذكور والإناث فى التعليم، وتمكين المرأة من المشاركة بفاعلية فى كافة المجالات[76].
- صدرت وثيقة الأمم المتحدة للأهداف العالمية ال17 لعام 2015، ويمثل الهدف الخامس تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء[77].
- اتفاقية منظمة العمل الدولية بشأن القضاء على العنف والتحرش رقم 190لسنة 2019، وتقر بحق كل فرد في عمل خال من العنف والتحرش، وتنطبق على القطاعين العام والخاص والاقتصاد المنظم وغير المنظم، و المناطق الحضرية والريفية [78] .

ب- الإتفاقات الدولية المنظمة لجرائم الإنترنت:

- معاهدة بودابست لمكافحة جرائم الإنترنت 2001 [79]: وهى أولى المعاهدات المتعلقة بتلك الجرائم، ويعد التوقيع عليها بمثابة تكوين التضامن الدولى ضد جرائم الإنترنت، وتتضمن 48 مادة وقد وقعت عليها 26 دولة.
- الإتفاقية العربية لمكافحة جرائم تقنية المعلومات2010 [80]: وانضمت لها مصر عام 2014، وتنص فى مادتها الأولى إلى "تعزيز التعاون وتدعيمه بين الدول العربية فى مجال مكافحة جرائم تقنية المعلومات، لدرء أخطار هذه الجرائم حفاظا على أمن الدول العربية ومصالحها وسلامة مجتمعاتها وأفرادها"

و المادة الحادية والعشرون" تشديد العقوبات على الجرائم التقليدية المرتكبة بواسطة تقنية المعلومات"

ثانياً- الجهود القانونية لمواجهة العنف محليا (التحرش):

أ- القوانين التى تنظم الحقوق الأساسية للمرأة (المساواة) [81]:

أكدت الدساتير المصرية على حق المرأة و مساواتها بالرجل كالتالى:

- نص دستور 2014 فى (الباب الثانى: المقومات الأساسية للمجتمع/ الفصل الأول: المقومات الاجتماعية / مادة 11) تكفل الدولة تحقيق المساواة بين المرأة والرجل فى جميع الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وفقا لأحكام الدستور، وتلتزم بحماية المرأة ضد كل أشكال العنف، وتكفل تمكين المرأة من التوفيق بين واجبات الأسرة ومتطلبات العمل.

وهو ما أكده دستور 1923 أول دستور مصرى فى القرن العشرين، نص (الباب الثانى: حقوق المصريين وواجباتهم / مادة 3) على المساواة بين المواطنين[82] ودستور 1954 فى (الباب الثانى: الحقوق والواجبات / المادة 3)[83]، ودستور 1956[84] فى (الباب الثانى: المقومات الأساسية فى المجتمع المصرى/ الباب الثالث: المادة 31)،و دستور 1971[85] فى (الباب الثالث: الحريات والحقوق والوجبات العامة/ المادة 40) .

ب- القوانين التى تناولت التحرش الجنسى:

1- وافق مجلس النواب فى 18 أغسطس 2020، على مقترح استحداث المادة (113 مكررًا) في قانون الإجراءات الجنائية بضمان سرية بيانات ضحايا التحرش والإغتصاب، حيث نصت على "لا يجوز لجهات التحقيق إثبات بيانات المجني عليه في أي من الجرائم المنصوص عليها في الباب الرابع من الكتاب الثالث من قانون العقوبات الصادر بالقانون رقم 58 لسنة 1937، أو في أي من المادتين (306 مكررًا أ) و (306 مكررًا ب) من ذات القانون، أو في المادة (96) من قانون الطفل الصادر بالقانون رقم 12 لسنة 1996 إلا لذوي الشأن"

ويتفق ذلك مع نص المادة (96) من دستور 2014 " التزام الدولة بتوفير الحماية للمجني عليهم والشهود والمتهمين والمبلغين عند الاقتضاء"[86].

2- نص قانون رقم (141) لسنة 2021 بتعديل بعض أحكام القانون رقم 58 لسنة 1937" [87]

-يستبدل بنصى المادتين (306 مكرراً أ) و(306 مكرراً ب) من قانون العقوبات الصادر برقم 58 لسنة 1937:

- مادة (306 مكرراً أ): يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن سنتين ولا تتجاوز أربع سنوات، وبغرامة لا تقل عن مائة ألف جنيه ولا تزيد عن مائتى ألف جنيه، أو بأحدى هاتين العقوبتين كل من تعرّض للغير في مكان عام أو خاص أو مطروق بإتيان أمور أو إيحاءات أو تلميحات جنسية أو إباحية سواء بالإشارة أو بالقول أو بالفعل بأي وسيلة كانت، بما في ذلك وسائل التواصل السلكية واللاسلكية والإلكترونية أو أية وسيلة تقنية آخري"
- وتكون العقوبة الحبس مدة لا تقل عن ثلاث سنوات ولا تجاوز خمس سنوات، وبغرامة لا تقل عن مائتى ألف جنيه ولا تزيد عن ثلاثمائة ألف جنيه، أو بأحدى هاتين العقوبتين إذا تكرر الفعل من الجانى من خلال الملاحقة والتتبع للمجنى عليه، وفى حالة العود تضاعف عقوبتا الحبس والغرامة فى حديهما الأدنى والأقصى.
- (مادة 306 مكرراً ب): يعد تحرش جنسياً إذا ارتكبت الجريمة المنصوص عليها فى المادة (306 مكرراً أ) من هذا القانون بقصد حصول الجانى من المجنى عليه منفعة ذات طبيعة جنسية، ويعاقب الجانى بالسجن مدة لا تقل على خمس سنوات.
- وإذا كان الجانى ممن نص عليهم فى الفقرة الثانية من المادة (267) من هذا القانون، أو كان له سلطة وظيفية أو أسرية أو دراسية على المجنى عليه أو مارس عليه أى ضغط تسمح له الظروف بممارسته عليه، أو ارتكبت الجريمة من شخصين فأكثر أو كان أحدهم على الأقل يحمل سلاحا، تكون العقوبة السجن مدة لا تقل عن سبع سنوات.

وترجع أهمية تعديلات قانون التحرش الجديد ليس فقط رفع وتشديد العقوبة ولكن كونها حددت

أولاً: أفعال التحرش: (أمور جنسية/ إباحية- إيحاءات جنسية/ إباحية - تلميحات جنسية/ إباحية)

ثانياً: وسائل التحرش الجنسي : (إشارة أو قول أو فعل بأي وسيلة- التحرش عبر وسائل الاتصالات السلكية/ اللاسلكية- التحرش عبر وسائل الاتصالات الإلكترونية- أي وسيلة تقنية أخرى)

ثالثا: السلطة الوظيفية والأسرية: حيث شملت 3 أنواع جديدة من الجناة، وهم من كانت له سلطة وظيفية أو أسرية أو دراسية على المجني عليه، أو مارس عليه أي ضغط تسمح له الظروف بممارسته ، أو ارتُكبت الجريمة من شخصين فأكثر أو كان أحدهم على الأقل يحمل سلاحًا.

3- نص قانون العقوبات فى "تعديل المادة 327 بالقانون رقم 58 الصادر سنة 1937" [88] تستبدل بنص " كل من هدد غيره شفهياً بواسطة شخص آخر بمثل ما ذكر، يعاقب بالحبس مدة لاتزيد على سنتين أو بغرامة لاتزيد على خمسين جنيها سواء كان التهديد مصحوباً بتكليف بأمر أم لا، وكل تهديد سواء كان بالكتابة أم شفهيا بواسطة شخص أخر بارتكاب جريمة لا تبلغ الجسامة المتقدمة، يعاقب عليه بالحبس مدة لاتزيد على ستة أشهر أو بغرامة لا تزيد على عشرين جنيهاً".

ج- القوانين المصرية المنظمة لجرائم الإنترنت:

1- تنص المادة (57) من دستور 2014: للحياة الخاصة حرمة وهي مصونة لا تمس، وللمراسلات البريدية والبرقية والإلكترونية والمحادثات الهاتفية وغيرها من وسائل الاتصال حرمة، وسريتها مكفولة ولا تجوز مصادرتها أو الاطلاع عليها، أو رقابتها إلا بأمر قضائي مسبب ولمدة محددة، وفي الأحوال التي يبينها القانون، كما تلتزم الدولة بحماية حق المواطنين في استخدام وسائل الاتصال العامة بكافة أشكالها، ولا يجوز تعطيلها أو وقفها أو حرمان المواطنين منها بشكل تعسفي، وينظم القانون ذلك [89]

2- قانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات 175 لسنة 2018[90]/الفصل الثالث الجرائم المتعلقة بالاعتداء على حرمة الحياة الخاصة والمحتوى المعلوماتى غير المشروع:

-المادة (25) تنص على "يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر، وبغرامة لا تقل عن خمسين ألف جنيه ولا تجاوز مائة ألف جنيه أو بأحدى هاتين العقوبتين، كل من أعتدى على أى من المبادىء أو القيم الأسرية فى المجتمع المصرى، أو انتهك حرمة الحياة الخاصة أو أرسل بكثافة العديد من الرسائل الإلكترونية لشخص معين دون موافقته أو منح بيانات شخصية إلى نظام أو موقع إلكترونى لترويج السلع أو الخدمات دون موافقته، أو نشر عن طريق الشبكة المعلوماتيه أو بإحدى وسائل تقنية المعلومات، معلومات أو أخبار أو صور وما فى حكمها تنتهك خصوصية أى شخص دون رضاه سواء كانت المعلومات المنشورة صحيحة أو غير صحيحة."

-المادة (26) تنص على "يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن سنتين ولا تجاوز خمس سنوات، وبغرامة لا تقل عن مائة ألف جنيه ولا تجاوز ثلاث مائة ألف جنيه أو بأحدى هاتين العقوبتين، كل من تعمد استخدام برنامج معلوماتى أو تقنية معلوماتية فى معالجة معطيات شخصية للغير، لربطها بمحتوى منافى للأداب العامة أو إظهارها بطريقة من شأنها المساس باعتباره أو شرفه".

كيفية البلاغ ضد التحرش الإلكترونى:

التقدم ببلاغ لمباحث الإنترنت من خلال الطرق التالية:

1- تقديم بلاغ على الموقع الرسمي لوزارة الداخلية على اللينك https://moi.gov.eg/

2- الخط الساخن (108) للإبلاغ عن الجرائم الإلكترونية على مدار 24 ساعة.

3- التقدم لإدارة مكافحة جرائم الحاسبات وشبكات المعلومات بمقر وزارة الداخلية، بالحضور الشخصي أو الاتصال بأرقام تليفونات: 27928484 / 27926071 / 27921490 / 27921491.

4- التوجه لقسم الشرطة التابع له وتقديم بلاغ بالواقعة وإثبات نص الرسائل بمحضر رسمي،(الاحتفاظ بالرسائل التي تحتوى على السب أو الإهانة أو الابتزاز).

5- يتم تقديم البلاغ في خلال 3 أشهر من حصول الابتزاز طبقًا لنص المادة 3 من قانون الإجراءات الجنائية.

6- التواصل مع مكتب شكاوى المجلس القومى للمرأة الخط الساخن 15115 أورسالة على واتساب رقم 01007525600

جهود القيادة المصرية فى الحماية الاجتماعية للمرأة:

أطلقت مصر استراتيجيتها الخاصة من أجل تحقيق التنمية المستدامة: رؤية مصر 2030فى فبراير 2016، والتى تمثل النسخة الوطنية من الأهداف الإنمائية، وتركز على إنه بحلول عام 2030 تصبح المرأة المصرية فاعلة رئيسية فى تحقيق التنمية المستدامة فى وطن يضمن لها كافة حقوقها التى كلفها الدستور، ويحقق لها حماية كاملة ويكفل لها - دون تمييز- الفرص الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التى تمكنها من الارتقاء بقدراتها وتحقيق ذاتها ومن ثم القيام بدورها فى إعلاء شأن الوطن(91)

والهدف الخامس منها تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات والقضاء على كافة أشكال التمييز والعنف أو الممارسات الضارة بكافة أشكالها

استراتيجية تمكين المرأة التى أعدها المجلس القومى للمرأة 2017،بالتوافق مع استراتيجية مصر 2030 وتشمل أربعة محاور:

وهى التمكين السياسى وتعزيز الأدوار القيادية للمرأة والتمكين الاقتصادى والاجتماعى والحماية(92) ،الهدف الفرعي: حماية المرأة فى المجال العام: الهدف التفصيلي: الحد من التحرش.

ووفق الخطة المستهدفة لهذا الهدف وفق بيانات مرصد المرأة التابع للمجلس القومى للمراة، فقد جاءت نسبة السيدات اللاتي تعرضن للتحرش خلال 2015 حوالى 13% وجاء المستهدف لعام 2020 9% ولعام 2025%4 ولعام 2030 نسبة 0%

جهود المؤسسات المختلفة لدعم المرأة:

أولاً: المؤسسات الرسمية

1- المجلس القومى للمرأة:

نصت المادة 214 فى دستور 2014 على أن " يحدد القانون المجالس القومية المستقلة، ومنها المجلس القومي لحقوق الإنسان والمجلس القومي للمرأة والمجلس القومي للطفولة والأمومة والمجلس القومي للأشخاص ذوي الإعاقة، ويبين القانون كيفية تشكيل كل منها واختصاصاتها وضمانات استقلال وحياد أعضائها، ولها الحق في إبلاغ السلطات العامة عن أي انتهاك يتعلق بمجال عملها"

وقد انشىء المجلس القومى للمرأة بالقرار الجمهورى رقم 90 لسنة 2000 و يتبع رئيس الجمهورية مباشرة وله شخصيه إعتبارية، ويعد هوالألية الوطنية المعنية بتمكين المرأة المصرية، ويتركز اختصاصاته على تحسين أوضاعها من خلال اقتراح السياسات والقوانين الداعمة لها فى كافة المجالات من أجل تحقيق العدالة الاجتماعية وتكافوء الفرص كما يختص بمراجعة التشريعات والقوانين واقتراح التعديلات بما يضمن تنقيتها من أى شبهة تمييز ضد المرأة، ويمثل المرأة المصرية فى المحافل الدولية[93] كما يقوم بتقديم خدمات الدعم النفسى والاجتماعى للمرأة للقيام بدورها بفاعلية فى المجتمع، من خلال فريق الأمانة العامة للصحة النفسية وعلاج الإدمان، كما يتم تنفيذ حملات توعوية مكثفة بعدة مجالات سواء أسرية أو زوجية أو أى دعم نفسي اجتماعى، وقد تم إنشاء لجنة المرأة ذات الإعاقة لرفع كفاءتهن وتمكينهن من الحصول على حقوقهن الواردة بالقانون، ولها مقعد بكل فروع المجلس بالمحافظات منذ عام 2016.

أ- "الإستراتيجية الوطنية لمناهضة العنف ضد المرأة 2015- 2020" [94]

إنطلاقاً من إلتزام المجلس بالنهوض بأوضاع المرأة، فقد قام بالتنسيق والتعاون مع مختلف أجهزة الدولة المعنية بإعداد استراتيجية وطنية كآلية أساسية من شأنها المساهمة في وقاية المرأة من الممارسات العنيفة ، وتتكون الاستراتيجية من 4 محاور: الوقاية، الحماية، التدخلات، الملاحقة القانونية، ووضعت لجميع المحاور مقترحات بأنشطة وخطط عمل تنفيذية ومؤشرات متابعة فى الفترة 2015-2020.

ب- مشروع "دعم تنفيذ إستراتيجية مناهضة العنف ضد المرأة 2018- 2022" [95]

فى إطار التعاون بين المجلس القومى للمرأة وصندوق الأمم المتحدة للسكان UNFPA من أجل تحقيق أفضل النتائج من وضع مصر لاستراتيجية وطنية لمناهضة العنف ضد المرأة ، يتم حاليا تنفيذ هذا المشروع، وبحلول عام 2022، تساهم المرأة بشكل كامل في تنمية مصر ويتم احترام جميع حقوق النساء والفتيات المنصوص عليها في الدستور وحمايتها والاستجابة لها دون أي تمييز .

ج- وحدة مناهضة العنف ضد المرأة[96]: تم إنشائها داخل المجلس القومى للمرأة بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان UNFPA عام 2018، بهدف التنسيق بين الجهات الوطنية ودعم الإطار المؤسسي لتنفيذ ومتابعة محور الحماية بإستراتيجيةاتمكين المرأة 2030 والاستراتيجية

الوطنية لمناهضة العنف، وتم إنشاء ودعم وحدات لمناهضة العنف ضد الفتيات بالجامعات، ووحدات المرأة الأمنة بالمستشفيات الجامعية و بلغ عددهم 22 وحدة.

د- الكود الإعلامى لتناول قضايا المرأة فى الإعلام (ضوابط مهنية وأخلاقية) [97]:

أقرت لجنة الإعلام بالمجلس برئاسة أ.د/ سوزان قلينى كود إعلامى، وهو بمثابة ميثاق شرف يضع مجموعة من الضوابط المهنية والأخلاقية لتناول الإعلام للمرأة المصرية، بما يضمن تحسين صورتها ويعزز دورها الإيجابى فى المجتمع ومشاركتها الفعالة فى عملية التنمية، نظراً لأهميتها داخل المجتمع.

ويأتى إعداد الكود الأخلاقي في إطار المسئولية المجتمعية للجنة، والتي تكافح كافة أشكال العنف والإساءة لصورة المرأة المصرية عبر كافة وسائل الإعلام، ومن المنتظر أن يصدر الكود الأخلاقي الجديد لاستخدام وسائل التواصل الاجتماعي.

هـ- مرصد المرأة المصرية بالمجلس القومى للمرأة [98]:

ويهدف إلى متابعة تنفيذ المستهدفات الخاصة بوضع المرأة في الفترة من 2017 إلى 2030 من خلال: تجميع قيم المؤشرات وعرضها على مواقع التواصل على الإنترنت، وإعداد مجموعة من التقارير الدورية حول وضع المرأة المصرية وفجوة النوع الاجتماعي، وحصر وعرض القوانين المتعلقة بالمرأة.

و- مكتب شكاوى المرأة:

وقد تم إنشاءه بالتعاون بين الاتحاد الأوروبي والمجلس القومي للمرأة عام 2001 للتعرف على مشاكل التمييز ضد المرأة أو عدم لمساواة، ودراستها واتخاذ االلازم لمواجهتها وحلها بأسلوب علمي موضوعي.

2- مساهمات الوزارت المختلفة[99]:

- تعمل وزارة التربية والتعليم علي التوعية بالقوانين الرادعة للتحرش وكذلك رأي الدين من خلال مادة التربية الدينية، وتنفيذ انشطة ومعسكرات للتوعية ضد التحرش وبرامج توعية حقوقية من الانشطة الصفية لجميع المراحل الدراسية، كما تقوم وحدة تكافؤ الفرص بتنفيذ ندوات للمرأة وورش عمل للمعلمين
- قام جهاز تنميه المشروعات بتفعيل سياسه مواجهه التحرش لخلق بيئه عمل سليمه تخلو من التحرش والتمييز بين الجنسين وتوفير أليه مناسبه تتسم بالسريه في مواجهه و معاجه التحرش
- قامت وزارة التموين والتجارة الخارجية بعقد ندوة تثقيفية داخلية للحد من التحرش وزيادة منافذ البيع للسلع التموينية للحد من تجمع السيدات والحد من التحرش
- انشات وزارة الإلنتاج الحربي صندوقا للشكاوي لمكافحة التحرش، وعقدت ندوات توعية ضد التحرش، وتوزيع مطوية للتعريف بالمسميات القانونية الصحيحة لألفعال التحرش .

- قامت وزاره شئون مجلس النواب بعمل مشروع قانون بتعديل بعض احكام قانون الإجراءات الجنائيه (التحرش) ووافق عليه مجلس النواب بجلسته رقم 60 بتاريخ 2020/8/18، ومشروع قانون بتعديل بعض احكام قانون العقوبات (التنمر) ووافق عليه المجلس .

- بدأت وزارة الشباب والرياضة منذ عام 2014 في تنفيذ عدد من الأنشطة في مراكز الشباب، بهدف مناهضة التحرش الجنسي، كأنشطة "الوين دو" للدفاع عن النفس للفتيات، ونشاط "اجمدي" الذي يستخدم الرقص الرياضي لتوعية النساء ضد التحرش الجنسي، وكذلك أنشطة "يلا فن" التي تستخدم الفنون المختلفة مثل ورش الجرافيتي والراب والغناء لتوعية الشباب بقضية التحرش الجنسي، في محافظات القاهرة والجيزة والمنصورة.

- قامت وزارة الثقافة بتنفيذ 30 نشاط ومحاضرات ولقاءات وورش دراميه، وعروض مسرحيه ومسرح عرائس للتوعيه عن التحرش، واقامه معرض فني بعنوان "لا للتحرش" واخر "لا للتنمر".

- أصدر الدكتور محمد عمران رئيس الهيئة العامة للرقابة المالية [100]، الكتاب الدوري رقم (7) لسنة 2021 لحث الشركات المقيدة بالبورصة المصرية والشركات والجهات العاملة في الأنشطة المالية غير المصرفية، على تبنى الالتزام ببنود الميثاق الأخلاقي لمنع التحرش، والذى أعدته الهيئة بالتعاون مع وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والمجلس القومي للمرأة، ويتضمن التحرش الجنسي والعنف والمضايقات داخل العمل.

- وزارة التضامن الاجتماعي: مراكز استضافة وتوجيه المرأة وهى أحد الخدمات التى تقدمها والجمعيات الاهلية الشريكة، ويستضيف المرأة المعرضة لأي نوع من أنواع العنف (جسدي أو جنسي أو نفسي) وأطفالها من الإناث في أي عمر والذكور حتى عمر الـ 12 عام.

وكذلك المرأة ذات الإعاقة (القادرة الخدمة نفسها) والناجيات من الاتجار بالبشر، علي ألا يقل سن المرأة أو الفتاة عن 18 عاما في تاريخ تقديم طلب الالتحاق بالمركز، ويثبت ذلك بموجب وثيقة رسمية أو شهادة طبية معتمدة من مفتش الصحة المختص.

ثانياً: بعض المؤسسات غير الرسمية الداعمة للمرأة

المركز المصرى لحقوق المرأة[101]: يهتم المركز بدعم ومساندة المرأة من أجل حصولها علي حقوقها كاملة وتحقيق المساواة بينها وبين الرجل، كما يتصدى لكافة أشكال التمييز ضدها، و يرأس مجلس إدارته الأستاذة نهاد أبو القمصان. تدعم حقوق النساء من خلال المساهمة في تطوير السياسات العامة وتقديم خدمات المساندة، وقد بدأت نشاطها منذ عام 1984.

مؤسسة قضايا المرأة المصرية[102]: وتهدف إلى خلق مجتمع واعي بحقوقه يتمتع بها، في ظل دولة قانون تكفل المساواة و حقوق الانسان للجميع.

ثالثاً: الجهود التوعوية المصرية المختلفة ضد العنف:

1- الحملات والمبادرات الرسمية:

أ- الحملات الإعلامية ضد العنف:

- حملة 16 يوم أنشطة لمُناهضة العنف القائم على النوع الاجتماعي[103]:هي حملة عالمية تطلقها سنويا الأمم المتحدة في إطارها وعلى المستوى الوطني، لرفع الوعي المجتمعي بأشكال العنف ضد المرأة وأهمية القضاء عليه، وذلك في الفترة من 25 نوفمبر(اليوم العالمي للقضاء على العنف ضد المرأة) و حتى 10 ديسمبر(اليوم العالمي لحقوق الانسان).
- حملة التاء المربوطة سر قوتك[104]: حملة إعلامية ينظمها المجلس القومي للمرأة بالشراكة مع صندوق الأمم المتحدة للسكان وهيئة الأمم المتحدة للمرأة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبدعم من هيئة المعونة السويدية، لخلق وعي عام لمساندة المرأة في كافة المجالات ومكافحة العنف ضدها بالتركيز على التحرش الجنسي، من خلال رسائل توعوية بكافة وسائل الاعلام لتخاطب كل الفئات، مع التركيز على دور الرجل في دعمها ومساندتها .
- حملة "مثل مش شعبي"[105]: أطلقها المجلس في 26 نوفمبر 2020 ضمن فعاليات مشروع ألعاب مبتكرة للحد من العنف ضد المرأة، وصلت الى 115 ألف وحققت نسبة تفاعل تتعدى الـ 8% على صفحة الفيسبوك الخاصة بالمجلس القومي.

ب- الحملات والمبادرات الميدانية ضد العنف:

- مجتمعي أرقى...بدون تحرش[106]: حملة تدعمها وزارة الشباب والرياضة وتستهدف مناهضة التحرش الجنسي من خلال عدد من الاستراتيجيات والتدخلات لتنفيذها في 27 محافظة، بالتعاون مع عدد من منظمات ومبادرات المجتمع المدني المعنية بمناهضة التحرش الجنسي.
- مبادرة إكسري حاجز الهوان من حقك تعيشي في أمان[107]: تم عقد 9 ورش عمل ولقاءات تثقيفه لعدد 516 من رجال الدين والإعلاميين وطلاب من المرحلة الإعدادية، وكانت توزع فعاليتها مع إيصالات الغاز .
- مبادرة أوقف تحرش[108]: أطلقها فرع المجلس القومى بالأسكندرية فى مايو 2014بالتعاون مع وزارة الأوقاف ووزارة الداخلية والمعهد السويدى بالإسكندرية، وقد تم عمل عدة حوارات مجتمعية، وتنظيم جولة بالدرجات ومارثون مشي على كورنيش الإسكندرية لعدد 150 سيدة.

ج- حملات التوعية عن الجرائم الإلكترونية[109]:

- حملة إتكلمي إحمي نفسك وغيرك : بالتعاون مع وزارة الاتصالات لزيادة الوعي حول المخاطر الإلكترونية وطرق الاستخدام الأمن، وسبل الإبلاغ عن جرائم العنف الإلكتروني .
- حملة حاسبوا على كلامكم: بالتعاون مع منصة إنستجرام لتسليط الضوء على التنمر عبر الإنترنت، من خلال فيديوهات مصورة مع مشاهير بمصر يدعمون المرأة لضمان سلامتها على الانترنت.

- حملة موارد سلامة المرأة: بالتعاون مع منصة فيسبوك لنشر الوعي حول سبل حماية المرأة من الجرائم الالكترونية، من خلال أدوات الحماية التي توفرها المنصة .

2- حملات ومبادرات غير رسمية ضد العنف:

أ- الحملات غير الرسمية:

- حملة "ملكش فيها"[110]: هي حملة ضد التحرش الجنسي ، بدأت بتجميع أكبر عدد من قصص التحرش التي تعرض لها الفتيات في مصر، ويقوم الشباب المتطوعيين بقراءه تلك القصص أمام الكاميرا وننشرها على صفحتها، للتوعية باهمية التحرك الإيجابى للشباب ضد التحرش.
- حملة التحرش جريمة ... اتكلموا Speak Up: [111]لنشر الوعي بأهمية مواجهة التحرش في وسائل المواصلات والأماكن العامة لتوفير بيئة نقل آمنة للمرأة، من خلال فيديو توعوي من أداء الفنانة منة شلبي والفنان هاني عادل، ومجموعة من الملصقات والرسائل التوعوية عبر وسائل التواصل الاجتماعي.
- "مبادرة شُفت تحرش"[112]: بدأت في اكتوبر عام 2012 لرصد وتوثيق ومكافحة جرائم التحرش الجنسي، وتوفير الدعم القانوني والنفسي لكل من تتعرض للاعتداء أو العنف البدني في الأماكن العامة، ويعمل فيها مجموعة شباب بشكل تطوعي .
- خريطة التحرش الجنسى[113]: مبادرة مستقلة تحتضنها جمعية "نهضة المحروسة" بهدف إنهاء التقبل المجتمعي لجريمة التحرش الجنسي في مصر.
- مبادرة "هاخد حقى" [114]: لتعريف الفتيات من سن 18 عامًا إلى 30 عامًا بالتحرش، وتدريبهن على مواجهته من خلال تدريب "ويندو" للدفاع عن النفس، ونقل هذه التدريبات إلى فتيات أخريات.

ب- المبادرات الجامعية:

لازم نتكلم[115]: سلسلة حوارات بالجامعة الأمريكية بالقاهرة من نوفمبر و حتى يونيو 2021 عن مواجهة التحرش، لزيادة الوعي به كقضية اجتماعية هامة، ودعم الجهود الوطنية والعالمية ذات الصلة ، وتطلق الجامعة سلسلة حوارات بالشراكة مع مؤسسات أخرى ومؤثرين بارزين ، وتتناول العديد من القضايا منها (تأثير التنشئة وتناول السينما والإعلام على التحرش- أمان المرأة في الأماكن العامة- التحرش في الجامعات- الإطار القانوني والتشريعات لمواجهة العنف ضد المرأة- و ظاهرة التحرش الرقمي).

ج- الحركات:

- حركة ضد التحرش[116]: بدأت في أغسطس عام 2012 هى حركه تطوعية لمكافحة التحرش و التعدي بكل أشكاله، وتعمل على ثلاثة محاور اساسيه ،"انهاء القبول المجتمعى للتحرش- العمل على اصدار قانون يردع و يعاقب المتحرش - إعاده تأهيل المتحرش و تغيير مفاهيمه"، وتقدم ورش عمل و فعاليات للتوعية، وتتواجد في المظاهرات والأعياد للتأمين ضد التحرش بالتعاون مع غيرها من الحركات و المنظمات التى تصدي للتحرش الجنسي.

- حركة بصمة[117]: "بدأت في يوليو2012 كحركة تطوعية بجهود شبابية، وتقدم ورش عمل توعوية عن المفاهيم والثقافة التي ترتبط بمشكلة التحرش الجنسي، وفعاليات توعية مباشرة ميدانية في الشارع والجامعات والمواصلات العامة، وتنظم دوريات لحماية الفتيات في الأماكن المزدحمة في فترات العيد ، كما و حملة لمكافحة التحرش في محطات المترو.
- حركة قوة ضد التحرش[118]: تهدف إلى مواجهة حوادث التحرش والانتهاك الجنسي الجماع،ي الذي تتعرض له النساء في الميادين أثناء الاعتصامات والتظاهرات، وكذلك المواجهات التي تقع في محيط ميدان التحرير.

رابعاً: الجهود العالمية ضد التحرش:

- أطلقت عدد من نجمات هوليوود حملة بعنوان «Me Too وأنا أيضًا» عام 2017، لفضح المنتج الشهير الذى تسبب فى الأذي النفسي لعدد كبير من النجمات، ومنهن الفنانة سلمى حايك والنجمة أنجلينا جولى **(119)**.
- وأصبح هاشتاج " # Me Too " رمزاً على الإنترنت لمكافحة التحرش الجنسي بالمرأة، بعدما نشرت الممثلة أليسا ميلانو تحت هذه العلامة ما تعرضت له من تحرش جنسي، وبعدها العديد من حالات التحرش في العمل ضد السيدات،وفي خلال أسابيع قليلة استخدم الهاشتاغ أكثر من 12 مليون مرة.
- في الذكرى السنوية الأولى لاتفاقية منظمة العمل الدولية (رقم 190) يونيو 2019 بشأن العنف والتحرش، أطلقت المنظمة وهيئة الأمم المتحدة للمرأة حملة تستمر لمدة 4 أيام عبر منصات التواصل الاجتماعى تؤكد الحق فى بيئة خالية من هاتين الظاهرتين**(120)**.

الإجراءات المنهجية:

-نوع الدراسة: تنتمى هذه الدراسة إلى البحوث الوصفية التى تستهدف وصف الظواهر والأحداث وجمع الحقائق الدقيقه عنها لتحديدها تحديدا دقيقا واكتشاف العلاقات بين المتغيرات المختلفة، وتهدف الدراسة إلى التعرف على التماس المرأة المصرية المعلومات عن التحرش الإلكترونى من الصفحات الرسمية على الفيس بوك وعلاقته بمدى وعيها بكيفية مواجهته، بالتطبيق على (صفحة المجلس القومى للمرأة)، كما تهدف إلى التعرف على اتجاهات العاملين بالمجلس القومى للمرأة نحو تلك الظاهرة من واقع عملهم وتعاملهم المباشر وأهم العقبات التى تواجههم.

-منهج الدراسة: تعتمد هذه الدراسة على منهج المسح Survey باعتباره نموذجاً معيارياً لخطوات جمع البيانات والمعلومات عن الظاهرة محل الدراسة، وفى إطار ذلك تم عمل مسح لعينة من االنساء والفتيات التى تستخدم الفيس بوك، كما تم عمل مسح لعينة من العاملين بالمجلس القومى للمرأة، حيث تم الجمع بين الأسلوب الكمى فى جمع نتائج عن تلك الظاهرة محل الدراسة من المرأة المصرية والأسلوب الكيفى فى جمع معلومات عن التحرش من العاملين بالمجلس القومى للمراة، وذلك فى الفترة من 1/1 إلى 2021/4/30.

أ-مجتمع الدراسة :

أولا: الدراسة المسحية على المراة: المرأة المصرية.

ثانيا:الدراسة المسحية على المجلس القومى للمراة: جميع العاملين بالمجلس القومى للمرأة فى كافة الوحدات.

ب-عينة الدراسة:

اولا: عينة متاحة من الفتيات والنساء فوق سن 18 سنة من مستخدمى الفيس بوك.

ثانيا: عينة متاحة من العاملين بالمجلس القومى للمرأة، موزعين بين الإدارات المختلفة.

ج-أدوات جمع البيانات:

أولا:الدراسة المسحية (المراة المصرية):

تم تصميم استمارة استقصاء إلكترونية ، وتطبيقها على عينة متاحة من الفتيات والنساء،والتى صممت لتشمل المحاور التالية:-

- **أولاً**: حجم تعرض المبحوثات لمواقع التواصل الاجتماعى يوميا.
- **ثانياً**: التعرف على أسباب إنتشار التحرش الإلكترونى على مواقع التواصل الاجتماعى.
- **ثالثاً**: حجم تعرض المبحوثات للتحرش الإلكترونى.
- **رابعاً**: تحليل مضمون رسائل التحرش التى تعرضت لها المبحوثات.
- **خامساً**: تحديد درجة صلة المبحوثات ممن تعرض ن للتحرش بالمتحرش.
- **سادساً**: قياس ثقة المبحوثات فى المجلس القومى للمرأة.
- **سابعاً**: تقييم المبحوثات لصفحة المجلس القومى للمرأة فى تناولها للتحرش الإلكترونى.
- **ثامناً**: قياس مدى التماس المبحوثات للمعلومات عن التحرش الإلكترونى.
- **تاسعاً**: قياس مدى التماس المبحوثات للمعلومات عن التحرش الإلكترونى من صفحة المجلس القومى للمرأة.
- **عاشراً**:رصد مدى التماس المبحوثات للمعلومات القانونية عن التحرش الإلكترونى.
- **حادى عشر**: رصد التماس المبحوثات للمعلومات الإجرائية للبلاغ عن التحرش الإلكترونى.
- **ثانى عشر**: التعرف على أهم حملات التوعية ضد التحرش التى تابعتها المبحوثات.
- **ثالث عشر**:التعرف على النوايا السلوكية للمبحوثات نحو التحرش الإلكترونى.
- **رابع عشر:**البيانات الشخصية للمبحوثات من حيث (السن - الحالة الوظيفية - المستوى التعليمى - المستوى الاجتماعى الاقتصادي).

ثانيا: الدراسة المسحية (العاملين بالمجلس القومى للمرأة):

تم تصميم أسئلة للمقابلة المتعمقة على أن تشمل المحاور التالية

1-محور تقييم واقع التحرش الإلكترونى فى مصر، ويشمل**:**

- أسباب إنتشار التحرش الإلكترونى.
- العلاقة بين التحرش الإلكترونى والفعلى.
- سن ضحية التحرش الإلكترونى.
- هل هناك دور للضحية فى التحرش الإلكترونى.
- رد فعل الضحية التحرش الإلكترونى.

2-محور تقييم دور صفحة المجلس القومى للمرأة فى مواجهة التحرش، ويشمل**:**

- الجمهور المستهدف من الصفحة فى تناول التحرش الإلكترونى.
- تقييم الصفحة فى تناول التحرش الإلكترونى.
- ما مدى انتشار الصفحة بين الجمهور من الشباب.

-محور تقييم دور المجلس القومى فى تنمية وعى المرأة فى مواجهة التحرش الإلكترونى**:**

- ما هى أهم المعلومات التى تحتاجها المرأة عن التحرش الإلكترونى.
- ما هى أهم المعوقات التى تؤثر على أداء المجلس فى تلك القضية.
- ما هى أهم المقترحات لتفعيل دورالمجلس نحو التحرش الإلكترونى.

المعالجة الإحصائية للبيانات:

بعد الانتهاء من جمع بيانات الدراسة، تم إدخالها بعد ترميزها إلى الحاسب الألي، ثم معالجتها وتحليلها واستخراج النتائج الإحصائية باستخدام برنامج "الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية" والمعروف باسم SPSS وقد تم اللجوء إلى معاملات الاختبارات والمعالجات الإحصائية المناسبة:

1. التكرارات البسيطة والنسب المئوية
2. المتوسط الحسابي والانحراف المعياري
3. الوزن المئوي الذي يحسب من المعادلة :
4. الوزن المئوي = (المتوسط الحسابي × 100) ÷ الدرجة العظمى للعبارة
5. معامل ارتباط بيرسون (Pearson Correlation Coefficient) لدراسة شدة واتجاه العلاقة الارتباطية بين متغيرين من مستوى المسافة أو النسبة (Interval Or Ratio). وقد اعتبرت العلاقة ضعيفة إذا كانت قيمة المعامل أقل من 0.30 ، ومتوسطة ما بين 0.30-0.70 ، وقوية إذا زادت عن 0.70 .
6. اختبار (ت) للمجموعات المستقلة (Independent-Samples T-Test) لدراسة الدلالة

الإحصائية للفروق بين متوسطين حسابيين لمجموعتين مستقلتين من الحالات المدروسة في أحد المتغيرات من نوع المسافة أو النسبة (Interval Or Ratio) .

7. تحليل التباين ذو البعد الواحد (Oneway Analysis of Variance) المعروف اختصاراً باسم ANOVA لدراسة الدلالة الإحصائية للفروق بين المتوسطات الحسابية لأكثر من مجموعتين من الحالات المدروسة في أحد المتغيرات من نوع المسافة أو النسبة (Interval)
8. الاختبارات البعدية (Post Hoc Tests) بطريقة أقل فرق معنوي (LSD: Least Significance Difference) لمعرفة مصدر التباين وإجراء المقارنات الثنائية بين المجموعات التي يثبت ANOVA وجود فروق دالة إحصائياً بينها

وقد تم قبول نتائج الاختبارات الإحصائية عند درجة ثقة 95% فأكثر، أي عند مستوى معنوية 0.05 فأقل.

اختبارا الصدق والثبات:

بعد تصميم استمارة الاستقصاء تم تحكيمها من خلال عرضها على مجموعة من أساتذة(*) كليات الإعلام وتم تعديلها وفقاً لمقترحاتهم، كما تم إجراء اختبار قبلى (Pretest) على 30 فتاة وسيدة للتأكد من فهم المبحوثات للأسئلة والوقوف على أى عائق قد يقف أمام تطبيقها حيث كان يترك مساحة لإجابات مفتوحة فى بعض الأسئلة أو حتى عائق تقنى لإرسالها، وتلاه توزيع وملء الاستمارة الإلكترونية على عينة من النساء والفتيات من مستخدمى موقع التواصل الاجتماعى (فيس بوك) ، وذلك فى الفترة من يناير إلى إبريل 2021.

تم اجراء اختبار الثبات باستخدام طريقة Test-retest أى اعادة تطبيق الاستمارات على 10% من إجمالى عينة الجمهور أى 27 مبحوثة، وتم التطبيق على الأسئلة الرئيسية ومقاييس الدراسة المرتبطة بمدى التعرض للتحرش الإلكترونى ومدى التماسها للمعلومات عنه ودرجة وعيها بأساليب مواجهته ونواياها السلوكية فى التعامل معه، وذلك للوقوف على مستوى التغيير فى اجابات المبحوثات أثناء اجراء الدراسة وبعدها، وذلك بعد مضى 15 يوم من بداية تطبيق الاستمارة وقد بلغ متوسط نسبة الثبات 89% وهو ما يعنى أنها نسبة مقبولة وصالحة منهجياً للمعالجة الإحصائية.

جدول رقم (1)

خصائص عينة الدرسة المسحية

المتغيرات		ك	%
الفئات العمرية	1- من 18 لأقل من 30 سنة	198	72
	2- من 30 لأقل من40 سنة	50	18.2
	3- من 40 لاقل من 50 سنة	27	9.8
	الاجمالى	**275**	**100**
الحالة الوظيفية	1- تعمل	161	58.5
	2- لا تعمل	114	41.5
	الاجمالى	**275**	**100**
المستوى التعليمى	1- جامعي أو ما يعادلها من معاهد عليا	172	62.5
	2- فوق الجامعي	69	25.1
	3- ثانوية عامه او ما يعادلها	34	12.4
	الاجمالى	**275**	**100**

المستوى الاقتصادى الاجتماعى	1- مستوى اقتصادى اجتماعى منخفض	145	52.7
	2- مستوى اقتصادى اجتماعى متوسط	72	26.2
	3- مستوى اقتصادى اجتماعى مرتفع	58	21.1
	الاجمالى	**275**	**100**

يتضح من الجدول السابق، إن السيدات فى الفئة العمرية من 18 إلى أقل من 30 سنة تأتى فى المرتبة الأولى بنسبة 72%، ويأتى فى المرتبة الثانية الفئة من 30 إلى أقل من 40 سنة بنسبة 18.2%، وفى المرتبة الأخيرة من 40 إلى أقل من 50 سنة، وقد يعكس ذلك معدل استخدام المرأة لوسائل التواصل الاجتماعى وتنوع أعمار المستخدمات.

وجاءت من تعمل فى المرتبة الأولى بنسبة58.5% ومن لا تعمل نبسبة 41.5%، وقد يرجع ذلك حيث تنتمى حوالى ثلثى مفردات العينة إلى سن من 18 إلى أقل من 30 سنه، ومن ثم قد يتضمن طالبات من مراحل التعليم العالي، كما قد تتوزع نسبة لا تعمل على باقى الفئات العمرية بالتناسب مع الحالة الاجتماعية .

وجاء التعليم الجامعى أو ما يعادله من معاهد عليا فى المرتبة الأولى بنسبة 62.5%، وتلاه فوق الجامعى بنسبة 25,1% والثانوية العامة وما يعادلها فى المرتبة الثالثة بنسبة 12.4%، وقد يعكس ذلك تنوع استخدامات مواقع التواصل الاجتماعى بين المستويات التعليمية المختلفة للنساء، كما سبق وظهر بين الأعمار المختلفة.

وجاء المستوى الاجتماعى الاقتصادى المنخفض فى المرتبة الأولى بنسبة52.7%، والمستوى الاجتماعى الاقتصادى المتوسط 26.2% فى المرتبة الثانية، وفى المرتبة الأخيرة المستوى الاجتماعى الاقتصادى المرتفع بنسبة 21,1%، ويمكن تفسير ذلك فى ظل نسبة العمر من 18 إلى أقل من 30سنة، ومن 40 سنة إلى أقل من 50 سنة، ونسبة من لا تعمل حوالى 40% من النساء، ومن ثم دخلها من قد يكو من والدها وهى فتاة أو زوجها وهى سيدة .

نتائج الدراسة الميدانية:

1- التعرض لوسائل التواصل الاجتماعى يوميا:

جدول رقم (2)

تعرض المبحوثات لوسائل التواصل الاجتماعى يومياً

عدد الساعات	ك	%
أكثر من أربع ساعات	**158**	**57.5**
من ساعتين لأقل من ثلاث ساعات	**51**	**18.5**
من ثلاث ساعات لأقل من أربع	**30**	**10.9**
من ساعة لأقل من ساعتين	**24**	**8.7**
أقل من ساعة	**12**	**4.4**
جملة من أجابو	**275**	**100**

يتضح من نتائج الجدول السابق، أن التعرض لوسائل التواصل يأتى فى المرتبة الأولى **أكثر من أربع ساعات** بنسبة 57.5%، وجاء فى المرتبة الثانية من **ساعتين لأقل من ثلاث ساعات** 18.5 %، وجاء فى المرتبة الأخيرة **أقل من ساعة** بنسبة 4.4%، وقد يعكس ذلك

أهمية تلك المواقع لدى العينة بجميع أعمارها ومستوياتها، ويتفق ذلك مع دراسة (على فاخر 2019) حيث جاءت المتابعة الدائمة لمواقع التواصل بنسبة 85.87 %، وأحيانا بنسبة 11.95 % ونادرا 2.54%، ويتفق مع دراسة (شيماء أحمد 2015) حيث أكد 87.5% من المراهقين أنهم لا يستطيعوا الإستغناء عن مواقع التواصل الاجتماعى.

2- وسائل التواصل الاجتماعى كوسيلة للتحرش الإلكترونى:

جدول رقم (3)

رأى المبحوثات فى وسائل التواصل كوسيلة للتحرش الإلكترونى

تقييم المبحوثات	ك	%
نعم	269	94.2
لا	16	8.5
جملة من أجابو	275	100

يتضح من نتائج الجدول السابق، أن تقييم المبحوثات لوسائل التواصل كأحد وسائل التحرش الإلكترونى، جاء فى المرتبة الأولى الموافقة 94.2%، وبالنظر لنتائج جدول رقم (2) وارتفاع نسبة التعرض لها يوميا، ومن ثم يزيد من فرص التعرض للتحرش الإلكترونى، ويتفق ذلك مع ما جاء من نتائج دراسة (هدير أحمد 2022) حيث جاء إدراك العينة من المرأة المصرية لمخاطر إنتهاك الخصوصية، "أصبح لدى خوف من جرائم الإبتزاز الألكترونى التى حدثت للفتيات مؤخرا" فى المرتبة الثالثة.

3- دور وسائل التواصل فى نشر التحرش الإلكترونى:

جدول رقم (4)

تقييم المبحوثات لدور وسائل التواصل فى نشر التحرش الإلكترونى

مدى المساهمة	ك	%
بدرجة كبيرة	177	64.3
بدرجة متوسطة	92	33.5
بدرجة ضعيفة	6	2.2
جملة من أجابو	275	100

يتضح من الجدول السابق، عن تقيم المبحوثات لدور وسائل التواصل فى نشر التحرش الإلكترونى، أنه جاء تقيمهم فى المرتبة الأولى **بدرجة كبيرة** بنسبة 64.3%، وجاء فى المرتبة الأخيرة **بدرجة ضعيفة** بنسبة2.2 %، وقد يعكس ذلك حجم المعرفة بالدور السلبى لتلك المواقع، ويتفق ذلك مع دراسة (عصام على 2022) حيث جاءت المضايقات الإلكترونية فى المرتبة الثانية والمطاردة الإلكترونية فى المرتبة الثالثة والتخفى الإلكترونى فى المرتبة الرابعة كأحد اهم أساليب التنمر الإلكترونى بين الشباب الجامعى، ودراسة (داليا قاسم 2016) وجاء التحرش الإلكترونى فى المرتبة الثالثة بعد التحرش اللفظى والتحرش بالعين كأكثر أشكال التحرش.

4- وسائل التواصل الاجتماعى الأكثر نشرا التحرش الإلكترونى:

جدول رقم (5)

تقييم المبحوثات لوسائل التواصل الاجتماعى الأكثر نشرا للتحرش الإلكترونى

وسائل التواصل	ك	%
فيسبوك	269	94.2
ماسنجر	16	55.8
انستجرام	43	15.6
تويتر	22	8
واتساب	17	6.2
سناب شات	5	1.8
لينكد إن	2	0.7
يوتيوب	1	0.4
تيك توك	1	0.4
الإجمالى	275	

يتضح من الجدول السابق، أن **الفيس بوك** حاز على المرتبة الأولى بنسبة 94.2%، ويتفق ذلك مع مدى إنتشاره واستخدامه من جانب، وتنوع الوسائل المختلفة التى قد تجذب المتحرش كالصور والفيديوهات وسهولة التفاعل مع الضحية من جانب اخر، وتلاه موقع **ماسنجر** بنسبة 55.8% ويتفق ذلك مع طبيعة الموقع واتاحته للرسائل ومكالمات صوتيه وفيديوهات حية والتى كثيرا ما تستخدم فى التحرش وفق درجاته المختلفة، مع الأخذ فى الاعتبار عدم تأثير الخصوصية التى تفرضها السيدة والفتاة من على مراسلته لها، وجاء فى المراتب الأخيرة كلا من **يوتيوب وتيك توك** بنسبة 0.4% ، ويتفق ذلك مع دراسة (رانيا كيلانى 2018) حيث تعرضت 64% من النساء عينة الدراسة للتحرش جنسى عبر الفيس بوك، ودراسة (هدير أحمد 2022) حيث تعرضت 42.8% من المبحوثات لموقف إنتهاك خصوصية عبر الفيس بوك.

5-أسباب التحرش الإلكترونى عبر وسائل التواصل الاجتماعى:

جدول رقم (6)

تقسيم المبحوثات وفق اتجاههن لأسباب التحرش الإلكترونى

درجة الموافقة / العبارة	موافق		محايد		معارض		المتوسط الحسابى	الانحراف المعيارى	الوزن النسبى
	ك	%	ك	%	ك	%			
التخفى وراء تلك المواقع بدلا من المواجهة المباشرة	219	79.6	36	13.1	20	7.3	2.72	0.589	90.8
ملىء بالحسابات المزيفة	203	73.8	58	21.1	14	5.1	2.69	0.564	89.6
لايوجد رقابة او سيطرة كافية	205	74.5	48	17.5	22	8.0	2.67	0.620	88.8
سهولة استخدام تلك المواقع وانتشارها من قبل اعمار مختلفة	201	73.1	40	14.5	34	12.4	2.61	0.698	86.9
جهل المتحرش بدور مباحث الانترنت وامكانية التعرف علية	186	67.6	61	22.2	28	10.2	2.57	0.671	85.8

قد يكون المتحرش متعمد وموجة من قبل شخص فى الواقع	164	59.6	71	25.8	40	14.5	2.45	0.735	81.7
صور وفيديوت للفتيات على العام قد تجذب المتحرش	122	44.4	87	31.6	66	24.0	2.20	0.803	73.5
التفاعل بين الاصدقاء قد يلفت نظر المتحرش او المتابعين	106	38.5	113	41.1	56	20.4	2.18	0.747	72.7
جملة من اجابوا	275								

يتضح من الجدول السابق، أن **التخفى وراء تلك المواقع بدلا من المواجهة المباشرة** جاء فى المرتبة الأولى بنسبة 90.8%، ويتفق ذلك مع طبيعة تلك الوسائل، وتلاه فى المرتبة الثانية **ملىء بالحسابات الوهمية** بنسبة 89.6% ويكتمل ذلك مع ما سبق من خصائص تلك المواقع والتخفى بشكل خادع عبر معلومات زائفة، وتأتى فى المرتبة الأخيرة **التفاعل بين الاصدقاء قد يلفت نظر المتحرش او المتابعين** بنسبة 72,7% وهو ما قد يعكس رغبة المتحرش وبحثه عن ضحيته وسط أصدقائه، والتى يرسم لها صورة ذهنية من تفاعلتها تشجعه على التحرش بها.

6-حجم التعرض للتحرش الإلكترونى:

جدول رقم (7)

تعرض المبحوثات للتحرش الإلكترونى

التعرض للتحرش	ك	%
نعم	187	68
لا	88	32
جملة من أجابوا	275	100

يتضح من الجدول السابق، أن تعرض المبحوثات للتحرش الإلكترونى، جاء المرتبة الأولى **الموافقة** بنسبة 68%، وقد يعكس ذلك مدى انتشار تلك الظاهرة وضرورة مواجهتها خاصة فى ظل تنوع العينة فى الأعمار والمستوى التعليمى، كما جاء فى نتائج جدول رقم (1) ، ويختلف ذلك مع دراسة (داليا قاسم 2016) حيث جاءت أكثر أشكال التحرش إنتشارا هو التحرش اللفظى يليه التحرش بالعين، وجاء التحرش الإلكترونى فى المرتبة الثالثة.

7-درجة الصلة بالمتحرش:

جدول رقم (8)

درجة صلة المبحوثات ضحايا التحرش بالمتحرش

درجة الصلة	ك	%
حسابات مزيفة	159	57.8
غرباء لا اعرفهم	154	56
أشخاص بيننا اصدقاء مشتركين	69	25.1
شخصيات مشهورة في مجالها اتابع صفحاتهم	31	11.3
شخص كانت تربطنى بة علاقة عاطفية قديمة	25	9.1
أصدقاء وزملاء	22	8

أهل ليسوا من الدرجة الاولى	19	6.9
أحد اعضاء هيئة تدريس	9	3.3
الإجمالى	187	

يشير الجدول السابق، أن صلة الضحية بالمتحرش، قد جاء فى المرتبة الأولى **الحسابات المزيفة** بنسبة 57.8%، ويتفق ذلك مع رغبة المتحرش فى الهروب من العقاب والتخفى بمعلومات وبيانات خطأ، وتلاه فى المرتبة الثانية **غرباء لا أعرفهم** بنسبة 56% وقد يعكس ذلك بحث المتحرش عن ضحيته وسط أصدقائه على مواقع التواصل أو تعمده لضحية ما لا تعلمه، وفى المرتبة الخامسة **شخص كانت تربطنى بة علاقة عاطفية قديمة** بنسبة 9% وقد يعد ذلك مؤشر حول رغبة الشخص فى استمرار التواصل مع علاقة سابقة وعدم تقبله للبعد أو رغبته فى الإنتقام، وتأتى فى المراتب الأخيرة كلا **من أصدقاء وزملاء** بنسبة 8%، و **أهل ليسوا من الدرجة الأولى** بنسبة 6.9%، و **أحد أعضاء هيئة التدريس** بنسبة 3.3% وهو ما قد يعد مؤشر خطير نحو تلك الظاهرة وأن ضعفت الأرقام، فالإنحراف السلوكى والنفسى قد يصل للأقارب والزملاء أو من يقوم بتأسيس ذلك النشء، ويتفق ذلك مع دراسة (رانيا كيلانى 2018) حيث جاءت الصلة بالمتحرش بنسبة 68.9% لا توجد صلة و 31% من قبل أحد الأقرباء، ومع دراسة (شيماء أحمد 2015) حيث أن 67% من المراهقين ممن تعرضوا لعنف إلكترونى لا يعرفوا الجانى، وتوزعت إجابات ال33 % ما بين (صديق سابق وشريك سابق فى علاقة عاطفية وفى المراتب الأخيرة أحد أقاربى أو أحد جيرانى أو أحد معارفى).

8-مضمون رسائل التحرش الإلكترونى.

جدول رقم (9)

مضمون رسائل التحرش الإلكترونى التى تعرضت لها المبحوثات

التكرار/ النسبة مضمون الرسائل	ك	%
رسائل وألفاظ خارجة وجنسية	190	69.2
صور وفيديوهات جنسية	140	50.9
دعوات للممارسات جنسية على النت	118	42.9
طلب صور شخصية	113	41.1
دعوات للممارسات جنسية فى الواقع	87	31.6
روابط لمواقع جنسية صريحة	85	30.9
تهديد بمتابعتى وملاحقتى الى ان اتجاوب	81	29.5
ابتزازى ماديا او جنسيا بتركيب فيديوهات تدينني	83	30.1
تهديدى بالفضح فى حالة إبلاغى عنه	67	24.4
جملة من اجابوا	187	

تشير نتائج الجدول السابق، أن أهم محتوى رسائل التحرش الإلكترونى فى المرتبة الأولى **رسائل وألفاظ خارجة وجنسية** بنسبة 85%، وتلاه فى المرتبة الثانية **صور وفيديوهات جنسية** بنسبة 75% ، وتأتى كل تلك المراحل بمثابة اختبار لردود فعل الضحية، وفى المرتبة الثالثة **دعوات ممارسة جنسية على النت** بنسبة 70% وهى محاولات مستترة ومتدرجة لطلبات جنسية أكثر صراحة، وظهر مراحل أخطر من التحرش الإلكترونى فى فى **الإبتزاز المادى أو الجنسى بتركيب فيديوهات** بنسبة 63%، و هو أحد السبل التى ينتهجها المتحرش

للضغط على ضحيته لتستجب له، وفى المرتبة الأخيرة **التهديد بالفضح فى حالة الإبلاغ عنه** بنسبة 60.6% ويعكس ذلك قلة حالات التبليغ والخوف من تبعات التبليغ أحيانا، ويتفق ذلك مع دراسة (رانيا كيلانى 2018) حيث جاءت التعليقات الجنسية الشكلية فى المرتبة الأولى بنسبة 36%، وتلتها التعليقات الجنسية اللفظية 32.3%.

9-التماس المعلومات عن التحرش الإلكترونى:

جدول رقم (10)

التماس المبحوثات للمعلومات عن التحرش الإلكترونى

التكرار	ك	%
نعم	215	78.2
لا	51	21.8
جملة من أجابو	275	100

تشير نتائج الجدول السابق، أن التماس المبحوثات للمعلومات عن التحرش الإلكترونى جاءت **الموافقة** بنسبة 78.2%، ويتفق ذلك مع بروز تلك الظاهرة وإنتشار نسبة البلاغ عالميا بما يعرف (Me too #) ومحليا بلاغ بعض الفتيات عن التحرش بهن فيما يسمى بقضية (بسام أحمد)، ومع حجم التعرض شخصيا للتحرش والذى أكده جدول رقم (7) ومن ثم الاحتياج الفعلى لمعرفة كيفية التفاعل معه، ويتفق ذلك مع دراسة (So Jiyeon& Kai Kuang 2017) ودراسة (Janet Yang & Lee Ann kahlor 2017) عن تأثير الشعور بالخطر على التماس المعلومات، ومع دراسة (سمر صبرى صادق 2015) حيث زاد استخدام العينة من الشباب للفيس بوك وقت وقوع أزمة فى المجتمع مقارنة بالأوقات العادية.

10-دور المجلس القومى للمرأة فى مواجهة العنف ضد المرأه:

جدول رقم (11)

وعى المبحوثات بدور المجلس القومى للمرأة فى مواجهة العنف

التكرار	ك	%
نعم	232	84.4
لا	43	15.6
جملة من أجابو	275	100

يتضح من الجدول السابق، فيما يخص وعى المبحوثات بدور المجلس القومى للمرأة كمؤسسه رسمية تواجه العنف ضد المرأه ، فى المرتبة الأولى **الموافقة** بنسبة 84.4%، ويتفق ذلك مع ارتفاع المستوى التعليمى للمبحوثات كما جاء فى الجدول رقم (1)، ودور المجلس وفق دستور 2014 ومنذ بداية تكوينه عام 2000 كهيئة رسمية مختصة بحكل ما يخص المرأة من حقوق وعدم التمييز ضدها إلى جانب حمايتها.

11-الثقة فى المجلس القومى للمرأه :

جدول رقم (12)

ثقة المبحوثات فى المجلس القومى للمرأة

درجة الثقة	ك	%
بدرجة كبيرة	138	50.2
بدرجة متوسطة	100	36.3
بدرجة ضعيفة	37	13.5
جملة من أجابو	275	100

يتضح من الجدول السابق، **أن ثقة المبحوثات فى المجلس القومى للمرأة بإجمالى بنسبة 86.5%**، ويتفق ذلك مع نتائج الجدول السابق رقم (11) والذى جاء فيه االوعى بدور المجلس بنسبة 84.4%،ويتفق ذلك مع دراسة (ست البنات حسن 2019) حيث أكد 90% من الخبراء أن المجلس نجح فى تناول قضايا المرأة.

12- التماس المعلومات عن التحرش الإلكترونى على الصفحة الرسمية المجلس القومى للمرأة على الفيس بوك:

جدول رقم (13)

التماس المبحوثات للمعلومات عن التحرش الإلكترونى من الصفحة الرسمية للمجلس القومى للمرأة

التكرار	ك	%
أحيانا	121	44
نادرا	85	30.9
دائما	69	25.1
جملة من أجابو	275	100

يتضح من الجدول السابق، أن التماس المبحوثات للمعلومات حول التحرش الإلكترونى جاء فى **المرتبة الأولى** أحيانا بنسبة 44%، وجاء فى **المرتبة الأخيرة** دائما بنسبة 25.1%، ويتفق ذلك مع نتائج جدول رقم (7) وارتفاع نسبة تعرض المبحوثات للتحرش من جانب، وقد يعكس تعدد مصادر معلوماتهن أو عدم البحث بشكل مستمر على صفحة المجلس حيث قد تكتفى بالاطلاع على القانون والإجراءات لعدد من الزيارات بعد التعرض للتحرش مباشرة من جانب أخر، إلا أنه أيضا من الضرورى بذل المزيد لإبراز وتعدد مصادر الإعلان عن جهود المجلس فى مجال مكافحة العنف، ويتفق ذلك مع دراسة (نشوى عقل 2021) حيث جاءت اكثر المصادر مصداقية التى تتابعها المبحوثات لالتماس المعلومات حول فيروس كورونا، هما الصفحات الرسمية لمنظمة الصحة العالمية و صفحة مجلس الوزراء المصرى على الفيس بوك، ويتفق ذلك مع دراسة (سمر عبد الحليم 2022) حيث جاء حوالى 77,3% على معرفة باموقع الإلكترونى للمجلس مقسمة بين أعرفه وأعرفه إلى حدا ما، كما اتضح اهتمام موقعى المجلس القومى للمراة والمركز المصرى لحقوق المراة بعرض التحرش الجنسى بنسبة 18,5% .

13-المقياس الكلى لالتماس المعلومات عن التحرش الإلكترونى من الصفحة الرسمية للمجلس القومى للمراة على الفيس بوك :

جدول رقم (14)

تقسيم المبحوثات وفق التماس المعلومات عن التحرش الإلكترونى

التماس المعلومات	ك	%
متوسط	85	30.9
منخفض	121	44
مرتفع	69	25.1
جملة من أجابو	275	100

تشير نتائج الجدول السابق، أن مستوى التماس المعلومات عن التحرش الإلكترونى من الصفحة الرسمية للمجلس على الفيس بوك، جاء فى المرتبة الأولى المستوى المتوسط وبنسبة 30,9% والمرتفع فى المرتبة الأخيرة وبنسبة 25,1%،ويعكس ذلك عدد مرات البحث والمتابعة للقضية .

14- التفاعل حول قضية التحرش الإلكترونى على صفحة المجلس القومى للمرأة

جدول رقم (15)

تفاعل المبحوثات حول قضية التحرش الإلكترونى على صفحة المجلس القومى للمرأة

التفاعل حول قضية التحرش الإلكترونى	ك	%
أحيانا	114	41.5
نادرا	90	32.7
دائما	71	25.8
جملة من أجابو	275	100

يوضح الجدول السابق، أن تفاعل المبحوثات على صفحة المجلس القومى للمرأة فى المرتبة الأولى **أحيانا** بنسبة 41.5%، ويعكس ذلك عدم رغبتها فى الإفصاح عن نفسها، وجاء فى المرتبة الأخيرة **دائما** بنسبة 25.8%، ويتفق ذلك مع نتائج الجدول السابق (12) حول التماس المعلومات من الصفحة، وقد يعد ذلك مؤشر على بداية تفاعل المرأة مع تلك القضية دون خوف من المجتمع كما كان سابقا.

15- تقييم صفحة المجلس القومى للمراة فى تناول التحرش الإلكترونى:

جدول رقم (16)

تقييم المبحوثات لصفحة المجلس القومى للمرأة فى تناول التحرش الإلكترونى

درجة الموافقة / العبارة	موافق		محايد		معارض		المتوسط الحسابى	الانحراف المعيارى	الوزن النسبى
	ك	%	ك	%	ك	%			
تقدم الدعم النفسى والاجتماعى للمرأة وتعرض سبل مساعدتها	164	59.6	81	29.5	30	10.9	2.49	0.685	82.9
تنشر تفاصيل قضايا التحرش مع مراعاة خصوصية ضحايا	156	56.7	93	33.8	26	9.5	2.47	0.663	82.4
تشجع الإبلاغ عن حالات التحرش بعرض رقم الشكاوى الخاص بالمجلس دائما 15115	150	54.6	101	36.7	24	8.7	2.46	0.651	81.9
تحدث الاخبار عن قضايا التحرش بشكل دائم مع مراعاة احكام القضاء	146	53.1	106	38.5	23	8.4	2.45	0.645	81.6
تعرض الحملات المختلفة لمواجهة العنف ضد المرأة	152	55.3	94	34.2	29	10.5	2.45	0.678	81.6
تعرض معلومات عن كيفية التعامل مع التحرش الإلكترونى	147	53.5	96	34.9	32	11.6	2.42	0.691	80.6
تعرض المعلومات القانونية والاجراءات التى تضمن حق المراة ضد التحرش الإلكترونى	149	54.2	91	33.1	35	12.7	2.41	0.706	80.5
الاعلان عن أنشطة المجلس الميدانية فى مواجهة العنف كحملة طرق الابواب	140	50.9	104	37.8	31	11.3	2.40	0.683	79.9
عرض صور وفيديوهات تشجيعية لمواجهة التحرش الإلكترونى	148	53.8	86	31.3	41	14.9	2.39	0.733	79.6
عرض فيديوهات توعوية لأصحاب الاعمال والشركات فى توفير بيئة امنة للمرأة	144	52.3	94	34.2	37	13.5	2.39	0.713	79.6
تعرض المعلومات الخاصة بمواجهة التحرش باكثر من لغة	137	49.9	98	35.6	40	14.5	2.35	0.722	78.4
تعلن عن الشركاء المحليين والدوليين الداعمين لمواجهة التحرش	123	44.8	106	38.5	46	16.7	2.28	0.734	76.0
التفاعل الدائم مع تعليقات المتابعين علي الصفحة	114	41.5	104	37.8	57	20.7	2.21	0.762	73.6
جملة من اجابوا	275								

تشير نتائج الجدول السابق، أن الاتجاه نحو عبارة **تقديم الدعم النفسى والاجتماعى للمرأة وعرض سبل مساعدتها**، جاء فى المرتبة الأولى بنسبة 82.9%، ويعكس ذلك وعى المجلس بطبيعة الاحتياج و الحالة النفسية التى تمر بها المرأة جراء التحرش والذى قد يلازمه تهديد أو إبتزاز او حتى تكرار المحاولات، وجاء فى المرتبة الثانية عبارة **نشر تفاصيل قضايا التحرش ومراعاة خصوصية الضحايا** بنسبة 82.4%، وهو تفعيل لقانون سرية بيانات المبلغ

والذى تم الموافقة عليه فى 2020، كما يعكس احترام خصوصية الضحية، وجاء فى المرتبة الثالثة **تشجيع الإبلاغ عن حالات التحرش وعرض رقم الشكاوى 15115** بنسبة 81.9% وبنسبة قريبة من المرتبة الأولى، ويعكس اهتمام المجلس بأهمية التشجيع على التبليغ عن تلك الحالات والتى قد سبقها ببث الطمأنينة وحماية بياناتها ويعكس ذلك تدرج التعامل مع المرأة وتوجيهها ، وجاء فى المراتب الأخيرة كلا من **الإعلان عن الشركاء المحليين والدوليين الداعمين لمواجهة التحرش** بنسبة 77%، وقد يعكس ذلك اهتمام المبحوثات بدور المؤسسات الرسمية المصرية فيها دون الاهتمام بالبعد الإقليمى والدولى، وعبارة **التفاعل مع تعليقات المتابعين بشكل دائم على الصفحة بنسبة 76.5%**، ويعكس ذلك أهمية ورغبة المبحوثات فى التواصل مع الصفحة ويعد ذلك مؤشر إيجابى نحو الثقة فيها، ويتفق ذلك مع دراسة (ست البنات حسن 2019) حيث أكد 80% من الخبراء بالمجلس القومى للمرأة، أن موقع وصفحة المجلس يشمل جميع متطلبات المرأة المصرية والعربية، وأجاب 90% أن المجلس نجح فى تناول قضايا المرأة.

16- التماس المعلومات القانونية عن عقوبة التحرش الإلكترونى :

جدول رقم (17)

التماس المبحوثات للمعلومات القانونية عن عقوبة التحرش الإلكترونى

التكرار و النسبة / المعلومات القانونية	ك	%
نص عقوبة التحرش بتعديل المادة 306 (أ) "الحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر وبغرامة لا تقل عن ثلاثة آلاف جنية ولا تزيد عن خمسة آلاف جنيه، أو بإحدى العقوبتين"	140	50.9
تعديل أحكام قانون الإجراءات الجنائية "عدم الكشف عن شخصيتها فى قضايا هتك العرض والتحرش"	115	41.8
نص المادة (26) "يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن سنتين ولا تجاوز خمس سنوات، وبغرامة لا تقل عن مائة ألف جنيه ولا تجاوز ثلاث مائة ألف جنيه أو بأحدى هاتين العقوبتين، كل من تعمد استخدام برنامج معلوماتى أو تقنية معلوماتية فى معالجة معطيات شخصية للغير، لربطها بمحتوى منافى للأداب العامة أو إظهارها بطريقة من شأنها المساس باعتباره أو شرفه".	85	30.9
قانون مكافحة الجرائم الإلكترونية، والذى يتناول عقوبة الاعتداء على البريد الالكترونى والمواقع والحسابات الخاصة وحرمة الحياة الشخصية	40	14.5
تشديد العقوبة ضد المتحرش ممن له سلطة على المجنى عليها أو مارس عليها أى ضغط يسمح له أن يرتكب الجريمة، لتكون مدة لا تزيد عن سنتين والغرامة لا تقل عن عشرين ألف جنيه ولا تزيد عن خمسين ألف جنيه	24	8.7
جملة من اجابوا	275	

يتضح من الجدول السابق، أن عبارة **"نص قانون العقوبات لعقوبة التحرش"** جاء ت فى المرتبة الأولى بنسبة 50.9%، ويعكس قدرة الصفحة على تلبية احتياجات المرأة والتى غالبا ما تكون بها تفاصيل قانونية متخصصة تحتاج مراجعة دائمة، وجاء فى المرتبة الثانية عبارة **" تعديل أحكام قانون الإجراءات الجنائية بعدم الكشف عن شخصيتها فى قضايا هتك العرض والتحرش"** بنسبة 41.8%، وقد يعد ذلك مؤشر على مدى اهتمام الضحايا بحماية خصوصيتها والخوف من حكم المجتمع المسبق عليها أو تعدى المتحرش بشكل أكثر عنفا عليها، وجاء فى المرتبة الأخيرة **"تشديد العقوبة ضد الجانى إذا كان له سلطةعلى المجنى عليها أو مارس عليها أى ضغط يسمح له أنيرتكب تلك الوسيلة"** بنسبة 8.7%، و يتفق ذلك مع الجدول رقم (8)، حيث جاءت صفحة الأصدقاء والزملاء فى المراتب الأخيرة من التحرش،

ويتفق ذلك مع دراسة (ست البنات حسن 2019) أن أهم أطر معالجة قضايا المراة هو الإطار القانونى والحقوقى فى المرتبة الثانية بعد الضحية.

17- <u>التماس المعلومات عن طرق الإبلاغ عن التحرش الإلكترونى</u>:

جدول رقم (18)

التماس المبحوثات للمعلومات عن طرق الإبلاغ عن التحرش الإلكترونى

التكرار و النسبة / طرق الإبلاغ	ك	%
اخطار الجهات المختصة بالأمن السيبرانى (ادارة مكافحة جرائم الحاسبات وشبكة المعلومات بوزارة الداخلية او ادارة مباحث الانترنت باكاديمية الشرطة او التوجة ببلاغ رسمى لمباحث الانترنت الى مديرية الامن التابع لها)	180	65.5
التقدم بشكوى مباشرة للمجلس القومى للمراة	130	47.3
التقدم بشكوى للمكتب شكاوى المرأة عبر رقم 1515 فى المجلس القومى للمرأة	120	43,6
تقديم شكوى لوحدات مكافحة العنف والتحرش ضد المرأة فى الجامعات المصرية	93	33,8
جملة من اجابوا	275	

يتضح من الجدول السابق، أن نسبة الموافقة نحو عبارة **اخطار الجهات المختصة بالأمن السيبرانى** جاءت فى المرتبة الأولى بنسبة 65.5%، ويعكس ذلك أهمية تكامل المعلومات القانونية والإجرائية عن البلاغ ،وجاء فى المرتبة الثانية عبارة **التقدم بشكوى مباشرة للمجلس القومى للمرأة بنسبة** 47.3%، وقد يعد ذلك مؤشر على درجة الثقة فى المجلس وأهمية دوره فى حماية المرأة وتوجيهها، حيث يقدم الدعم بكافة السبل بداية ندب محامى وابلاغ السلطات العامة والمتابعة وصولا لالدعم النفسى، وجاء فى المرتبة الأخيرة **تقديم شكوى لوحدات مكافحة العنف والتحرش ضد المرأة فى الجامعات المصرية** بنسبة 33.8%، وبنسبة قريبة من المراتب الأولى، وهو ما قد يعكس أهمية تلك الوحدات والتى تتعامل مع الشابات فى محيطهن لتكون بذلك الأقرب والأسرع فى التعامل مع التحرش التقليدى أو توجيه النصح فى التحرش الإلكترونى، وهو ما قد يمنع كثير من الحالات للتطور مؤخرا (الإنتحار).

18- <u>التماس المعلومات عن الحملات ضد التحرش الإلكترونى</u>:

جدول رقم (19)

التماس المبحوثات معلومات عن الحملات ضد التحرش الإلكترونى

التكرار و النسبة / الحملات	ك	%
-حملة " اتكلمى ... احمى نفسك وغيرك" ، لزيادة الوعى بحالات التحرش االالكترونى	150	54.5
حملة "ال16 يوم " لمناهضة العنف ضد المرأة	61	22.2
مبادرة "حمايتك فى قانونك"	18	6.5
جملة من اجابوا	275	

يتضح من الجدول السابق، أن حملة **"اتكلمى ...أحمى نفسك وغيرك"** جاءت فى المرتبة الأولى بنسبة 54.5%، ويؤكد ذلك على أهمية الدور التوعوى ومدى اهتمام المبحوثات بمتابعتها خاصة فى ظل ارتفاع نسبة من تعرضن للتحرش كما جاء فى جدول رقم(7)، وتأتى أهمية تلك الحملة لإنها من أوائل الحملات المخصصة للتحرش الإلكترونى والتى دعمها

المجلس القومى للمرأة مع صندوق الأمم المتحدة، وجاء فى المرتبة الثانية **"حملة ال16 يوم لمناهضة العنف ضد المرأة"** بنسبة 22,5%، وهى حملة سنوية دولية تقام من نهاية نوفمبر لديسمبر وتقدم كثير من الفاعليات الخاصة بالمرأة سواء بحثيا أوإعلاميا أومشروعات تخرج وندوات خاصة بالمرأة مما يكسبها طابع خاص وتأثير مختلف وشامل، وجاء فى المرتبة الأخيرة مبادرة **"حمايتك من قانونك"** بنسبة 6.5% وهى تهتم بتبسيط المواد الخاصة بالعنف ضد المرأة ذات الإعاقة تحديدا، ويتضح حرص المجلس القومى للمرأة على تنوع سبل التوعية وأن تصل لكافة النساء، ويختلف ذلك مع دراسة (داليا قاسم 2016) حيث جاءت وسائل التوعية التى تعرض لها المبحوثين فى المرتبة الثانية وبنسبة حوالى 20%، وكانت أهم الحملات هى (ضد التحرش 22.07%يليها أمسك متحرش 14.8% يليها شفت تحرش 4%)

19- مدى الوعى بأساليب مواجهة التحرش الإلكترونى.

جدول رقم (20)

تقسيم المبحوثات وفق تقيمهن للوعي بأساليب مواجهة التحرش الإلكترونى

درجة الموافقة / العبارة	موافق		محايد		معارض		المتوسط الحسابى	الانحراف المعياري	الوزن النسبى
	ك	%	ك	%	ك	%			
عقوبة التحرش الإلكترونى	208	75.6	56	20.4	11	4	2.72	0.533	90.5
التفاعل السليم مع رسائل التحرش الإلكترونى	190	69.1	70	25.4	15	5.5	2.64	0.585	87.9
سرية معلومات ضحية التحرش الإلكترونى	188	68.4	66	24	21	7.6	2.61	0.627	86.9
عقوبة التهديد والابتزاز الإلكترونى	190	69.1	60	21.8	25	9.1	2.60	0.651	86.7
إجراءات تقديم بلاغ ضد التحرش الإلكترونى	182	66.1	67	24.4	26	9.5	2.57	0.660	85.6
أساليب الحماية والدعم النفسى بعد التحرش الإلكترونى	175	63.6	63	22.9	37	13.5	2.50	0.722	83.4
الجهود التطوعية لبعض الاشخاص والمؤسسات لحماية المرأة	151	54.9	101	36.7	23	8.4	2.47	0.646	82.2
حملات التوعية المختلفة ضد التحرش الإلكترونى وأماكنها	156	56.7	78	28.4	41	14.9	2.42	0.737	80.6
المؤسسات المختلفة التى تدعم المرأة فى المطالبة بحقوقها ضد التحرش الإلكترونى	142	51.7	101	36.7	32	11.6	2.40	0.689	80.0
جملة من اجابوا	275								

يتضح من الجدول السابق، أن عبارة **عقوبة التحرش الإلكترونى** جاءت فى المرتبة الأولى بنسبة 90,5%، ويتفق ذلك مع الجدول السابق رقم (17) واهتمام المبحوثات بالبحث عن حقوقهن، ويعكس تأثير وأهمية التماس تلك المعلومات من صفحة المجلس علي مستوى الوعى بها، وجاء فى المرتبة الثانية عبارة **التفاعل السليم مع رسائل التحرش الإلكترونى** بنسبة 87.9%، وقد يعد ذلك مؤشر على أهمية تكامل الحماية القانونية مع الوقاية المستقبلية وكيفية التفاعل عبر مواقع التواصل مع المحاولات المتكررة من المتحرش أو أى محاولات جديدة بما قد يقلل من حجم الضرر عليها، وفى المرتبة الثالثة **سرية معلومات ضحية التحرش الإلكترونى** بنسبة 86.9%، وبنسبة قريبة من المراتب الأولى، وهو ما قد يعكس وعى المبحوثات بحقها فى حماية خصوصيتها فى التبليغ وهو ما قد يساهم فى تبليغها عن أى حادثة تحرش، وجاء فى المرتبة الأخيرة **المؤسسات المختلفة التى تدعم المرأة فى المطالبة بحقوقها ضد التحرش**

الإلكترونى بنسبة 80%، وقد يعد ذلك مؤشر على أولويات المبحوثات بالبحث عن المعلومات القانونية والخطوات الإجرائية للدفاع عن نفسها قانونا وحماية بياناتها، ويليه اللجوء لمؤسسات داعمة.

20-المقياس الكلى للوعى بأساليب مواجهة التحرش:

جدول رقم (21)

تقسيم المبحوثات وفق نواياهم السلوكية نحو التحرش الإلكترونى

مستوى الوعى	ك	%
مرتفع	201	73,4
متوسط	61	22,2
منخفض	13	4,7
جملة من أجابو	275	100

تشير نتائج الجدول السابق، أن مستوى الوعى المرتفع جاء فى المرتبة الأولى وبنسبة 73,4% والمستوى المنخفض فى المرتبة الأخيرة وبنسبة 4,7%،ويعكس ذلك تأثير التعرض والبحث عن المعلومات المختلفة عن التحرش الإلكترونى من مصادر متخصصة، ويتفق ذلك مع مستوى الثقة فى المجلس كما جاء فى الجدول رقم (13) وتقييم الصفحة الرسمية كما جاء فى الجدول رقم(16).

21- النوايا السلوكية ضد التحرش الإلكترونى:

جدول رقم (22)

تقسيم المبحوثات وفق نواياهم السلوكية نحو التحرش الإلكترونى

درجة الموافقة / العبارة	موافق		محايد		معارض		المتوسط الحسابى	الانحراف المعيارى	الوزن النسبى
	ك	%	ك	%	ك	%			
أعمل حظر لهذا الشخص على حسابى	254	92.4	10	3.6	11	4	2.88	0.428	96.1
أبلغ الاصدقاء المشتركين بيننا عنة	210	76.3	34	12.4	31	11.3	2.65	0.674	88.4
اتجاهل تلك الرسائل ومافيها من طلب او حتى تهديد	193	70.2	40	14.5	42	15.3	2.55	0.745	85.0
أعيد النظر فى اصدقائى واحذف من لا أعلمهم	187	68	48	17.5	40	14.5	2.53	0.736	84.5
أتوجه للجهات المختصة واقوم بعمل محضر	151	54.9	69	25.1	55	20	2.35	0.793	78.3
أرد بعنف برسالة على هذا الشخص	150	54.6	62	22.5	63	22.9	2.32	0.823	77.2
أبلغ أهلى مباشرة	145	52.7	61	22.2	69	25.1	2.28	0.839	75.9
اتوجة بشكوى للمجلس القومى للمرأة	139	50.6	73	26.5	63	22.9	2.28	0.813	75.9
اصمت ولا أحكى لأحد لأنى أمام المجتمع دائما مخطئة	85	30.9	44	16	146	53.1	2.22	0.891	74.1
اتوفق عن الحديث والتعليق عند أصدقائى على الفيس بوك	91	33.1	53	19.3	131	47.6	2.15	0.888	71.5
أبحث عن الشخص فى الحقيقة وأبادلة التهديد	94	34.2	55	20	126	45.8	2.12	0.888	70.5
أغير صورتى لرمز او شخصية مشهورة	106	38.5	36	13.1	133	48.4	2.10	0.929	69.9
أغلق حسابى على تلك المواقع تماما	115	41.9	40	14.5	120	43.6	2.02	0.926	67.3
جملة من اجابوا	275								

يشير الجدول السابق، أن نسبة الموافقة نحو عبارة **أعمل حظر لهذا الشخص على حسابى** فى المرتبة الأولى جاءت 96.1%، ويدلل ذلك على أولى خطوات تعامل المرأة مع هذا الضرر بوقفه ومنعه من الوصول لها، وجاء فى المرتبة الثانية عبارة **أبلغ الأصدقاء المشتركين بيننا عنه بنسبة 88.4%**، وهى خطوة أكثر جراءة فى التعامل مع المتحرش لكنها تتوقف على مدى معرفتها به والذى أتضح فى مدى صلة الضحية مع المتحرش كما جاء فى جدول رقم (8)، وجاء التفاعل السلبى فى المراتب الأخيرة من خلال عبارتى " **أغير صورتى لرمز أو شخصية مشهورة"** بنسبة 69.9%، و **"أغلق حسابى على تلك المواقع تماما "** بنسبة 67.3%، وهو ما يعنى أن الاهتمام بالبحث عن المعلومات حول التحرش كما جاء فى جدول رقم (17) والخطوات الإجرائية فى جدول رقم (18)، وتأثيرهم على وعى المبحوثات كما جاء فى جدول رقم (20) ورقم (21) قد أتى بنتائجه بشكل ما وتأثيره المستقبلى للتفاعل مع التحرش الإلكترونى، ويتفق ذلك مع دراسة (نشوى عقل 2021) حيث اتضح وجود علاقة ذات الدلالة الإحصائية بين الاهتمام بمتابعة المعلومات والنوايا السلوكية للمبحوثات لاتباع التعليمات الصحية، وأن 47% من السيدات عينة الدراسة يخططون بشكل كبير لمواجهة مرض كورونا ، ودراسة (على محمد فاخر 2019) حيث أثر كثافة استخدام الشباب للشبكات الاجتماعية على إدراكهم لأزمة استاد بورسعيد، ودراسة (رانيا محمود الكيلانى 2017) حيث شعرت 64,48% بالراحة بعد بلاغها عن واقعة التحرش، ودراسة (سمر صبرى 2015) حيث جاء فى المرتبة الثانية من تأثير التماس المعلومات "جعلتني اغير مواقف سياسية معينة"، ويختلف مع دراسة (داليا قاسم 2016) فجاءت أسباب عدم الإبلاغ عن التحرش فى أنه من الصعب إثبات القضية 29.5%، ودراسة (نجوى حافظ 2010) حيث أقر حوالى نصف العينة ممن تعرضوا للتحرش إلتزام الصمت وعدم لجوئهم للتبليغ.

22- المقياس الكلى للنوايا السلوكية للمبحوثات نحو التحرش الإلكترونى:

جدول رقم (23)

تقسم المبحوثات وفق النوايا السلوكية ضد التحرش الإلكترونى

مستوى الوعى	ك	%
ايجابية	125	45,5
محايدة	150	54,5
جملة من أجابو	275	100

تشير نتائج الجدول السابق، أن جاء فى المرتبة الاولى النوايا السلوكية ضد المتحرش جاء بنسبة 45,5%، ويتفق ذلك مع ارتفاع الوعى بأساليب مواجهته كما جاء فى نتائج الجدول رقم (22)، ويؤكد ذلك على أهمية وضرورة التوعية نحو تلك الجرائم الإلكترونية، وعلى الدور الذى يمكن أن تلعبه الصفحات الرسمية، ويعكس تأثيراتها نحو بث الطمأنينة وتوجيه المرأة بما يضمن القضاء على تلك الظواهر بشكل ما مستقبلا.

ثانيا: نتائج اختبارات فروض الدراسة:

الفرض الأول: توجد علاقة ارتباطية دالة إحصائياً بين تعرض المرأة للتحرش الإلكترونى و التماس المعلومات حوله من الصفحة الرسمية للمجلس القومى للمرأة على الفيس بوك.

جدول رقم (24)

الارتباط الخطى بين التعرض للتحرش الإلكترونى والتماس المرأة للمعلومات عنه من الصفحة الرسمية للمجلس القومى للمرأة

المتغير المستقل / المتغير التابع	تعرض المبحوثات للتحرش الإلكترونى
	قيمة بيرسون
التماس المرأة للمعلومات	0.155 **

**** دال احصائيا عند مستوى معنوية 0.01 ودرجة ثقة 99 %**

*** دال احصائيا عند مستوى معنوية 0.05 ودرجة ثقة 95%**

يتضح من الجدول السابق، باستخدام معامل ارتباط بيرسون وجود علاقة ارتباطية دالة إحصائياً بين التعرض للتحرش الإلكترونى والتماس المرأة للمعلومات عنه من الصفحة الرسمية للمجلس القومى للمرأة على الفيس بوك، حيث جاء مستوى المعنوية (0.01) وهو ارتباط ضعيف حيث جاءت قيمة معامل الارتباط (0.155)، ما يعنى أنه كلما تعرضت المبحوثات للتحرش الإلكترونى كلما التمسن المعلومات من صفحة المجلس القومى للمرأة، إلا أن بحث الضحية عن المعلومات قد يكون من مصادر متنوعة أو بعد محاولة التحرش لعدد قليل من المرات، وقد يتفق ذلك مع جدول رقم (15) وضعف التفاعل مع التحرش على الصفحة، وعلى هذا نقبل الفرض الأول.

الفرض الثانى: توجد علاقة إرتباطية دالة إحصائياً بين التماس المرأة المعلومات عن التحرش الإلكترونى من الصفحة الرسمية للمجلس القومى للمرأة على الفيس بوك ومستوى الوعى بأساليب مواجهة التحرش الإلكترونى.

جدول رقم (25)

الارتباط الخطى بين التماس المرأة المعلومات من صفحة المجلس القومى للمرأة على الفيس بوك ومستوى الوعى بأساليب مواجهة التحرش الإلكترونى

المتغير المستقل / المتغير التابع	التماس المعلومات حول التحرش الإلكترونى من صفحة المجلس القومى للمرأة
	قيمة بيرسون
مستوى وعى المراة بأساليب مواجهة التحرش الإلكترونى	0.182 **

**** دال احصائيا عند مستوى معنوية 0.05ودرجة ثقة 95 %**

يتضح من الجدول السابق، أنه باستخدام معامل ارتباط بيرسون وجود علاقة ارتباطية دالة إحصائياً بين التماس المرأة المصرية للمعلومات من صفحة المجلس القومى للمرأة على الفيس بوك والوعى بأساليب مواجهة التحرش الإلكترونى، حيث كانت قيمة بيرسون 0.182

وهى قيمة دالة معنويا عند مستوى معنوية (0.01) ودرجة ثقة 99%، وقد يرجع ذلك لالتماس المبحوثات للمعلومات من الصفحة كما ظهر فى جدول رقم (13)، وثقتهم فى المجلس كما جاء فى الجدول رقم (12) وتقيمهم للصفحة كما جاء فى الجدول رقم (16) وهو ما قد يعد مؤشر على الجهد المبذول للوصول لأكبر عدد من النساء والسعى لجذبهن، وعلى هذا نقبل الفرض الثانى.

الفرض الثالث : تتأثر العلاقة الإرتباطية بين التماس المعلومات عن التحرش الإلكترونى من الصفحة الرسمية للمجلس القومى للمرأة على الفيس بوك ومستوى وعى المرأة بأساليب مواجهة التحرش الإلكترونى ،بالمتغيرات التالية:

1- تقييم المبحوثات للصفحة الرسمية للمجلس القومى للمرأة على الفيس بوك.

2- محتوى رسائل التحرش الذى تعرضت لها المبحوثات .

جدول رقم (26)

استبعاد تاثير المتغيرات الوسيطة

المتغيرات الوسيطة	التماس المعلومات حول التحرش الإلكترونى من صفحة المجلس القومى للمراة مستوى وعى المراة بأساليب مواجهة التحرش الإلكترونى		
	معامل ارتباط بيرسون قبل استبعاد المتغير الوسيط	معامل الارتباط الجزئى بعد ضبط المتغير الوسيط	مستوى المعنوية
تقييم صفحة المجلس القومى للمرأة على الفيس بوك	** 0.182	0.182	0.01 دال احصائيا
محتوى رسائل التحرش		0.193	0.01 دال احصائيا

**** دال احصائيا عند مستوى معنوية 0.05ودرجة ثقة 95 %**

يتضح من الجدول السابق، باستخدام معامل ارتباط بيرسون أن العلاقة بين التماس المعلومات حول التحرش الإلكترونى من صفحة المجلس القومى للمراة و مستوى وعى المراة المصرية بأساليب مواجهة التحرش الإلكترونى ، بالتحكم فى المتغيرات الوسيطة، لم تتأثر بمتغير **(تقييم الصفحة الرسمية للمجلس القومى للمرأة على الفيس بوك)** حيث جاء مستوى المعنوية (0.01) وجاءت قيمة معامل الارتباط (0.182)، ويرتبط ذلك بثقتها فى المجلس القومى والذى ظهر فى الجدول رقم (12)، فالمرأة التى عانت من التحرش وتوجهت بشكل محدد نحو صفحة المجلس لتبحث عن معلومات موثقة ورسمية والتى هى وسيط بينها وبين المجلس، و قد أثر متغير**(محتوى رسائل التحرش)** حيث جاء مستوى المعنوية (0.01) وقد أثر تأثير إيجابى قوى حيث جاءت قيمة معامل الارتباط (0.193)، فتنوع رسائل التحرش، وتدرج مستويات الضرر النفسى للتحرش والتى قد تصل بالتهديد والإبتزاز والخوف بالمراة للتحرش، وبذلك نقبل الفرض الثالث جزئيا.

الفرض الرابع : توجد علاقة ارتباطية دالة إحصائياً بين مستوى وعى المرأة بأساليب مواجهة التحرش الإلكترونى والنوايا السلوكية نحوه.

جدول رقم (27)

الارتباط الخطى بين مستوى وعى المرأة بأساليب مواجهة التحرش الإلكترونى والنوايا السلوكية نحوه

المتغير المستقل / المتغير التابع	وعى المرأة بكيفة مواجهة التحرش الإلكترونى
	قيمة بيرسون
النوايا السلوكية نحو التحرش الإلكترونى	0.135 *

*** دال احصائيا عند مستوى معنوية 0.05 ودرجة ثقة 95 %**

تشير نتائج الجدول السابق، أنه باستخدام معامل ارتباط بيرسون ظهر وجود علاقة ارتباطية دالة إحصائياً بين مستوى وعى المرأة المصرية بكيفية مواجهة التحرش الإلكترونى والنوايا السلوكية نحوه ،حيث جاء مستوى المعنوية (0.05) وهو ارتباط ضعيف حيث جاءت قيمة معامل الارتباط (0.135)، ما يعنى أنه كلما زاد وعى المبحوثات بكيفية مواجهة التحرش الإلكترونى كلما زادت نواياهم السلوكية لمواجهته، فبقدر أهمية المعلومات المختلفة عن القوانين والجهات التى تدعم المرأة وسبل البلاغ عنه، بقدر ما تؤثر بيئتها ودرجة جراءتها وشخصيتها على التفاعل أيضا مع المتحرش، وعلى هذا نقبل الفرض الرابع.

الفرض الخامس : توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين مستوى وعى المراة بكيفية مواجهة التحرش الإلكترونى ؛ باختلاف خصائصها الديموجرافية (الفئات العمرية – المستوى التعليمى – الحالة الوظيفية - المستوى الاقتصادى الاجتماعى)

(1) الفئات العمرية .

جدول رقم (28)

الفروق بين مستوى وعى المراة بأساليب مواجهة التحرش الإلكترونى باختلاف الفئات العمرية

المتغيرات	الفئات العمرية	العدد	المتوسط الحسابى	الانحراف المعيارى	الخطا المعيارى	درجة الحرية: بين المجموعات	درجة الحرية: داخل المجموعات	قيمة ف	مستوى المعنوية
الفئات العمرية	1 - من 18 لاقل من 30 سنة	189	25.78	3.824	0.278	2	272	6.517	0.002 دال احصائيا
	2 - من 30 لاقل من 40 سنة	50	25.20	4.385	0.620				
	3 - من 40 لاقل من 50 سنة	36	23.00	5.841	0.973				

يتضح من الجدول السابق، أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين الفئات العمرية المختلفة من

حـيث الـوعى بـالتحرش الإلكترونـى، حيث جـاءت قيمـة ف (6.517) وجـاء مستوى المعنويـة (0.002) ودرجة ثقة 99%، ولمعرفة مصدر دلالة الفروق بين المجموعات تم استخدام اختبار sld

جدول رقم (29)

دلالة الفروق بين المجموعات البحثية فى متغير الفئات العمرية

الفئات العمرية	القئة المقارنة	الفروق بين المتوسطات	مستوى المعنوية
3 - من 40 لاقل من 50 سنة	1 - من 18 لاقل من 30 سنة	* - 2.77778	0.01 دال احصائيا
	2 - من 30 لاقل من 40 سنة	* - 2.20000	0.018 دال احصائيا

و اتضح من الجدول السابق، أن هناك فروق بين المجموعة الثالثة (من 40 إلى أقل من 50 سنة) و المجموعة الأولى (من 18 إلى أقل من 30 سنة) لصالح المجموعة الأولى، حيث جاء المتوسط الحسابى لها (25.78) وهودال عند مستوى معنوية (0.01) ودرجة ثقة (99%) ويتفق ذلك مع درجة استخدام تلك الفئة العمرية من المبحوثات للأنترنت ومن ثم احتمالية تعرضهم للتحرش، وظهر فروق بين المجموعة الثالثة (من 40 إلى أقل من 50 سنة) و المجموعة الثانية (من 30 إلى أقل من 40 سنة) لصالح المجموعة الثانية، حيث أن المتوسط الحسابى لها (25.20) ، وهو دال عند مستوى معنوية (0.05) ودرجة ثقة (95%)، ويتفق ذلك مع امكانية تعرضهن شخصيا أو حتى بناتهن للتحرش ومن ثم البحث عن سبل مواجهته ومستوى الوعى به.

(2) المستوى التعليمى .

جدول رقم (30)

الفروق بين وعى المراة بأساليب مواجهة التحرش الإلكترونى باختلاف المستوى التعليمى

المتغيرات	المستوى التعليمى	العدد	المتوسط الحسابى	الانحراف المعيارى	الخطا المعيارى	درجة الحرية		قيمة ف	مستوى المعنوية
						بين المجموعات	داخل المجموعات		
المستوى التعليمى	1- ثانوية عامة او مايعادلها	34	26.18	4.331	0.743	2	272	2.323	0.100 غير دال احصائيا
	2- جامعى	172	25.49	4.258	0.325				
	3- دراسات عليا	69	24.42	4.394	0.529				

يتضح مما سبق، إنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين المستويات التعليمية للمبحوثات من حيث الوعى بالتحرش الإلكترونى، حيث جاءت قيمة ف (2.323) وجاءت مستوى المعنوية (0,100)، فالحاجة للبحث عن المعلومات بدافع الخوف وحماية النفس أو حتى الغير، لا ترتبط بمستوى تعليمى خاصة فى ظل انتشار وسهولة التعامل مع تلك المواقع والتى أكدها الجدول رقم (1) من تنوع صفات المبحوثات، ويكتمل ذلك بالمتابعة للشعور بالثقة وفهم الحقوق ومن ثم درجة الوعى.

(3) الحالة الوظيفية .

جدول رقم (31)

الفروق بين مستوى وعى المراة بأساليب مواجهة التحرش الإلكترونى باختلاف الحالة الوظيفية

المتغيرات	المجموعات	العدد	المتوسط الحسابى	الانحراف المعيارى	الخطا المعيارى	قيمة ت	د.ح	مستوى المعنوية
الحالة الوظيفية	يعمل	161	25.27	4.297	0.339	0.163	273	0.871 غير دال احصائيا
	لا يعمل	114	25.36	4.376	0.410			

يتضح من الجدول السابق، أنه لاتوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين الحالة الوظيفية للمبحوثات من حيث الوعى بأساليب مواجهة التحرش الإلكترونى، حيث جاءت قيمة T (0.163) وجاءت مستوى المعنوية (0.871)، فالتحرش الإلكترونى يطال الجميع ولا يرتبط بالعمل مثل التحرش العادى، ومن ثم فإن الاحتياج لمواجهته لا يفرق من تعمل ولا تعمل، وقد ظهر ذلك فى نسبة تعرض العينة للتحرش والتى جاءت فى نتائج الجدول رقم (7) .

(4) المستوى الاقتصادى الاجتماعى .

جدول رقم (32)

الفروق بين مستوى وعى المراة بأساليب مواجهة التحرش الإلكترونى باختلاف المستوى الاقتصادى الاجتماعى

المتغيرات	المستوى الاقتصادى الاجتماعى	العدد	المتوسط الحسابى	الانحراف المعيارى	الخطا المعيارى	درجة الحرية		قيمة ف	مستوى المعنوية
						بين المجموعات	داخل المجموعات		
المستوى الاقتصادى الاجتماعى	1 - مستوى اقتصادى اجتماعى منخفض	145	25.43	4.363	0.362	2	272	0.137	0.872 غير دال احصائيا
	2 - مستوى اقتصادى اجتماعى متوسط	72	25.25	4.500	0.530				
	3 - مستوى اقتصادى اجتماعى مرتفع	58	25.09	4.049	0.532				

يشير الجدول السابق، أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين المستوى الاقتصادى الاجتماعى للمبحوثات من حيث الوعى بأساليب مواجهة التحرش الإلكترونى، حيث جاءت قيمة ف (0.137) وجاء مستوى المعنوية (0.872)، فالتحرش يصيب جميع السيدات لا يفرق بين سن أوطبقة أوعمل أو مستوى ما، ومن هنا تأتى خطورته وإنتشاره حيث يعتمد على وسائل تواصل متاحة للجميع سواء المتحرش أو الضحية.

ثالثا: إجراءات تحليل المقابلة المتعمقة:

تم إجراء مقابلات مع مجموعة من العاملين فى المجلس القومى للمرأة (*) بعد عرض محاور المقابلة على أساتذة وخبراء الإعلام السابقين ممن حكموا استمارة المسح الميدانى، ثم تحليل إجاباتهم وتصنيفها وفق المحاور الرئيسية التى سيتم عرضها، لتكتمل الرؤية فيما يخص

دور الصفحات الرسمية فى التوعية ضد التحرش الإلكترونى من الواقع العملى والذى يرصد حجم الظاهرة وأهم أسبابها ومعوقاتها.

استعراض نتائج المقابلة المتعمقة:

سيتم عرض الأراء وفق محاور الدراسة كما يلى:

1: محور تقييم واقع التحرش الإلكترونى فى مصر :

فى إطار أهمية تقييم الواقع حتى تستطيع التعامل معه، جاءت الأراء نحو التحرش الإلكترونى كالتالى:

أ- فيما يخص أسباب الإنتشار، أتفق **الفريق الأول** على أن ضعف دور مؤسسات التنشئة المختلفة سواء المنزل أو المؤسسات تعليمية وتبعاته من غياب التوجيه والرقابة وملاحظة أى سلوكيات منحرفة منذ بدايتها وتقويمها، والذى ألقى بظلاله على إنعدام الأخلاق بشكل عام وظواهر أخرى مرتبطة بالتحرش كالإدمان.

- واتفق **الفريق الثانى معه مضيفا بعدا جديدا** لغياب الرقابة الأسرية، فى مشاهدة الشباب للمواد الإباحية دون رقابة او توجيه والذى ساعده إنتشار الإنترنت وسهولة استخدامه من وسائط مختلفة وخاصة التليفون المحمول.

- أما **الفريق الثالث** ' أكد على أهمية دور القانون فى الردع حتى وإن غاب الدين وساءت التربية، كما أن الجهل بقوانين جرائم الإنترنت قد يعد سبب قوى لإنتشار تلك الجرائم (ضعف الوعى القانونى).

ب- العلاقة بين التحرش الإلكترونى والفعلى، أتفق **الفريق الأول** أنه لايوجد بينهما علاقة، فالتحرش الإلكترونى أسهل وأوسع إنتشارا من جانب ومقتصرا على استخدام تلك الوسائل.

- وأتفق **الفريق الثانى**، أنهم مرتبطين فكلاهما نفس الفكر والأسباب ونوعية المضامين والرسائل، بل وقد يكون نفس المتحرش ولكن الوسيلة مختلفة.

ج- فيما يخص سن الضحية، اتفق **الفريق الأول** على عدم إيمانهم بوجود سن محدد للمراة ضحية التحرش الإلكترونى، فاى إمراة معرضه قد تكون معرضه له، طالما لديها حساب على تلك المواقع.

- أكد **الفريق الثانى**، إن الضحية غالبا ما تكون فى سن المراهقة أو الشباب، وهو السن الذى يستتبعه المتحرش ليحقق رغبته ومتعته.

د- فيما يخص دور الضحية، اتفق **الفريق الأول** على أنه لا يوجد أى دور للضحية، وأن المتحرش لا يبحث عن أنثى بعينها بل ضحية يتوافر فيها شروط ما.

- أكد **الفريق الثانى**، إن سوء استخدام الضحية لمواقع التواصل الاجتماعى أو عدم الاهتمام بخصوصيتها على تلك المواقع وخطورة التواصل مع غير الأصدقاء قد يشجع ويجذب المتحرش لها.

ه- فيما يخص رد فعل الضحية، أتفقت **النسبة الأكبر**، على غياب مصارحة الضحية لأهلها، ويرجع ذلك إلى غياب وعى الأهل بأسباب وطرق ودوافع التحرش، ومن ثم الحكم المسبق عليها بأنها هى السبب، وهذا الحاجز النفسى والخوف المجتمعى قد يدفعها لتحمل التحرش وعدم الأدلاء بأى معلومات عن المتحرش الإلكترونى.

- أتفق **البعض** أن الحالات التى ظهرت وأعترفت مؤخرا على مواقع التواصل الاجتماعى بما تعرضت له من تحرش، كانت سبب فى التغيير وكسر حاجز الخوف لكثير من الفتيات، كما أن المبادرات والحركات الداعمة للمرأة وجهود المجلس القومى للمرأة نحو حماية المرأة ضد العنف كان له دوره فى توعية المجتمع سواء من الأهل أو النساء من ضحايا التحرش، ومن ثم ظهرت حالات أخرى تعترف بتعرضها للتحرش بأنواعه المختلفة ومنها الإلكترونى.

2: محور تقييم دور صفحة المجلس القومى للمرأة فى مواجهة التحرش.

جاءت الأراء نحو الصفحة الرسمية كالتالى:

أ-الجمهور المستهدف من الصفحة فى تناول التحرش الإلكترونى، اتفق **الفريق الأول** على أن الصفحة موجهة للجميع، فقضايا المرأة تخص المجتمع ككل، كما أن الوعى لا ينحصر على فئة أو نوع دون أخر.

- أجاب **الفريق الثانى**، أن الصفحة والمجلس فى الأساس معنى بالمرأة فى المقام الأول، ولكنه أيضا يتوجه للشباب ويدمجه معه فى تبنى قضاياه كشريك أساسى فى المجتمع وداعم للمرأة، مثل حملة "لأنى رجل" وغيرها من الحملات التى يقودها ويشارك فيها الشباب لدعم المراة وتمكينها وحمايتها من العنف.

ب-مدى اهتمام الصفحة بالتحرش الإلكترونى، أتفق **الجميع** على الاهتمام الواضح للصفحة بكل ما يخص المرأة بشكل عام، وتناول العنف ضدها بكافة أنواعه ومنه التحرش الإلكترونى، فأحد أهم أولويتها رفع وعى المجتمع وحماية المرأة من كل أشكال التمييز ضدها.

ج-تقييم الصفحة فى تناول التحرش الإلكترونى، اتفق **الفريق الأول** على التقييم الإيجابى للصفحة من خلال:

- تحديث الصفحة للأخبار الخاصة بالتحرش.
- عرض الجوانب القانونية الداعمة والمطمئنة للمرأة بشكل سهل وواضح.
- تقديم فيديوهات توعوية تسعى لدعم المراة نفسيا واجتماعيا.
- الإعلان عن رقم الشكاوى وطرق الإبلاغ المختلفة.
- عرض فيديوهات عن كيفية التعامل مع التحرش الإلكترونى.

وأتفق **الفريق الثانى** على التقييم الإيجابى للصفحة مع الاهتمام ببعض النقاط:

- التفاعل بشكل سريع على تعليقات متابعى الصفحة.

- الإعلان بشكل أكبر عن الشركاء المحليين والدوليين فى مواجهة التحرش.
- ترجمة ونشر الحملات المختلفة بأكثر من لغة حتى يتم نشرها على أوسع نطاق.
- الاهتمام بعرض فيديوهات توعوية عن دور أصحاب ومديرى مؤسسات العمل فى توفير بيئة أمنة للمراة.

د-نجاح الصفحة فى نشر الوعى بطرق مواجهة التحرش الإلكترونى ، أتفق **الجميع** أن الصفحة مؤثرة، وذلك بسبب:

- فيديوهات التوعية المختلفة التى يتم نشرها على الصفحة، والتى تشجع المرأة وتبث فيها الطمأنينة وتعرفها حقوقها وسبل حمايتها بالقانون.
- أسلوب العرض الجذاب والبسيط الذى يساعد على توصيل ونشر المعلومة لكافة المستويات.
- النشر الدائم عن كيفية الشكوى ضد أى عنف تتعرض له المرأة، وخاصة الخط الساخن الشكاوى (15115).
- المجلس أول من تبنى تلك القضية كمؤسسة وكان داعم للمراة، وقد اهتممت د/ مايا مرسى رئيس المجلس القومى للمرأة بتلك القضية شخصيا.
- حجم الأسئلة المثارة على الصفحة حول تلك القضية.
- زيادة عدد متابعى الصفحة بشكل دائم .
- زيادة أعداد الشكاوى من السيدات ضحايا التحرش من خلال الخط الساخن.

ه- تقييم انتشار الصفحة بين الشباب، **أتفق الجميع** على ضرورة اتخاذ بعض الخطوات لنشر الصفحة:

- ضم نسبة كبيرة من الشباب لفريق عمل الصفحة.
- تطوير أساليب عرض الصفحة كالإنفوجراف.
- تصميم الصفحة بشكل جذاب.
- تكثيف إنتاج فيديوهات ونشرها عبر المواقع المختلفة.
- التشجيع على مشاركة الموضوعات المنشورة.

3 : محور تقييم دور المجلس القومى فى تنمية وعى المرأة فى مواجهة التحرش الإلكترونى.

جاءت الأراء نحو دور المجلس فى مواجهة التحرش الإلكترونى كالتالى:

أ- أهم المعلومات التى تحتاجها المرأة ، **أتفق الجميع** على مجموعة نقاط تحتاجها المرأة فى تلك الجرائم الإلكترونية ومنها:

- حماية بياناتها الشخصية (الخصوصية الرقمية).
- كيفية التعامل الصحيح مع المتحرش منذ البداية، وقطع أى تواصل معه.

- حقوقها القانونية وعقوبة التحرش.
- كيفية تقديم البلاغ (الجهات التى تتقدم لها بالبلاغ – المستندات المطلوبة- سرعة البلاغ)
- أهم المؤسسات (الرسمية وغير الرسمية) الداعمة لها.
- المؤسسات التى تقدم الدعم النفسى فى حالة الحاجة إلية.

ب- أهم المعوقات التى تؤثر على أداء المجلس فى تلك القضية، **أتفق الجميع** على أن التحديات الثقافية، سواء الصورة الذهنية السلبية عن المرأة أوالعادات والتقاليد، أهم عائق ضد بلاغ المرأة عن تلك الحالات وهو ما يساهم فى إستمرارها على الرغم من وجود القانون والدور الهام للمؤسسات المختلفة، ومن ثم يزيد عدد الضحايا والنتائج السلبية على المرأة سواء النفسية أو الاقتصادية أو فى العمل أو حتى يعيق تقدم الدولة فى هذا الإطار.

ج- أهم المقترحات لتفعيل دورالمجلس نحو التحرش الإلكترونى، بعدما تم تقييم واقع التحرش ما بين أسبابه ودور الضحية وسماتها، تم الوقوف على حقيقة دوركلا من الصفحة الرسمية والمجلس القومى للمرأة وأهم المعوقات التى تواجههما، ثم الإستفادة من المشاركين العاملين فى المجلس فى المواقع المختلفة، فى طرح مقترحات متنوعة ما بين قانونية وإعلامية واقتصادية كالتالى:

1- تغليظ عقوبة التحرش.

2- سرعة إجراءات التقاضى واصدار الأحكام.

3- خطة إعلامية شاملة لكافة وسائل الإعلام داعمة للمرأة.

4- الاهتمام بحملات توعية مخصصة للأهل، لضمان دعمهم للمرأة ضحية التحرش.

5- تفعيل الشراكة مع مؤسسات المجتمع المدنى العاملة فى مجال المرأة والإعلان عنها.

6- التعاون مع الصفحات الرسمية للوزارت المختلفة لدعم المرأة وطرح كل ما يخصها من مستجدات.

7- العمل على توفير الدعم المادى، لزيادة عدد دور الإستضافة فى جميع أنحاء مصر.

: خلاصة الدراسة:

تهدف الدراسة إلى التعرف على التماس المرأة المصرية للمعلومات عن التحرش الإلكترونى من الصفحة الرسمية للمجلس القومى للمرأة وعلاقته بالوعى بأساليب مواجهته، واعتمدت تلك الدراسة على نظرية التماس المعلومات والتى تفترض أن هناك حافز يدفع الفرد (المرأة) للبحث عن المعلومات لتفسير موقف ما أو حل مشكلة، ويزداد هذا الحافز فى حالات الخوف أو التهديد أو تضارب المعلومات (عن التحرش)، وتأثيره على مستوى وعيهن بالعقوبات ضد المتحرش وإجراءات البلاغ والذى قد يلعب دوره فى تبنى نوايا سلوكية ضد التحرش الإلكترونى ويسهم فى زيادة البلاغ عنه والحد من تلك الظاهرة، واستخدمت الدراسة منهج المسح، حيث تم مسح عينة من المرأة المصرية، وقد أقتصرت العينة المتاحة على 275 مبحوثة فوق سن 18 عام، حيث تم تطبيق استمارة الإستقصاء الإلكترونى كأداة لجمع البيانات

للنساء والفتيات مستخدمى (الفيس بوك)، كما اعتمدت الدراسة على كلا من الأسلوب الكمى والذى تم من خلال الاستقصاء الإلكترونى والأسلوب الكيفى من خلال المقابلات المتعمقة مع بعض العاملين فى المجلس القومى للمراة ، وذلك للوقوف على واقع الظاهرة سواء من المتعرضين لها من النساء و القائمين على عملية الوعى أو متلقى الشكاوى فى المجلس القومى للمراة.

النتائج العامة للدراسة الميدانية:

1- حاز **الفيس بوك** على المرتبة الأولى كأحد أهم وسائل التحرش الإلكترونى فيما يقترب من إجمالى العينة، ويتفق ذلك مع مدى إنتشاره واستخدامه، وتنوع السبل التى يتيحها للتحرش كالصور والفيديوهات والتعليقات المختلفة، وتلاه موقع **ماسنجر**، وجاء فى المرتبة الأخيرة كلا من **يوتيوب وتيك توك** .

2- ارتفعت نسبة تعرض المبحوثات للتحرش الإلكترونى، وصلت لحوالى ثلثى العينة على اختلاف سماتهم، وجاءت درجة الصلة بالمتحرش، فى المرتبة الأولى **حسابات مزيفة** وتلاه فى **أغرباء لا أعرفهم** وقد يعكس ذلك عدم حرص الضحية على خصوصية بياناتها من جانب أو بحث المتحرش عن ضحيته وسط أصدقائه على مواقع التواصل، وفى المرتبة الخامسة **شخص كانت تربطنى بة علاقة عاطفية قديمة** وقد يعد ذلك مؤشر حول رغبة الشخص فى استمرار التواصل مع علاقة سابقة وعد تقبله للبعد أو رغبته فى الإنتقام وتأتى فى المراتب الأخيرة كلا **لأصدقاء وزملاء وأهل ليسوا من الدرجة الأولى** و **أحد أعضاء هيئة التدريس** وهو ما قد يعد مؤشر خطير نحو تلك الظاهرة، فالإنحراف السلوكى والنفسى قد يصل للأقارب والزملاء أو من يقوم بتأسيس ذلك النشء.

3- تنوعت وتدرجت مضامين رسائل التحرش الإلكترونى، وجاء فى المرتبة الأولى **رسائل وألفاظ خارجة وجنسية** ، وتلاه **صور وفيديوهات جنسية**، وتأتى تلك المراحل بمثابة اختبار لردود فعل الضحية، وفى المرتبة الثالثة **دعوات ممارسة جنسية على النت** وهى محاولات مستترة لطلبات جنسية أكثر صراحة، وظهرت أخطر مراحل التحرش الإلكترونى فى فى **الإبتزاز المادى أو الجنسى بتركيب فيديوهات فى حالة عدم التجاوب** و **لتهديد بالفضح فى حالة الإبلاغ عنه** هو أحد السبل التى ينتهجها المتحرش للضغط على ضحيته لتستجب له.

4- ارتفع مستوى الثقة **فى المجلس القومى للمرأة** كمؤسسه رسمية تواجه العنف ضد المرأه لتتعدى ال80%.

5- وعن تقييم المرأة لصفحة المجلس القومى للمرأة، جاء فى المرتبة الأولى **تقديم الدعم النفسى والاجتماعى للمرأة وعرض سبل مساعدتها**، ويعكس ذلك وعى المجلس بأهمية وتأثير العامل النفسى للمرأة فى تلك الحالة، وتلاه **نشر تفاصيل القضايا ومراعاة خصوصية ضحايا التحرش**، وهو جزء من تطبيق القانون بسرية بيانات المبلغ، ويعكس أيضا مخاوف الضحية من نشر أى معلومات عنها، وفى المرتبة الثالثة **تشجيع الإبلاغ بعرض رقم الشكاوى 15115**، وهو ما قد يعكس حرص المجلس على ضرورة التبليغ عن تلك الحالات

ولكن قد سبقها بث الطمأنينة وحماية البيانات، وجاء فى المراتب الأخيرة كلا من **الإعلان عن الشركاء المحليين والدوليين فى مواجهة التحرش** و**التفاعل مع تعليقات المتابعين على الصفحة**.

6- تنوعت نسبة التماس المبحوثات للمعلومات حول التحرش الإلكترونى من الصفحة الرسمية للمجلس القومى للمرأة، وجاء **أحيانا** فى المرتبة الاولى وجاء فى المرتبة الأخيرة **دائما** ، وقد يعكس ذلك تعدد مصادر معلوماتهن أو عدم البحث بشكل مستمر على صفحة المجلس حيث قد تكتفى بالاطلاع على القانون والإجراءات لعدد من الزيارات بعد التعرض للتحرش مباشرة ، إلا أنه أيضا من الضرورى بذل المزيد لإبراز وتعدد مصادر الإعلان عن جهود المجلس فى مجال مكافحة العنف.

7- اتضح اهتمام المرأة بالتماس المعلومات القانونية، فجاء **"نص قانون العقوبات لعقوبة التحرش"** فى المرتبة الأولى ويعكس ذلك قدرة الصفحة على تلبية احتياجات المرأة القانونية وسهولة عرضها، وجاء فى المرتبة الثانية عبارة **" تعديل أحكام قانون الإجراءات الجنائية بعدم الكشف عن شخصية ضحية التحرش فى قضايا هتك العرض والتحرش"** وقد يعد ذلك مؤشر على أهتمام الضحايا بحماية خصوصيتها والخوف من حكم المجتمع المسبق عليها وتأثيره على التبليغ، وجاء فى المرتبة الأخيرة **"تشديد العقوبة ضد الجانى إذا كان له سلطةعلى المجنى عليها أو مارس عليها أى ضغط يسمح له أن يرتكب تلك الوسيلة "**والذى يوضح أن المتحرش ليس شخص بعيد عن المراة فقد يكون من المحيطين بها بصلة قرابة أوزمالة اوسلطة وظيفية، سواء بشكل فعلى وإلكترونى.

8- اتضح اهتمام المرأة بالتماس للمعلومات الإجرائية للبلاغ عن التحرش، حيث جاءت عبارة **اخطار الجهات المعنية بالأمن السيبرانى (ادارة مكافحة جرائم الحاسبات وشبكة المعلومات بوزارة الداخلية او ادارة مباحث الانترنت باكاديمية الشرطة او بلاغ رسمى لمباحث الانترنت الى مديرية الامن التابعة لها)** فى المرتبة الأولى وقد يعد ذلك مؤشر على أهمية تكامل البعد القانونى مع خطوات تقدم المرأة للبلاغ وهو ما تقدمه وتسعى له دائما صفحة المجلس فى تلك القضية، وجاء فى المرتبة الثانية عبارة **التقدم بشكوى مباشرة للمجلس القومى للمراة،** وقد يعد ذلك مؤشر على درجة الثقة فى المجلس ودوره فى حماية وتوجيه المرأة، حيث يقدم الدعم بكافة السبل بداية ندب محامى وابلاغ السلطات العامة والمتابعة والدعم النفسى إلى جانب توفير كافة المعلومات القانونية عن حقوقها و الخطوات الإجرائية عن التبليغ، وفى المرتبة الأخيرة **شكوى لوحدات مكافحة العنف والتحرش ضد المرأة فى الجامعات المصرية** وبنسبة قريبة من المراتب الأولى، وهو ما قد يعكس أهمية تلك الوحدات حيث تتعامل مع الشابات فى محيطهن لتكون الأقرب والأسرع فى التعامل مع التحرش وهو ما قد يمنع كثير من الحالات للتطور مؤخرا (الإنتحار).

9- اتضح اهتمام المرأة بالتماس المعلومات عن الحملات الإعلامية المختلفة ضد التحرش، فجاءت نسبة الموافقة نحو حملة **"اتكلمى ... أحمى نفسك وغيرك"** فى المرتبة الأولى ويؤكد ذلك على أهمية الدور التوعوى الإعلامى وتأتى أهمية تلك الحملة لإنها من أوائل

الحملات المخصصة للتحرش الإلكترونى والتى دعمها المجلس القومى للمرأة مع صندوق الأمم المتحدة، جاء فى المرتبة الأخيرة مبادرة **"حمايتك من قانونك"** وهى تهتم بعرض المواد الخاصة بالعنف ضد المرأة ذات الإعاقة تحديدا، ويعكس ذلك مدى اهتمام وإصرار المجلس والصفحة على الوصول للمرأة.

10- وعن مستوى وعى المرأة بأساليب مواجهة التحرش الإلكترونى، جاءت **عقوبة جريمة التحرش الإلكترونى** فى المرتبة الأولى وتلاها عبارة **التفاعل السليم مع اى محاولة للتحرش الإلكترونى** ، وفى المرتبة الثالثة **مدى سرية معلومات المبلغة عن قضية التحرش الإلكترونى** وجاء فى المرتبة الأخيرة **المؤسسات التى تدعم المرأة فى المطالبة بحقوقها ضد التحرش الإلكترونى** وقد يعكس ذلك تأثير التماس المعلومات وأهمية تنوعها وتكاملها على وعيها بداية بكيفية الدفاع عن نفسها قانونا والتفاعل مع محاولات تحرش جديدة أو متكررة من نفس الشخص وحماية بياناتها مستقبلا، ويعد مؤشر على إيمانها بقدرتها فى الدفاع عن نفسها، ويليه اللجوء لمؤسسات داعمة.

11- اتضحت النوايا السلوكية الإيجابية للمبحوثات ضد التحرش، **أعمل حظر لهذا الشخص** فى المرتبة الأولى ويدلل ذلك على أهمية أولى خطوات تعامل المرأة مع هذا الضرر بوقفه وصده ومنع من الوصول لها، وجاء فى المرتبة الثانية **أبلغ الأصدقاء المشتركين بيننا عنه،** وهى خطوة أكثر جراءة فى التعامل مع المتحرش لكنها تتوقف على مدى معرفتها به وجاء التفاعل السلبى فى المراتب الأخيرة من خلال عبارتى **أغير صورتى لرمز أو شخصية مشهورة** و **أغلق حسابى على تلك المواقع،** وقد يعكس ذلك تأثير الوعى على جراءتها فى التعامل مع التحرش مستقبلا.

<u>نتائج اختبارات فروض الدراسة:</u>

1- تم قبول الفرض الأول والقائل : **توجد علاقة ارتباطية دالة إحصائياً بين التعرض للتحرش والتماس المرأة للمعلومات حول التحرش الإلكترونى من الصفحة الرسمية للمجلس القومى للمرأة على الفيس بوك**

ويتفق ذلك مع ثقتهم العالية فى المجلس وتقيمهم للصفحة، وهو ما يعد مؤشر على الجهود المبذولة للوصول لأكبر عدد من النساء والسعى إلى جذبهم قدر الإمكان، وعلى هذا نرفض الفرض الأول.

2- تم قبول الفرض الثانى والقائل: **توجد علاقة إرتباطية ذات دلالة إحصائية بين التماس المرأة للمعلومات من صفحة المجلس القومى للمرأة على الفيس بوك و مستوى الوعى بأساليب مواجهة التحرش الإلكترونى..**

3- تم قبول الفرض الثالث جزئيا والقائل : **تتأثر العلاقة الإرتباطية بين التماس المرأة للمعلومات حول التحرش الإلكترونى من الصفحة الرسمية للمجلس القومى للمرأة على الفيس بوك و مستوى الوعى بأساليب مواجهة التحرش الإلكترونى** بالمتغيرات التالية :

- تقييم صفحة المجلس القومى للمرأة.

- محتوى رسائل التحرش الإلكترونى.

أ- اتضح من خلال معامل ارتباط بيرسون أنه لم تتأثر العلاقة بين التعرض للتحرش و التماس المرأة للمعلومات حول التحرش الإلكترونى من الصفحة الرسمية للمجلس القومى للمرأة على الفيس بوك، بتقييم صفحة المجلس القومى للمرأة على الفيس بوك

ب-اتضح من خلال معامل ارتباط بيرسون أنه تتأثر العلاقة بين التعرض للتحرش و التماس المرأة للمعلومات حول التحرش الإلكترونى من الصفحة الرسمية للمجلس القومى للمرأة على الفيس بوك، بمحتوى رسائل التحرش وقد كان التأثير سلبى ضعيف.

4- تم قبول الفرض الرابع والقائل : **توجد علاقة ارتباطية دالة إحصائياً بين مستوى وعى المرأة بأساليب مواجهة التحرش الإلكترونى والنوايا السلوكية نحوه.**

5- تم قبول الفرض الخامس جزئيا والقائل : **توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين مستوى وعى المراة بكيفية مواجهة التحرش الإلكترونى ؛ باختلاف خصائصم الديموجرافية (الفئات العمرية – المستوى التعليمى – االحالة الوظيفية - المستوى الاقتصادى الاجتماعى).**

أ- توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين الفئات العمرية المختلفة من حيث الوعى بالتحرش الإلكترونى، ويتضح أن هناك فرقاً فى المتوسط الحسابى بين المجموعتين الأولى والثانية، لصالح المجموعة الثانية (من 30 إلى أقل من 40).

- اتضح أن هناك فروق بين المجموعة الثالثة (من 40 إلى أقل من 50 سنة) و المجموعة الأولى (من 18 إلى أقل من 30 سنة) لصالح المجموعة الأولى.

- اتضح أن هناك فروق بين المجموعة الثالثة (من 40 إلى أقل من 50 سنة) و المجموعة الثانية (من 30 إلى أقل من 40 سنة) لصالح المجموعة الثانية

ب- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين المستويات التعليمية للمبحوثات من حيث الوعى بأساليب مواجهة التحرش الإلكترونى.

ج- لاتوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين الحالة الوظيفية للمبحوثات من حيث الوعى بأساليب مواجهة التحرش، فالتحرش يطال الجميع مهما كلن العمل والاحتياج لمواجهته لا يفرق بين مهنة وأخرى.

د- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين المستوى الاقتصادى الاجتماعى للمبحوثات من حيث الوعى بأساليب مواجهة التحرش الإلكترونى.

تحليل أهم نتائج المقابلة المتعمقة:

1- اتفقت أراء السادة المشاركين فى المقابلة المتعمقة من العاملين فى المجلس القومى للمرأة، على تأثيرانتشار الإنترنت وسوء استخدامه على ظهور التحرش الإلكترونى وإنتشاره، وهو ما برز فى كثير من الدراسات السابقة التى تناولت التحرش ويتفق مع نتائج الدراسة الكمية الحالية والتى أضافت امكانيات المتحرش التكنولوجية وكيفية استغلاله لمواقع التواصل والذى ظهر فى إرتفاع نسبة التحرش من حسابات مزيفة .

2- تنوعت أراء السادة المشاركين حول سن المرأة ضحية التحرش مابين المراهقة أو كافة الأعمار، وهو ما توصلت إليه نتائج الدراسة الحالية حيث تعرض ما يقرب من ثلثى العينة للتحرش على اختلاف سماتهم وأعمارهم من سن 18 إلى 50 سنة.

3- تنوعت أراء السادة المشاركين حول دور المرأة فى التحرش، حيث أكد الأغلبية بأنه ليس لها دور، وأجاب البعض بان عدم حمايتها لخصوصيتها على تلك المواقع له دوره، وهو ما اهتمت به الدراسات السابقة وظهر وعى المراة باهمية خصوصيتها ووعيها بمخاطر تلك المواقع، كما توصلت إليه نتائج الدراسة الحالية حيث تنوعت صفات المتحرش مابين صفحات مزيفة وغرباء، وعلاقة عاطفية قديمة وجاء فى المراتب الأخيرة صفحة لأهل ليسوا من الدرجة الأولى وصفحة زملاء فى العمل، وهو ما يعكس تنوع أهداف المتحرش وصلته بالضحية ومن ثم لا يمكن الجزم بتأثير خصوصيتها على تشجيعه على التحرش.

4- اتفقت أراء كثير من السادة المشاركين نحو رد فعل الضحية، وجاء فى مقدمة الأسباب غياب مصارحة الضحية لأهلها، وهوما قد يدفعها لتحمل التحرش وعدم الأدلاء بأى معلومات عن المتحرش، وقد وصلت الدراسة الحالية إلى إيجابية المرأة بداية بالتماسها للمعلومات من الصفحة والنوايا السلوكية تجاه مواجهة التحرش الإلكترونى.

5- أتفق كثير من المشاركين فيما يخص مدى اهتمام الصفحة بالتحرش الإلكترونى، على الاهتمام الواضح للصفحة بكل ما يخص المرأة بشكل عام والعنف ضدها بكافة أنواعه ومنه التحرش الإلكترونى، كأحد أهم أولويتها لرفع وعى المجتمع وحماية المرأة من كل أشكال التمييز ضدها، وهو ما ثبت فى نتائج الدراسة من حيث التماس المراة للمعلومات عن التحرش بشكل عام والمعلومات القانونية والإجرائية وعن الحملات التوعوية من الصفحة بشكل خاص.

6- أتفق كثير من المشاركين فى التقييم الإيجابى للصفحة فى تناولها التحرش الإلكترونى، من حيث تحديث الصفحة للأخبار الخاصة بحالات التحرش، وعرض الجوانب القانونية الداعمة للمرأة بشكل سهل وواضح، وتقديم فيديوهات توعوية تسعى لدعم المراة نفسيا واجتماعيا، اولإعلان رقم الشكاوى وطرق الإبلاغ المختلفة، وهو ما توصلت إليه نتائج الدراسة من حيث تقييم المبحوثات للصفحة وإحتلال تلك النقاط للمراتب الأولى فى التقييم.

وأتفق **البعض** على ضرورة الاهتمام ببعض النقاط، كالتفاعل بشكل سريع على تعليقات متابعى الصفحة، وهو ما ذكرته المبحوثات فى تقييم الصفحة والذى أحتل مراتب متأخرة.

7- أتفق الجميع أن أهم المعوقات التى تؤثر على أداء المجلس القومى فى تلك القضية وتجاه دعم وحماية المراة بشكل عام،هى التحديات الثقافية، سواء الصورة الذهنية السلبية عن المرأة والعادات والتقاليد فى المجتمع، حيث تعد أهم عوائق ضد بلاغ المرأة بما يساهم فى نشرها على الرغم من وجود القانون والدور الهام للمؤسسات المختلفة، ومن ثم يزيد عدد الضحايا والنتائج السلبية على المرأة سواء النفسية أو الاقتصادية أو فى العمل.

8- جاءت أهم المقترحات لتفعيل دورالمجلس نحو التحرش الإلكترونى، بعدما تم تقييم واقع التحرش ما بين أسبابه ودور الضحية وسماتها، تم الوقوف على حقيقة دوركلا من الصفحة الرسمية والمجلس القومى للمرأة وأهم المعوقات التى تواجههما، ثم الإستفادة من المشاركين العاملين فى المجلس فى مواقع مختلفة، فى مقترحات متنوعة ما بين قانونية وإعلامية واقتصادية يمكن الأخذ بها كالتالى:

(تغليظ عقوبة التحرش- سرعة إجراءات التقاضى واصدار الأحكام.-خطة إعلامية شاملة لكافة وسائل الإعلام داعمة للمرأة- الاهتمام بحملات توعية مخصصة للأهل -تفعيل الشراكة مع مؤسسات المجتمع المدنى العاملة فى مجال المرأة والإعلان عنها- التعاون مع الصفحات الرسمية للوزارت المختلفة لدعم المرأة - العمل على توفير الدعم المادى لزيادة عدد دور الإستضافة فى جميع أنحاء مصر).

رابعاً: مقترحات الدراسة:

فى ضوء اهتمام الباحثة بدراسة العنف ضد المرأة بشكل عام والتحرش بشكل خاص، وبتوجيه وسائل الإعلام، وتوحيد جهود مؤسسات الدولة لخدمة متطلبات تلك المرحلة جاءت أهم المقترحات كما يلي:-

1- الاهتمام بالبرامج الحوارية الموجهة للمرأة والتى تلقى الضوء على حقوقها القانونية ضد أى عنف تتعرض له وبأى وسيلة، مع الاهتمام بتبسيط تلك المعلومات (زيادة الوعى القانونى).

2- دعم المناهج التعليمية بشرح وتفسير مستجدات العنف من إبتزاز وتهديد وتحرش جنسى إلكترونى وكيفية التعامل معها.

3-الوصول للشباب من خلال المؤثرين على مواقع التواصل الاجتماعى، واختيار المناسب لدعم حملات المجلس ونشرها على صفحاتهم.

4- الاهتمام بصورة المرأة فى الدراما وتفعيل الكود الإعلامى للمرأة، بما يحد من العنف ضدها فى الدراما ومن ثم تبريره وتقليده.

5- تقديم نماذج وقيادات نسائية ناجحة على مواقع التواصل المختلفة، لتغيير الصورة النمطية السلبية عن المرأة الضعيفة التى تستحق العنف.

6- الاهتمام بدعوة الشباب وطلاب الجامعات للمشاركة فى الأنشطة الثقافية المختلفة، التى تناقش قضايا العنف ضد المرأة.

7- التوعية بأهمية الخصوصية الرقمية وحماية البيانات من خلال كورسات عملية مجانية للشباب، تتبناها الوزارات المختلفة.

8- الاستمرار فى الحملات الإعلامية الداعمة للمرأة ضد العنف، وتقديم حالات حقيقية قدر الإمكان.

9- عمل فيديوهات عن بيوت الاستضافة للمرأة المعنفة وسبل الدعم النفسى على صفحة المجلس القومى للمرأة.

10- الاهتمام البحثى بدراسة أسباب عدم التبليغ النساء عن التحرش وتأثيراته عليها.

11- دراسة وعى المرأة بخدمات المؤسسات الداعمة للمرأة المعنفة.

12- دراسة اهمية تفاعل الصفحات الرسمية المختلفة مع متابعيها وتأثيره على تقييمها والوعى بالقضايا التى تعرضها.

13-أهمية التعاون العربى فى مواجهة تلك الظواهر العابرة للحدود، سواء فى عمل حملات إعلامية على نطاق واسع وبشخصيات عربية متنوعة ذات تأثير أو مزيد من الإتفاقات العربية التى تجرم تلك الجرائم الإلكترونية.

المراجع:

(1) اتفاقية منظمة العمل الدولية بشأن القضاء على العنف والتحرش، 2019 (رقم 190): منظمة العمل الدولية تطلق حملة للتأكيد على الحق في بيئة خالية من العنف والتحرش(ilo.org) متاح فى:
https://www.ilo.org/beirut/media-centre/news/WCMS_748677/lang--ar/index.htm

(2) حقائق ومؤشرات حول الإنترنت فى مصر متاح فى:
https://www.facebook.com/idsc.gov.eg ، بتاريخ 2022/4/14.

(3) النظرة العامة العالمية متاح فى:
https://www.facebook.com/idsc.gov.eg ، بتاريخ 2022/4/13.

(4) نشوى سليمان عقل، "التماس المعلومات الصحية حول فيروس كورونا المستجد وعلاقته بمستوى إدراك المخاطر لدى المرأة المصرية "، كلية الإعلام، جامعة الأزهر، **مجلة البحوث الإعلامية**، العددالرابع والخمسون، الجزء الرابع يوليو 2020، ص2082.

(5) نورة عبد الله محمود، "العوامل المؤثرة فى التماس المعلومات السياسية من شبكة الإنترنت – دراسة ميدانية على عينة من الصفوة المصرية "، **رسالة ماجيستر غير منشورة**، كلية الأداب بقنا، جامعة المنيا، 2014

(6) على محمد فاخر، " التماس الجمهور للمعلومات من منصات التواصل الاجتماعية ودوره فى الفاعلية السياسية"، **مجلة الجامعة العراقية**، مركز البحوث والدراسات الاسلامية، الجامعة العراقية، العدد 45، الجزء 2، 2019،ص 525-562.

(7) Grace Young&Soo Young, "Answers from the Crowd: How Credible are Strangers in Social Q&A?" ", **I Conference** ,2014, p. 668.

(8) Marton Bene, "Influenced by peer: Facebook as an information source for young people", **social media & society**, 2017, p. 47.

(9) So Jiyeon& Kai Kuang, "information seeking Upon Exposure to risk Messages: Predictors, outcomes and mediating Roles of Health Information seeking", **communication Research**, 2016, p. 47.

(10) Janet Yang & Lee Ann kahlor, "what, Me Worry? The role of Affect in Information Seeking and Avoidance ", **science communication**, Vol 35, N.2, 2012, p. 47.

(11) سمر صبرى صادق، "العلاقة بين التماس الشباب المصرى للمعلومات عبر موقع الفيس بوك وقت الأزمات وإدراكهم للأزمة: دراسة ميدانية لأزمة استاد بورسعيد "، **رسالة ماجيستر غير منشورة**، كلية الأداب، حوليات أداب عين شمس، المجلد 43، أكتوبر /ديسمبر 2015، ص 535

(12) مى مصطفى عبد الرازق، "التماس الجمهور المصرى للمعلومات عن الأحداث الجارية من حسابات وكالات الأنباء بمواقع التواصل الاجتماعى"، كلية الإعلام، جامعة الأزهر، **المجلة المصرية لبحوث الرأى العام**، المجلد 15، العدد الرابع ، أكتوبر 2016، ص292.

(13) على محمد فاخر، 2019،**مرجع سابق**.

(14) مى إبراهيم حمزة، " التماس الناخبين للمعلومات عبر وسائل الاتصال فى انتخابات الأندية الرياضية المصرية 2017"، **المجلة المصرية لبحوث الرأى العام**، كلية الإعلام، جامعة القاهرة، المجلد 17، العدد 4، ديسمبر 2018،ص 525-562.

(15) Noran Aref, "Online News Information Seeking: An Analysis of the Usage of Search Engines vs Social Networks in Egypt", Journal of Middle East Media, Vol 9 2013, p46:67.

(16) ماجدة عبد المرضى، "اعتماد المرأة المصرية على وسائل الاعلام المختلفة خلال مرحلة التحول السياسى الراهنة وعلاقتة بعملية الحشد والتعبئة للمشاركة فى الاستفتاء على دستور مصر 2014، كلية الإعلام، جامعة القاهرة، **مجلة المصرية لبحوث الإعلام** ، عدد47، يونيو 2014 ، ص311:267.

(17) محمد فؤاد الدهراوى، "التماس الشباب العربى للمعلومات الدينية فى مواقع التواصل الاجتماعى وعلاقته بالوعى الدينى وتبنى ثقافة التسامح: دراسة ميدانية "، كلية الإعلام، جامعة القاهرة، **مجلة بحوث الرأى العام**، مجلد 17، عدد2، يونيو 2018 ، ص383.

(18) نشوى سليمان عقل، 2020، **مرجع سابق**.

(19) على محمد فاخر، 2019، **مرجع سابق**.

(20) سمر صبرى صادق، 2015، **مرجع سابق**.

(21) رانيا محمود الكيلانى، **"التحرش الجنسى من الواقع الاجتماعى إلى الفضاء الإفتراضى"**، القاهرة: روابط للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى ، 2018.

(22) غادة محيى الدين، " أطر معالجة انتهاكات حقوق المرأة فى المواقع الإلكترونية وتأثيرها على اتجاهات الجمهور"، **رسالة ماجستير غير منشورة**، كلية الإعلام، جامعة القاهرة، 2016، 234.

(23) دينا عمر فرحان، "علاقة تعرض المراهقين لمواقع التسلية والترفيه على شبكة الإنترنت بسلوكهم الاتصالى"، **رسالة ماجستير غير منشورة**، كلية الإعلام، جامعة القاهرة، 2012.

(24) غادة محيى الدين، 2016، **مرجع سابق**.

(25) نرمين على عجوة، " المعالجة الإعلامية لحقوق المرأة المصرية وعلاقتها باتجاهات الجماهير نحوها"، **رسالة ماجيستير غير منشورة**، كلية الإعلام، جامعة القاهرة، 2016، ص 410.

(26) مصطفى صابر محمد، " تعرض المراهقين للدراما الأجنبية بالفضائيات العربية وعلاقته بالإنحرافات السلوكية لديهم فى إطار نظرية تأثير الشخص الثالث" ، **رسالة دكتوراه غير منشورة**، كلية التربية النوعية، جامعة المنصورة ، 2011، 81.

(27) جاسم إبراهيم العمر، أحمد صالح الأثرى وعبد اللطيف إبراهيم، "المرأة والتحرش الجنسى فى العمل:دراسة إستطلاعية على بعض المؤسسات الحكومية فى الكويت"، **المجلة التربوية**، العدد خمسون، أكتوبر2017،ص 178:207

(28) رانيا محمود الكيلانى، 2018، **مرجع سابق.**

(29) Rita Gill & Angela R. febbraro "experience & perceptions of sexual Harassment in The Canadian forces cobat arms", **violence against women journal,** Vol. 19, No. 2, 2013, p. 10.

(30) داليا قاسم قاسم، " التعرض للتليفزيون وعلاقته بمدركات الجمهور المصرى عن ظاهرة التحرش الجنسى"، **رسالة ماجيستير غير منشورة**، كلية الإعلام، جامعة القاهرة ، 2016، 170.

(31) منى محمود عبد الله،2012، **مرجع سابق.**

(32) نجوى حافظ، **2010، مرجع سابق**.

(33) سمر عبد الحليم، " اتجاه الشباب الجامعى نحو التنمر الإلكترونى وعلاقته بالتطرف الفكرى: دراسة وصفية على عينة من الشباب الجامعى" ، **مجلة العلمية لبحوث العلاقات العامة والإعلان**، كلية الإعلام، جامعة القاهرة، العدد23، يونيو 2022.

(34) ست البنات حسن أحمد، "تناول الإعلام الإلكترونى لقضايا المرأة العربية: دراسة وصفية تطبيقية على المعالجة الصحفية لموقع المجلس القومى للمرأة بمصر من2016 إلى 2019""، **رسالة دكتوراه غير منشورة**، كلية الدراسات العليا، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، 2019، ص 261

(35) عصام على عبد السلام ،" دور المواقع الإلكترونية النسائية وتأثيرها فى تشكيل اتجاهات المرأة إزاء مشكلة العنف الأسرى" ، **مجلة البحوث والدراسات الإعلامية**، المعهد الدولى العالى بالشروق، العدد 22، يونيو 2022.

(36) داليا قاسم قاسم، 2016،**مرجع سابق.**

(37) رانيا محمود الكيلانى، 2018، **مرجع سابق.**

(38) هدير أحمد محمد، "إدراك المرأة المصرية لخصوصيتها على مواقع التواصل الاجتماعى فيسبوك "، **مجلة البحوث والدراسات الإعلامية**، المعهد الدولى العالى بالشروق ،العدد عشرون، 2022.

(39) Kagan Kircaburun & Ibrahim bastug, "Predicting Cyberbullying Tendencies of Adolescents With Problematic Internet use", **Researchgate ,** September 2016, p. 10.

(40) Asmaa Ahmed Ebn Mostafa,"Exposure to internet Pornography and adolescents sexual Attitudes", **Un published M.A thesis,** Faculty of Mass communication**,** Cairo university, 2013, p. 10.

(41) غادة محيى الدين، 2016، **مرجع سابق.**

(42) عبد الفتاح تركى موسى، "وعى مستخدمى الإنترنت بالجوانب الإيجابية والسلبية الخاصة بها، دراسة ميدانية على عينة من طلبة جامعة جنوب الوادى"، **حوليات أداب عين شمس**، مجلد 44، سبتمبر 2016.

(43) زينهم حسن على واخرون، "اتجاهات الشباب الجامعى نحو قضية التحرش الجنسى:دراسة ميدانية""، **مجلة البحوث فى مجلات التربية النوعية**، كلية التربية النوعية، جامعة المنيا،عدد 5 ، يوليو 2016.

(44) هدير أحمد محمد، 2022، **مرجع سابق**.

(45) رانيا محمود الكيلانى،2018، **مرجع سابق.**

(46) حسناء منصور، "تأثير استخدام مواقع التواصل الاجتماعى على درجة الإفصاح عن الذات لدى الفتاة السعودية وعلاقته برأس المال الاجتماعى""، **المجلة المصرية لبحوث الإعلام**، كلية الإعلام ، جامعة القاهرة،العدد 58، 2017، ص 312

(47) Ann Schlosser, "Self- disclosure versus Self- presentation on social media", **science journal, vol** 31, N.1, 2020, p. 10.

(48) رانيا محمود الكيلانى، 2018، **مرجع سابق.**

(49) شيماء أحمد إبراهيم، "أثر العنف الإلكترونى الذى يتعرض له المراهق على علاقاته الاجتماعية"، **رسالة ماجيستير غير منشورة**، كلية الإعلام، جامعة القاهرة، 2015، ص 107.

(50) حسن عماد مكاوى، ليلى حسين السيد، **"الاتصال ونظرياته المعاصرة"**، الطبعة 11، القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 2014، ص337.

(51) نشوى سليمان عقل، 2020، **مرجع سابق**.

(52) Sharon Dunwoody&Robert J. Griffin, "Linking risk messages to information seeking and Processing ", communication Yearbook**, New York: routledge**,201،3 p. 223.

(53) مى مصطفى عبد الرازق، 2012، **مرجع سابق**.

(54) Jennifer M. Berryman, "Judgements during information seeking: a naturalistic Approach to understanding the assessment of Enough information", **Journal of Information Science**, vol.34, N. 2,2008، p. 341.

(55) J Mishra, D. Allen, "Information seeking, use, and decision making", **Journal of the association For Information Science and Technology**, vol.34, N. 2,2015، p. 41

(56) Mohammad Khaled Al shboul, "**Information needs and behavior of humanities scholars in an ict- enriched environment in Jordan**", unpublished PhD thesis, Faculty of computer science and information technology, university of Malaya,2016، p. 161

(57) Sharon Dunwoody&Robert J. Griffin, "The role of channel Beliefs in risk Information Seeking", **college of communication Faculty Research and Publication**, vol.34, N. 2, 2014, p. 224.

(58) مى إبراهيم حمزة، 2018،**مرجع سابق**.

(59) مدحت محمد أبو النصر، "**ظاهرة العنف فى المجتمع: بحوث ودراسات** "، الجيزة: الدار العالمية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى،2009، ص98.

(60) غادة ممدوح، "**العنف الإعلامى: سيكولوجية العدوان نفسيا واجتماعيا** "، القاهرة: دار العربى للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى،2019، ص21.

(61) نهى عدنان القاطرجى، "**المرأة فى منظور الأمم المتحدة** "، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، 2006، ص441.

(62) هدى قشقوش، "**جرائم الحاسب الألى فى التشريع المقارن** "، القاهرة: دار النهضة العربية، الطبعة الأولى،1992، ص20.

(63) المعجم الوجيز، القاهرة: مجمع اللغة العربية، 1999، ص145.

(64) هبة محمد على، "**الإساءة إلى المرأة** "، القاهرة: الأنجلو المصرية، الطبعة الأولى،2003، ص15.

(65) Hanary Faranko. "The content of satellite talk shows and their impact on adolescents". Temple University. London. **Journal of Public Opinion Quarterly.** (Vol. 11, No.6، Jan. 2012), pp 71-98.

(66) سارة محمد حنش، "المسؤولية الجزئية عن التهديد عبر الوسائل الإلكترونية: دراسة مقارنة"، **رسالة ماجيستير غير منشورة**، كلية الحقوق، جامعة الشرق الأوسط، عمان، 2020، ص 39.

(67) شيماء أحمد إبراهيم، 2015، **مرجع سابق**.

(68) محمد على قطب، "**التحرش الجنسى : أبعاد الظاهرة: أليات المواجهة- دراسة مقارنة بين القوانين الوضعية والشريعة الإسلامية** "، القاهرة: إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى،2008، ص15.

(69) غادة نصار، "**الإرهاب والجريمة الإلكترونية** "، القاهرة: دار النهضة العربى، الطبعة الأولى،2017، ص36.

(70) منى محمود عبد الله، 2013، **مرجع سابق**.

(71) عبد الهادى مصباح، "السلوكيات والعنف والجريمة بين الجينات والبيئة "، المؤتمر السنوى الرابع : الأبعاد الاجتماعية والجنائية للعنف فى المجتمع المصرى من 20- 24 أبريل، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، 2002، ص 15.

(72) غادة محى الدين محمد، 2016، **مرجع سابق**.

(73) https://www.unescwa.org/sites/default/files/event/materials/unwcostingvaw_arbrochure_ web_0.pdf

(74) مشروع "مسح قياس التكلفة الاقتصادية للعنف القائم على النوع الاجتماعي، 2015، **مرجع سابق**.

(75) الأهداف الإنمائية لعام 2000 متاح فى: http:/www.un.org/ar/millennniumgoals/pdf/2010report.

(76) منهاج عمل بيجين متاح فى:http://hrlibrary.umn.edu/arabic/BeijingDeclPl.html

(77) الأهداف الإنمائية لعام 2015 متاح فى:
http:/www.arabstates/undp.org/content/rbas/ar/homelsustainable-development-goals.

(78) إتفاقية منظمة العمل الدولية بشأن القضاء على العنف والتحرش (190)، 2019 ، **مرجع سابق**.
(79) شيخة حسين الزهرانى، "التعاون الدولى فى مواجهة الهجوم السيبرانى "، **مجلة جامعة الشارقة للعلوم القانونية**، المجلد 17، العدد 1، يونيو 2020، ص751
(80) الجريدة الرسمية ، العدد 46 ، 2014/11/13.
(81) الهيئة العامة لقصور الثقافة، **"دساتير مصر"**، القاهرة: وزارة الثقافة، الطبعة الرابعة، 2012، ص113.
(82) الهيئة العامة لقصور الثقافة، **"دساتير مصر"**، القاهرة: وزارة الثقافة، الطبعة الرابعة، 2012، ص113.
(83) دساتير مصر، **مرجع سابق**، 2012، ص1113.
(84) دساتير مصر، **مرجع سابق**، 2012، ص178.
(85) دساتير مصر، **مرجع سابق**، 2012، ص275.
(86) نفس المرجع السابق.
(87) الجريدة الرسمية، العدد 32 مكرر(أ)، 15 أغسطس 2021.
(88) جريدة الوقائع المصرية، العدد 10، 26 يناير 1948.
(89) الهيئة العامة لقصور الثقافة، **"دساتير مصر"**، مرجع سابق، 2012.
(90) الجريدة الرسمية، **قانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات رقم 175 لسنة 2018**، العدد 32 مكرر (ج) 14 أغسطس 2018،
(91) الهيئة العامة للإستعلامات ،متاح فى: http://www.sis.gov.eg/section/75l7427?lang=ar
(92) المجلس القومى للمرأة، **"الاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة المصرية 2030 الرؤية ومحاور العمل "**، القاهرة، الطبعة الأولى، مارس2017، ص26.
(93) مايا مرسى، "استراتيجية تمكين المرأة المصرية،قضايا المرأة المصرية: التحديات والانجازات، الملف المصرى "، القاهرة: **مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجيه**، عدد 39، نوفمبر2017، ص5.
(94) (ncw.gov.eg) الإستراتيجية الوطنية لمناهضة العنف ضد المرأة 2015-2020
(95) (ncw.gov.eg) (2018 - 2022) "دعم تنفيذ إستراتيجية مناهضة العنف ضد المرأة"مشروع
(96) (ncw.gov.eg) وحدة مناهضة العنف ضد المرأة
(97) (ncw.gov.eg) الكود الإعلامي لتناول قضايا المرأة في الإعلام
(98) (enow.gov.eg) مرصد المرأة المصرية
(99) (enow.gov.eg) مرصد المرأة المصرية
(100) تحرك جديد من "الرقابة المالية "لمنع "التحرش الجنسي(aleqaria.com.eg) "
(101) /https://www.facebook.com/ECWRonline
(102) مؤسسة قضايا المرأة المصرية | Centre for Egyptian Women Legal Assistance - Home - Facebook
(103) (ncw.gov.eg) حملة 16 يوم أنشطة لمُناهضة العنف القائم على النوع الاجتماعي
(104) (ncw.gov.eg) حملة التاء المربوطة سر قوتك
(105) (ncw.gov.eg) "مثل مش شعبي"حملة
(106) (ncw.gov.eg) (2019 - 2021) حملة أحميها من الختان
(107) (ncw.gov.eg) مبادرة إكسري حاجز الهوان من حقك تعيشي في أمان
(108) (ncw.gov.eg) مبادرة أوقف تحرش
(109) (ncw.gov.eg) إطلاق عدة حملات إلكترونية تستهدف التوعية حول الجرائم الإلكترونية

(110) https://m.elwatannews.com/news/details/1973819
(111) Speak Up (ncw.gov.eg) حملة التحرش جريمة ... اتكلموا
(112) https://www.facebook.com/Shoft.Ta7rosh/
(113) https://www.facebook.com/HarassMapEgypt/
(114) https://www.facebook.com/hakhood.hake/
(115) https://www.aucegypt.edu/ar/speakup/dialog-series
(116) https://www.facebook.com/DdAltaharosh/
(117) https://www.facebook.com/Imprint.Movement.eg/
(118) https://www.facebook.com/opantish/
(119) مجلة روزاليوسف | نجوم فى مواجهة « التحرش(rosaelyoussef.com) ».
(120) اتفاقية منظمة العمل الدولية بشأن القضاء على العنف والتحرش (رقم 190)، 2019، **مرجع سابق**.

(*) **أسماء السادة المحكمين:**

أ.د. رباب عبد الرحمن الأستاذ بقسم الإذاعة والتليفزيون، قسم الإعلام، جامعة حلوان.
أ.د. وسام نصر الأستاذ بقسم الإذاعة والتليفزيون، ووكيل كلية الإعلام، جامعة القاهرة.
أ.د. محمد سعد عميد المعهد العالى للإعلام بالشروق الأسبق.
أ.د. صالح العراقى رئيس قسم الإذاعة والتليفزيون، المعهد العالى للإعلام وفنون الاتصال الأسبق.
أ.د. نشوى سليمان عقل الأستاذ بقسم الإذاعة والتليفزيون، كلية الإعلام، جامعة القاهرة

(**) **أسماء السادة المشاركين فى المقابلة المتعمقة من المجلس القومى للمرأة:**

أ.حمد إبراهيم مدير إدارة المكتب الصحفى بالمجلس القومى للمرأة
أ.أميرة إبراهيم أحمد مدير إدارة خطط الفروع.
أ.أيمن يوسف إسماعيل مدير عام البنية الأساسية وتأمين المعلومات.
أ.خالد فاروق مدير عام الشئون الإدارية .
أ.داليا محمود حمدى مدير عام إدارة شئون الفروع
أ.سلمى مصطفى أخصائى اجتماعى فى مكتب شكاوى المرأة .
أ.شيرين محمود مدير إدارة الأزمات والشكاوى
أ.عبير أبو العلا مدير عام الدراسات والبحوث .